



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب  
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

الموضوع

## عنوان المذكرة

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري

دراسة قياسية ( 1980 – 2020 )

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالب (ة):

الاسم واللقب : لعابدي فردوس

الاسم واللقب: مداح نصر الدين

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة): الاسم واللقب قديد ياقوت - أستاذة مساعدة - قسم - أ- رئيسا

الأستاذ (ة): الاسم واللقب بن نافلة نصيرة - أستاذة محاضرة - قسم - أ- مشرفا

الأستاذ (ة): الاسم واللقب حولية يحيى - أستاذ محاضر - قسم - أ- ممتحنا

السنة الجامعية: 2020 - 2021



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب  
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

الموضوع

## عنوان المذكرة

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري

دراسة قياسية ( 1980 – 2020 )

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالب (ة):

الاسم واللقب : لعابدي فردوس

الاسم واللقب: مداح نصر الدين

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة): الاسم واللقب قديد ياقوت - أستاذة مساعدة - قسم - أ- رئيسا

الأستاذ (ة): الاسم واللقب بن نافلة نصيرة - أستاذة محاضرة - قسم - أ- مشرفا

الأستاذ (ة): الاسم واللقب حولية يجي - أستاذ محاضر - قسم - أ- ممتحنا

السنة الجامعية: 2020 - 2021

# شكر و تقدير

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكلفت بانجاز هذا البحث , نحمد الله عز و جل  
على نعمه التي من بها علينا فهو العلي التقدير .

نتقدم بالشكر الجزيل

إلى من شرفتنا بإشرافها على مذكرة بحثنا الأستاذة التي لن تكفي حروفه هذه  
المذكرة لايفاءها حقها بصبرها الكبير علينا , و لتوجيهاتها العلمية التي لا تقدر  
بثمن , و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و استكمال هذا العمل إلى الأستاذة  
بن نافلة نصيرة لك منا فائق التقدير و الاحترام.

إلى الذين كانا عوننا لنا في بحثنا هذا و نورا يضيء الظلمة التي كانت تقف  
أحياننا في طريقنا إلى اروان بديعة و الأنصائية النفسانية لعابدي هاجر . لكم منا  
الشكر الجزيل .

إلى كل من ساعدنا من قريب و من بعيد خاصة الأستاذة حبشي فادية و  
الأستاذة مستقمن مليكة

# إهداء

إلى من كلفه الله بالهبة و الوقار ..إلى من علمني العطاء بدون انتظار ..إلى  
من أحمل اسمه بكل افتخار ..أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثمارا قد حان  
قطافها بعد طول انتظار و ستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم و في الغد  
والى الأبد ..  
والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة ..إلى معنى الحب ..والى معنى الحنان و التفاني ..إلى  
بسمة الحياة و سر الوجود ..إلى من كان سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي ..إلى  
أمي الحبيبة

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفيي حقهما ..إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي  
فضائلهما....  
إلى عمي و زوجته

إلى أنواربي التي استنير بها في دربي ..دعاء، رفيدة،

إلى اختاي الغاليتان هاجر ، شيما

إلى من أرى السعادة في ضيقتهم إلى إخوتي عبد الوهاب و حسين

إلى رفيقتي هناء و هدى

إلى من تحلو بالأبناء و تميزوا بالوفاء و العطاء .. إلى يذابيع الصدق الصافي .. إلى  
من معهم سعادتي و برفقتهم في دروب الحياة الحلوة و الحزينة سررت ..إلى  
صديقتي الغالية أسماء و وفاطمة و فوزية

إلى زميلي مداح نصر الدين التي تقاسم معي أعباء هذا العمل لك مني فائق  
الاحترام و التقدير

لعابدي فردوس

# إهداء

إلى من منحني الحياة و كانا رفيقاي و سندي طيلة مساري الدراسي إلى أمي  
الغالية و أبي العزيز أهديكم ثمرة سنين من الجهد و العمل و أنسب إليكم جميع  
نجاحاتي

إلى إخوتي قرة عيني أمين و فاطمة

إلى عائلة الكبيرة لطالما كانوا بجانبني بالدعم و التحفيز منذ نعومة أظفري  
أهديكم ثمرة هذا

العمل

إلى الأخت و الأستاذة بن نافلة نصيرة، كنت قدوتي في الدراسة و طالما  
أمدتني بيد العون و المساعدة خلال مساري الجامعي

إلى زميلة البحث لعابدي فردوس و التي قدمت كل جهودها من أجل إنجاح  
هذا العمل

إلى أصدقائي وزملائي

إلى كل من ساهم ولو بحرفه في حياتي الدراسية

إلى كل هؤلاء أهدى هذا العمل، الذي أسأل الله تعالى أن يتقبله خالصًا

مداح نصر الدين

# فهرس المحتويات

الفهرس

أ.....	شكر و تقدير .....
ج.....	إهداء .....
د.....	فهرس المحتويات .....
ي.....	قائمة الجداول .....
ل.....	قائمة الأشكال .....
ن.....	قائمة المختصرات .....
ع.....	قائمة الملاحق .....
ص.....	الملخصات .....
1.....	مقدمة.....
9.....	1 الفصل الأول : السياسة النقدية.....
10.....	تمهيد:.....
9.....	1.1 الإطار النظري للسياسة النقدية : .....
9.....	1.1.1 مفاهيم عامة حول السياسة النقدية : .....
9.....	1.1.1.1 تعريف السياسة النقدية : .....
10.....	2.1.1.1 أهداف السياسة النقدية : .....
14.....	2.1.1 المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية و أدواتها : .....
14.....	1.2.1.1 المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية:.....
16.....	2.2.1.1 أدوات السياسة النقدية : .....
21.....	3.1.1 قنوات انتقال السياسة النقدية و أنواعها:.....
21.....	1.3.1.1 قنوات السياسة النقدية : .....
23.....	3.1.1.2 انواع السياسة النقدية : .....
25.....	2.1 البنك المركزي كواضع للسياسة النقدية، تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي : .....

25	1.2.1 البنك المركزي كواضع للسياسة النقدية:
25	1.1.2.1 البنك المركزي :
28	2.1.2.1 استقلالية البنك المركزي :
30	3.1.2.1 العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية:
31	2.2.1 السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي :
32	1.2.2.1 السياسة النقدية في المدرسة الكلاسيكية :
34	2.2.2.1 السياسة النقدية في المدرسة الكينزية :
37	3.2.2.1 السياسة النقدية في المدرسة النقدية :
39	3.1 علاقة السياسة النقدية بالسياسات الاخرى، فعاليتها في الاقتصاديات النامية و المتقدمة :
39	1.3.1 علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى:
39	1.1.3.1 العلاقة بين السياسة النقدية و الاقتصادية:
40	2.1.3.1 السياسة النقدية و علاقتها بالسياسة المالية:
42	2.3.1 فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية و الاقتصاديات المتقدمة :
42	1.2.3.1 فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية:
44	2.2.3.1 فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة:
45	خلاصة الفصل الأول :
46	2 الفصل الثاني : النمو الاقتصادي
48	تمهيد :
47	1.2 الإطار النظري للنمو الاقتصادي :
47	1.1.2 مفاهيم حول النمو الاقتصادي:
47	1.1.1.2 تعريف النمو الاقتصادي :
48	2.1.1.2 أهمية دراسة النمو الاقتصادي:
48	3.1.1.2 خصائص النمو الاقتصادي:
50	2.1.2 انواع مقاييس و محددات النمو الاقتصادي :



50	1.2.1.2 أنواع النمو الاقتصادي و مراحلہ :
53	2.2.1.2 مقاييس النمو الاقتصادي :
55	3.2.1.2 محددات النمو الاقتصادي :
56	3.1.2 معوقات، فوائد و تكاليف النمو الاقتصادي :
56	1.3.1.2 معوقات النمو الاقتصادي :
58	2.3.1.2 فوائد و تكاليف النمو الاقتصادي :
58	2.2 التنمية و النمو الاقتصادي :
58	1.2.2 ماهية التنمية الاقتصادية :
60	2.2.2 العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية :
60	3.2.2 الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية :
60	3.2 النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي :
60	1.3.2 أفكار ابن خلدون:
61	2.3.2 النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:
65	3.3.2 النظرية الكلاسيكية الحديثة للنمو الاقتصادي:
68	4.3.2 النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي :
72	5.3.2 نظرية النمو الحديثة ( الداخلية ):
75	خلاصة الفصل الثاني :
76	3 دراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2020) .....
77	تمهيد :
77	1.3 لمحة حول الاقتصاد القياسي و نماذج الانحدار الذاتي (VAR) :
77	1.1.3 تعريف الاقتصاد القياسي:
78	2.1.3 دراسة نماذج الانحدار الذاتي VAR :
78	1.2.1.3 السببية:
79	3.1.3 نماذج أشعة الانحدار الذاتي غير المستقرة :

80	1.3.1.3 تكامل المشترك:
81	2.3.1.3 نموذج تصحيح الخطأ: <i>Error correction model</i>
82	4.1.3 تحليل الاستجابة الدفعية impulse response و تحليل مكونات التباين:
82	1.4.1.3 تحليل الاستجابة الدفعية <i>impulse response</i>
82	2.4.1.3 تحليل مكونات التباين:
82	3.2 دراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2020):
83	1.2.3 نموذج الدراسة:
83	2.2.3 متغيرات الدراسة:
83	3.2.3 تقديم و تفسير نتائج الاختبارات:
83	1.3.2.3 تطور متغيرات الدراسة:
86	3.2.3.2 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:
98	خلاصة الفصل الثالث:
100	خاتمة
103	قائمة المراجع
109	قائمة الملاحق

# قائمة الجداول

27	جدول رقم 1 يوضح ميزانية البنك المركزي
29	جدول رقم 2 قياس درجة استقلالية البنك المركزي
50	جدول رقم 3 أنواع النمو
86	جدول رقم 4 نتائج اختبار (ADF) على سلسلة النمو الاقتصادي
87	جدول رقم 5 نتائج كل من الاختبارين (ADF) و (PP)
88	جدول رقم 6 اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني
89	جدول رقم 7 نتائج اختبار السببية لجرانجر بين معدل النمو و كل من معدل الكتلة النقدية و معدل اعادة الخصم
90	جدول رقم 8 نتائج اختبار جوهانسن <b>Johanson</b> للتكامل المتزامن - نتائج اختبار الاثر -
91	جدول رقم 9 نتائج تقدير النموذج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ
92	جدول رقم 10 نتائج تقدير النموذج لمعدل النمو
94	جدول رقم 11 اختبار ثبت تباين الاخطاء
95	جدول رقم 12 تحليل تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو

# قائمة الأشكال

- شكل رقم 1 المربع السحري لكالدور "**Le Carré Magique de N.Kaldor**" ..... 13
- شكل رقم 2 تمثيل بياني يوضح آلية عمل السياسة النقدية التوسعية..... 24
- شكل رقم 3 العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للاسعار ..... 33
- شكل رقم 4 النموذج الكينزي لتحليل المتغيرات الاقتصادية ..... 35
- شكل رقم 5 منحنى يوضح الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط ..... 36
- شكل رقم 6 تمثيل بياني يوضح الطلب على النقود لغرض المضاربة ..... 37
- شكل رقم 7 الفجوة التضخمية..... 41
- شكل رقم 8 النمو الاقتصادي في الأجل القصير..... 49
- شكل رقم 9 النمو الاقتصادي في الأجل الطويل..... 50
- شكل رقم 10 منحنيات النمو و التنمية..... 59
- شكل رقم 11 تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي..... 62
- شكل رقم 12 منحنى بياني لمختلف متغيرات الدراسة ..... 84
- شكل رقم 13 اختبار استقرار النموذج..... 93
- شكل رقم 14 اختبار فحص بواقي النموذج (**Normalit-Test**) ..... 94
- شكل رقم 15 تحليل الصدمات ودوال الاستجابة..... 96

# قائمة المختصرات

**M2**: الكتلة النقدية

**TR**: معدل إعادة الخصم

**GDP**: الناتج الداخلي الخام

**MCO**: طريقة المربعات الصغرى

**ECM**: نموذج تصحيح الخطأ

**RACH**: اختبار ثبات تباين الأخطاء

**ADF**: اختبار الاستقرار لديكي فولر

**PP**: اختبار الاستقرار لفليبس بروان

**R<sup>2</sup>**: معامل التحديد

**H0**: الفرضية العدمية

**H1**: الفرضية البديلة

**Ttab**: الإحصائية الجدولية

**Toj**: الإحصائية المحسوبة



# قائمة الملاحق

- ملحق رقم 1 تطور متغيرات الدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة  
 110 .....(1980-2020)
- ملحق رقم 2 دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى (اختبار ديكي فولر): .....  
 111
- ملحق رقم 3 الدراسة استقرارية المتغيرات عند الفروقات الأولى (اختبار ديكي فولر): .....  
 112
- ملحق رقم 4 دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى (اختبار فيليبس بيرون): .....  
 113
- ملحق رقم 5 دراسة استقرارية المتغيرات عند الفروقات الأولى (اختبار فيليبس بيرون) .....  
 115
- ملحق رقم 6 نموذج تصحيح الخطأ لمعدل النمو .....  
 116

# الملخصات

## الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1980-2020) وذلك من خلال تتبع حركة النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام و السياسة النقدية ممثلة بمعدل الكتلة النقدية و معدل إعادة الخصم وذلك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن السياسة النقدية لها اثر ايجابي ضعيف نسبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر يمكن أن يصبح أكثر فعالية على النمو الاقتصادي وذلك بمنح الاستقلالية التامة للبنك المركزي لقيادة السياسة النقدية و إدارتها بنجاح.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، الناتج الداخلي الخام، نموذج الانحدار الذاتي .

## الملخص باللغة الانجليزية :

**Summary:**

This study aims to highlight the impact of monetary policy on economic growth in Algeria during the period (1980-2020) by tracking the movement of economic growth represented by raw internal output and monetary policy represented by the rate of monetary mass and the rate of rebate using the model of self-regression. the results of the study found that monetary policy has a relatively weak positive effect on economic growth in Algeria could become more effective on economic growth by giving the central bank full autonomy to lead and manage monetary policy successfully.

**Keywords:** monetary policy, economic growth, crude internal output, self-regression model .

# مقدمة

إن من أهم و أبرز الأحداث الحاصلة في القرن الواحد والعشرون من تطورات في شتى المجالات هو النمو الاقتصادي الذي يعتبر عصب الحياة للكثير من البلدان سواء المتقدمة أو المتخلفة و الذي من خلاله يمكن اكتشاف الوجه الاجتماعي و الاقتصادي للبلدان و مدى نجاح أو فشل الحكومات ، و يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها الحكومات و تتطلع إليها الشعوب إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات ، كما يعد مؤشر من مؤشرات الرفاهية و الرخاء ، و نظرا لأهمية النمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول فقد حظي باهتمام الكثير من الاقتصاديين مثل **Adem Smith** و **Jhon Maynard Keynes** و **Karl Marx** و **David Ricardo** و غيرهم فقد قاموا بوضع الخطوط العريضة لأبرز النظريات و النماذج المفسر للنمو لاقتصادي من خلال دراسة خصائص و محددات و قياس هذه الظاهرة و مختلف المتغيرات المؤثرة فيها.

كما تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تستعملها السياسة الاقتصادية في التأثير على عملية النمو ، فقد احتلت السياسة النقدية في القرن التاسع عشر الصدارة كمحدد للسياسة الاقتصادية الكلية ، و ذلك لكونها آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني ، و تحقيق التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي ، حيث تقوم بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ، و العمل على تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات الكمية و الكيفية و الوسائل المتاحة لتحقيق مستوى جيد في معدل النمو الاقتصادي.

و تمثل العلاقة بين السياسة النقدية و معدل النمو الاقتصادي محور النقاشات المتواصلة بين صناعات السياسات الاقتصادية و خبراء البنوك المركزية بغرض التعرف على فعالية أداء السياسة النقدية في مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي و معالجة التقلبات الدورية في الاقتصاد بالأخص حلقات الركود و الانتعاش التي تتخلل هذه الدورات ، و تعتبر السياسة الاقتصادية للدولة و نوعيتها من أهم الأسباب التي تزيد و تضعف من معدلات النمو الاقتصادي . و لقد حظيت دراسة أثر السياسة النقدية على عملية النمو باهتمام العديد من الاقتصاديين سواء على شكل نماذج نظرية أو تطبيقية .

## - تحديد الإشكالية :

استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة 1980-2020 مختلف أدوات السياسة الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية و اختلفت هذه السياسة باختلاف الأوضاع الاقتصادية السائدة بكل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ، و التي استهدفت في مجملها السعي إلى تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي و من هنا نطرح الإشكالية التالية :

## ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي ؟

و لتوضيح أكثر لمعالم هذه الإشكالية ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف تأثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر؟
- كيف تساهم أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

- ما مدى فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة و النامية ؟

### - فرضيات الدراسة :

في إطار معالجتنا للإشكالية و الأسئلة المتفرعة عنها ننطلق لصياغة الفرضيات التالية :

- زيادة حجم الكتلة النقدية يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي .

- زيادة معدلات إعادة الخصم تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي .

### - أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة النقدية في الجزائر محاولة الإلمام بكل جوانب الموضوع مع إبراز دورها في تحقيق النمو الاقتصادي و لذلك فان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يكمن في إبراز مدى تأثير متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1980-2020) وذلك من خلال دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) .

### - أسباب اختيار الموضوع :

تعتبر الدراسات النقدية مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية التي تمس الاقتصاد .

الرغبة في فهم و اكتشاف أهمية السياسة النقدية و دورها في التأثير على النمو الاقتصادي .

الرغبة الشخصية للإطاحة و التعرض لهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها .

### - أهمية الدراسة :

تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال ما تشكله السياسة النقدية والنمو الاقتصادي من دورا فاعلا و حيويا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل الاقتصاد الجزائري، وتزداد أهمية هذه الدراسة في أنها توضح طرق زيادة النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تعود بالفائدة على جميع مكونات الاقتصاد الجزائري، قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي يساعد واضعي السياسات الاقتصادية في الاهتمام بأدوات السياسة النقدية من أجل تقليل الآثار السلبية والاستفادة من الدراسات الإستراتيجية للحد من اختلالات الهيكلية أن تحقيق النمو الاقتصادي على قمة الأهداف التنموية للسياسة النقدية، ومن أهم مقاييس التغير الكمي في النشاط الاقتصادي، تشكل الدراسة إضافة نوعية في إثراء المكتبة الجزائرية بالمعرفة في مجال الدراسات الاقتصادية القياسية، وستشجع الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات العلمية في هذا الجانب.

### - صعوبة الدراسة :

إن من بين أهم الصعوبات التي اعترضتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة هي تلك التي تقف أمام الباحث عند محاولة الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعها في بلد معين من جهة و إسقاط ذلك بواسطة الأدوات الإحصائية المتاحة لديه من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى نقص المعطيات الرقمية حول المؤشرات النقدية المتعلقة بالسياسة النقدية و عدم تجانسها في أحيان كثيرة .

ضيق الوقت المحدد للدراسة .

صعوبة العمل بالبرنامج الإحصائي **Eviews** نظرا لعدم استخدامه من قبل .

صعوبة الحصول عن البيانات اللازمة للدراسة .

#### - تحديد إطار الدراسة :

من اجل معالجة إشكالية الموضوع فقد تم تحديد إطارين زمني و مكاني، فالإطار الزمني يتجلى في فترة الدراسة التي حددت ما بين (1980-2020) فهي معطيات سنوية و تعبر 1980 عن السنة التي بدأت تظهر ملامح تغيير النظام الاديولوجي و الاقتصادي من نظام اشتراكي إلى نظام ليبرالي تحكمه أسس و مبادئ السوق . أما الإطار المكاني فقد ارتأينا أن تكون الدراسة على دولة الجزائر .

#### - المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة :

لا يمكن لأي بحث علمي أن يصل إلى النتائج المرجوة ما لم يتم ذلك وفق منهج واضح يتم من خلال دراسة المشكلة و الوصول إلى نتائج علمية موثوق بها يستعين بمجموعة من الإجراءات و القواعد المنهجية .

و لرصد ظاهرة تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي و دراسة أبعادها في الاقتصاد الجزائري اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بغية وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع و الوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البحث معتمدين في ذلك على المراجع و البحوث و الدراسات و التقارير التي لها صلة بالموضوع، كما استعملنا الطرق القياسية و الإحصائية الضرورية في الفصل الأخير لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة مستنديين إلى الإحصائيات و التقارير التي تصدر من الهيئات الرسمية (الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، بنك العالمي و البنك الأفريقي). من اجل التأكد من مدى معنوية النماذج القياسية المقترحة حيث نحاول استخدام أكبر عدد من الاختبارات الإحصائية و هذا بالاستعانة ببعض البرامج المتخصصة (**Eviews12** , **Exele**).

#### - الدراسات السابقة :

بعد الإطلاع على الأبحاث و الدراسات المتعلقة بموضوع اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري حيث يعد حلقة تكملة سلسلة للبحوث السابقة، هناك بعض الدراسات التي توصلت إلى نتائج مختلفة ومنهم من تشابه في نفس النتائج حيث:

**1- عبد الكريم بويقوب إبراهيم بويقوب(2017).** اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1990،2014) : جامعة محمد بن احمد وهران، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل و قياس اثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري، وذلك بالاعتماد على المتغيرات "الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، قروض موجهة للاقتصاد، سعر الصرف، الكتلة النقدية"، وذلك باستعمال تقنية متجهات الانحدار الذاتي حيث توصل الباحث إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين كل من سعر الصرف و القروض الموجهة للاقتصاد وأيضا وجود قوة تفسيرية لسعر الصرف و القروض الموجهة للاقتصاد في تفسير التغيرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي .

**2- حسبية مداني(2017).** اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي : هدفت هذه الدراسة إلى اختبار اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2015. بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (**ARBDL**) و توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية و المالية اثر ايجابي ضعيف نسبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى



الطويل، وبمقارنة أيهما أكثر تأثير توصلت إلى أن اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي أكبر مقارنة بأثر السياسة النقدية. كما أثبت اختبار نسبية قرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل، أن السياسة النقدية في الجزائر مرتبطة او مفيدة بالسياسة المالية بالنظر للخصوصية الربعية للاقتصاد الجزائري، ما يستدعي الإسراع بتبني إصلاحات هيكلية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، دون إغفال أهمية التنسيق بين السياستين النقدية و المالية الذي يزيد من فعالية السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي .

**3- بن نافلة نصيرة (2018).** تقييم السياسة النقدية في الجزائر (1980-2011) دراسة قياسية : أطروحة دكتوراه من كلية ابو بكر بلقايد تلمسان هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر حيث حاول الباحث معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية "النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، توازن ميزان المدفوعات" ومدى تأثيرها بالسياسة النقدية باستعمال أدوات كمية تمثلت في الكتلة النقدية و سعر إعادة الخصم و باستعمال نموذج الانحدار الذاتي فتوصل إلى عدم فعالية هذه الأدوات بما يكفي لمنطلقات الاقتصاد و عليه تعتبر السياسة النقدية أداة هامة يمكن أن تؤثر بقوة على مسار الاقتصاد الحقيقي إذا ما تم إدارتها بنجاح.

**4- بلوافي محمد (2013).** اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي، دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه كلية أبو بكر بلقايد تلمسان : تتمثل في دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2011) و ذلك لمعالجة الإشكالية التالية : مامدى تأثير السياسة النقدية و المالية في تحقيق النمو الاقتصادي. حيث استعمل الباحث نموذج سانت لويس على الاقتصاد الجزائري فتوصل إلى إن اثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي أكبر و أقوى من اثر السياسة النقدي.

**5- جهاد صبحي القطيط (2020).** اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي دراسة قياسية خلال الفترة (2001-2018) : جامعة شقراء المملكة العربية السعودية، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي، و تركزت الدراسة الدراسة على متغيرين وهما العرض النقدي الضيق ممثلا السياسة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي. ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك بالاستعانة بنموذج قياسي تم تطبيقه باستخدام السلاسل الزمنية و التكامل المشترك، و توصلت الدراسة إلى أن السلاسل الزمنية لمتغيري النموذج غير مستقرين و هما في صورة المستويات بينما وجد أنهما مستقرين في صورة الفروق الأولى، يوجد علاقة موجبة و تأثيرا واضحا في الأجل القصير و بمستوى عال بين المتغير المستقل و المتغير التابع ثم يبدأ يتلاشى هذا الأثر نسبيا مع مرور الزمن في المدى البعيد. وأوصى البحث بضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة .

**6- نادية العقون (2015).** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)، وذلك من خلال تتبع حركة النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام الحقيقي، ومقارنتها بتطور حجم الكتلة النقدية (كمية النقود بالمعنى الواسع). وقد تمّ التوصل إلى أنّ التغيرات المسجلة في مستوى النمو الاقتصادي لا تتناسب مع التغير في حجم العرض النقدي خلال الفترة التي شملتها هذه الدراسة، وأنّ معدلات النمو المحقّقة كانت مرتبطة أساسا بأداء قطاع المحروقات وبحركة أسعار النفط العالمية. وهو ما يعني عدم فعالية السياسة النقدية المعتمدة في دفع وتيرة النمو الاقتصادي.

**7- Nwoko, Nnenna M و Ihemeje, J. C .(2016)The Impact of Monetary Policy on the Economic Growth of Nigeria , Michael Okpara University of Agriculture, Umudike Abia State, Nigeria :**

درس هذا العمل مدى إمكانية استخدام السياسات النقدية للبنك المركزي النيجيري بشكل فعال لتعزيز النمو الاقتصادي ، الذي يغطي الفترة من 1990-2011. تم اختبار تأثير عرض النقود ومتوسط السعر وسعر الفائدة والقوى العاملة على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نماذج الانحدار المتعدد كأداة إحصائية رئيسية للتحليل. تشير الدراسات إلى أن تدابير السياسة النقدية للبنك المركزي النيجيري فعالة في تنظيم مجاميع القطاع النقدي والحقيقي مثل التوظيف والأسعار ومستوى الإنتاج ومعدل النمو الاقتصادي. تشير النتائج التجريبية من هذه الدراسة إلى أن متوسط السعر والقوى العاملة لهما تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي بينما لم يكن المعروض النقدي كبيراً. كانت نسبة الفائدة سالبة وذات دلالة إحصائية. لذلك ، يوصى بأن تكون السياسة النقدية للبنك المركزي أداة فعالة لتشجيع الاستثمار ، والحد من البطالة ، وخفض معدل الإقراض وتحقيق الاستقرار في اقتصاد نيجيريا.

**- هيكل الدراسة :**

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة تتبعها ثلاثة فصول وتنتهي بخاتمة تتضمن ملخصاً للبحث و نتائجها، حيث خصص الفصل الأول و الثاني للجانب النظري للدراسة أما الفصل الثالث فخصص للجانب التطبيقي للدراسة و تتضمن دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد الجزائري 1980-2020 وذلك على النحو التالي :

فقد تناول الفصل الأول من الدراسة السياسة النقدية حيث قسم إلى ثلاث مباحث الأول يتناول مفهوم السياسة النقدية بالتطرق إلى تعريفها و الأهداف الوسطية و النهائية المعروفة المربع السحري، مع المعلومات اللازمة لوضعها و أدوات السياسة النقدية بالاعتماد الوسائل غير المباشرة و الوسائل المباشرة ثم التطرق إلى قنوات انتقال السياسة النقدية و أنواعها .ومن خلال المبحث الثاني تم تناول البنك المركزي كواضع للسياسة النقدية مع التحدث عن استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بالسياسة النقدية وبعدها إلى تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي كالتحليل الكلاسيكي و الكينزي و النقديين و في المبحث الأخير تم التطرق إلى علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية و المالية وأيضاً فعاليتها في الدول النامية والمتقدمة .

تم التطرق في الفصل الثاني إلى دراسة النمو الاقتصادي حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث أن المبحث الأول عبارة عن مفاهيم النمو الاقتصادي من تعريف و أهمية و خصائص مع التطرق إلى مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي وبعدها إلى معوقات وفوائد وتكاليف النمو الاقتصادي .ومن خلال المبحث الثاني تم التطرق إلى العلاقة و الفرق بين التنمية و النمو الاقتصادية و تناول المبحث الثالث النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي ابتداءً من أفكار ابن خلدون وصولاً إلى نظرية النمو الحديثة .

وبالنسبة للفصل الثالث تناولنا فيه اثر أدوات السياسة النقدية في الجزائر من خلال دراسة تطبيقية حيث شمل دراسة نظرية للنماذج الديناميكية أي نماذج الانحدار الذاتي (VAR) ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) وقمنا بتطبيق التقنية المختارة على الظاهرة محل الدراسة مع التفسير الإحصائي والاقتصادي للنتائج المتوصل إليها في الأخير محاولين الوصول إلى استنتاجات.

الفصل الأول:

السياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية و ذلك كونها تشكل إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد، حيث تقوم بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار و العمل على تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات و الوسائل و الصلاحيات المتاحة للسلطات المختصة بتنفيذها. و تعتبر عنصرا أساسيا من عناصر برامج الإصلاح التي تتبعها اغلب البلدان في إطار توجيهها نحو التحرير الاقتصادي و الانفتاح على العالم الخارجي

### 1.1 الإطار النظري للسياسة النقدية :

إن موضوع البحث في السياسة النقدية أمر في غاية الأهمية كونها تلعب دورا محوريا في إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي القابل للاستثمار حيث تركز عليها السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها الاقتصادية لأي بلد سواء كان متقدما او ناميا.

#### 1.1.1 مفاهيم عامة حول السياسة النقدية :

##### 1.1.1.1 تعريف السياسة النقدية :

توجد في الأدبيات الاقتصادية تعريفات متنوعة و عديدة للسياسة النقدية، تعكس بشكل أو بآخر الرؤى التي تحملها للسياسة النقدية من حيث أهدافها و مضمونها .

##### - عرف الباحث حسين بن هاني السياسة النقدية :

«هي التدابير و الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة» . (حسني بن هاني ، 2002، صفحة 132)

##### - الدكتور احمد زهير شامية فانه يرى في السياسة النقدية :

«مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض الرقابة على الائتمان و التأثير عليه، بما يتفق و تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة.» (علي كنعان، 2011، صفحة 382)

##### - عرف الباحث ج.باربوت السياسة النقدية :

«مجموع التدابير و الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من اجل إحداث اثر على الاقتصاد و من اجل ضمان استقرار الأسعار و الصرف.» (الطاهر لطرش ، 2012، صفحة 139)

##### - الدكتور محمد الأفندي يرى بان السياسة النقدية :

«مجموعة الإجراءات و الأدوات و السياسات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي للتحكم بعملية عرض النقود من اجل تحقيق أهداف اقتصادية متعلقة بالتأثير على الناتج الكلي و الأسعار.» (محمد احمد الافندي ، 2018، صفحة 481)

##### - وعرفت أيضا :

«بأنها مجموعة بأنها مجموعة من القواعد و الوسائل و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود، بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة.» (مزارشي فتيحة، 2018، صفحة 3)

و بهذا يمكن القول بأنها مجموع الإجراءات و التدابير و السلوكيات الهادفة التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم، و التأثير و ضبط المعروض النقدي من اجل وضع الاقتصاد في حالة استقرار .

### 2.1.1.1 أهداف السياسة النقدية :-

عموما يمكن التفريق بين نوعين من أهداف السياسة النقدية الوسيطة و النهائية .

#### - الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية :

يعد تحديد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية أمرا مهما في رسم و تنفيذ السياسة النقدية. تعرف الأهداف الوسيطة على أنها "مجاميع تمثل مجموعة من السلوكيات تؤثر فيها السلطات النقدية بحيث يجب أن يتميز الهدف الوسيط بمميزات كان يكون سهل التقييم و القياس، أن تعكس التغيرات في حركة الهدف في المستقبل، و أخيرا أن تكون العلاقة بالأدوات النقدية وثيقة وواضحة بحيث تؤثر هذه الأدوات على الهدف الوسيط . و تتمثل هذ الاهداف في : (محمد ابرير، 2008، صفحة 38).

➤ **معدل الفائدة :** يعتبر معدل الفائدة متغيرا سلوكيا حاسما في الاقتصاد تتحدد على أساسه كثير من التصرفات و القرارات الاقتصادية. حيث يأخذ معدل الفائدة أهمية كبيرة بالنسبة للسياسة النقدية ، و بذلك يستعمل من طرف السلطات النقدية كمتغير لمراقبة تطور حجم القرض في الاقتصاد. و تعمل هذه السلطات على رفع أو خفض معدل الفائدة حسب تقديرها لحالة الوضع التقدي فيما إذا كان يتميز بحالة فائض في السيولة أو حالة نقص فيها.

تستعمل السلطات النقدية وسائل عديدة لبلوغ معدل الفائدة المستهدف، و من بين الوسائل المستعملة نجد معدل إعادة الخصم أو حجم السيولة التي تود إلقائها في السوق النقدية التي تؤثر على تكلفة الافتراض. (الطاهر لطرش ، 2012، صفحة 146)

تسعى السلطات النقدية أحيانا إلى اتخاذ معدل الفائدة هدفا و سببيا للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة و النقود، و ذلك لان أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية و هو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لاتعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، و إنما أيضا عوامل السوق، و ذلك لان معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضعية التي يمر بها الاقتصاد، إضافة إلى إن معدل الفائدة مثلما يمكن أن يستخدم كهدف وسيط يمكن أن يستخدم كقناة إبلاغ ووسيلة للسياسة النقدية . (محمد ابرير، 2008، صفحة 39)

➤ **سعر الصرف :** إن مرونة أسعار الصرف وسيلة لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، و ذلك عندما تحقق الدولة فائضا في معاملاتها الخارجية فان هذا يعني زيادة في الطلب على عملاتها الوطنية أو زيادة في عرض العملات الأجنبية مقابل هذه العملة التي لا تلبث أن ترفع قيمتها مقابل العملات الأخرى، وهذا الارتفاع ينتج عنه ارتفاع في أسعار سلعها بالعملات الأخرى مما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية و يؤدي إلى انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة ثم تناقض الفائض في ميزان المدفوعات. (ياسين، عبد الله، 2014، صفحة 15)

وعليه فان السلطة النقدية تستهدف سعر الصرف و تؤثر عليه و ذلك بتخفيضه أو رفعه من اجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي أي التحسين في ميزان المدفوعات .

➤ **الجمعات النقدية:** وهو الهدف الوسيط المفضل عند النقديين، الذين نادوا بضرورة تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب بمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي لتحقيق الاستقرار النقدي . حيث يعمل البنك المركزي على مراقبة تطور كمية النقود المتداولة في

الاقتصاد وذلك لأن النمو المتوازن للاقتصاد يتطلب أن تكون كمية النقود المتاحة تتطابق وتتوافق مع احتياجات الإنتاج وتبادل المنتجات. وعليه يبدو من الضروري بالنسبة للبنك المركزي معرفة حجم وسائل الدفع المتاحة ( عرض النقود) و الكيفية التي يحصل بها المتعاملين عليها (الطلب على النقود) . وفي هذا الإطار تم إعداد ما يسمى بالمؤشرات الإحصائية التي تعكس قدرة الإنفاق للمتعاملين الاقتصاديين الغير ماليين المقيمين، تسمى هذه المؤشرات و التي يتم من خلالها التمييز بين مختلف الأصول النقدية وبشكل منطقي. ، بالمجمعات النقدية وتختلف هذه المجمعات من اقتصاد إلى آخر باختلاف درجة تطور النظام المالي و المصرفي، مدى تقدم الصناعة المالية، مدى تنوع المنتجات المالية ووسائل الدفع. و تستند عملية فهم وتحليل الكتلة النقدية والعوامل المؤثرة عليها على ثلاثة أنواع من الحسابات :

❖ **المسح النقدي:** وهو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية. ويتكون هذا المسح النقدي من:

✓ **صافي الأصول الأجنبية:** وهي مجموع الأصول الأجنبية من العملات الصعبة و الذهب منقوصا منها الخصوم الأجنبية للبنوك التجارية و البنك المركزي.

✓ **الائتمان المحلي:** وهو الائتمان الممنوح من قبل البنك المركزي و البنوك التجارية لصالح الحكومة و القطاع الاقتصادي ( عام + خاص) فضلا عن استثمارات النظام المصرفي في الأوراق المالية.

✓ **النقود و أشباه النقود:** فالنقود تعبر عن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع تحت الطلب. أما أشباه النقود فهي عبارة عن الأصول السائلة الغير نقدية و المتكونة وهي تضم الودائع لأجل، و دائع الادخار، ،من بعض ديون و التزامات المؤسسات المالية، وهي تضم الودائع لأجل و الودائع لادخار سندات الدولة ذات الأجل القصير و عقود التأمين وغيرها من الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود سائلة.

❖ **حساب البنك المركزي:** ويساعد هذا الحساب على إظهار أنشطة البنك المركزي حيث يتضمن في جانب الخصوم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي ، الاحتياطات البنكية ، الالتزامات الخارجية وودائع الحكومة. أما جهة الأصول فتضم المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة و الحقوق على البنوك التجارية.

❖ **حسابات البنوك التجارية:** وتتضمن ملخصا لأنشطة المؤسسات التي تشكل عنصر الودائع المؤثر في تكوين عرض النقود. ففي جهة الخصوم يتضمن الحساب الودائع بمختلف أنواعها، الالتزامات الخارجية، وقروض البنك المركزي. أما جهة الأصول فتضم الاحتياطات، المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة، القروض المقدمة للهيئات الرسمية ، الحقوق على القطاع الاقتصادي الإنتاجي... الخ.

أما عملية تكوين الكتلة النقدية يمكن معرفتها من خلال العلاقة التي تربط بين التغير في العرض النقدي و التي تتحقق باشتقاق المضاعف النقدي. فالعرض النقدي يعبر عن، و التغيرات في القاعدة النقدية مجموع النقود القانونية المتداولة خارج الجهاز المصرفي و الودائع. أما القاعدة النقدية أو ما يسمى كذلك بالنقود المركزية يعبر عنها بمجموع العملة في التداول بالإضافة إلى الاحتياطات الكلية في النظام المصرفي. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار سرعة تداول النقود باعتبارها متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقود بين الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد و المؤسسات خلال فترة معينة من الزمن. فالتغير في العلاقة بين المجمعات النقدية و المجمعات الاقتصادية يؤول إلى التغير في سرعة تداول النقود .

فتبعاً للفترات الزمنية و لتوقعاتهم، فإن للمتعاملين الاقتصاديين سلوكيات مختلفة من شأنها تغيير سرعة دوران وسائل الدفع . فمثلاً في بعض الفترات المتميزة باستقرار الأسعار مع الارتفاع في المداخيل يصبح للمتعاملين ميل للاحتياط بكمية من النقود مهمة جداً وهذا من شأنه أن يبسط سرعة التداول. (ببق ليلي اسمهان، 2015، صفحة 17)

أمام هذا الوضع يجد البنك المركزي نفسه مضطراً لخلق نقود أكثر لتجنب الأثر الناتج عن هذا التباطؤ و العكس صحيح. هذا الوضع قد يشكل خطراً على استقرار الأسعار، حيث أن عودة الوضع لحاله قد يدفع بالكمي السيولة إلى تداول أرصدهم النقدية مما يدفع الأسعار بالارتفاع نتيجة ارتفاع الطلب. ومن ثم سيكون من الصعب جداً لحد الاستحالة تطبيق سياسة نقدية تقييدية في آجال قصيرة لإنهاء هذه الاختلالات. ومن هنا تظهر أهمية مراقبة كمية النقود وسرعة تداولها كهدف وسيط لبلوغ أهداف السياسة النقدية وخصوصاً هدف استقرار الأسعار.

#### - الأهداف النهائية للسياسة النقدية :

هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية و النهائية للسياسة النقدية بشكل خاص تتمثل في ما يلي :

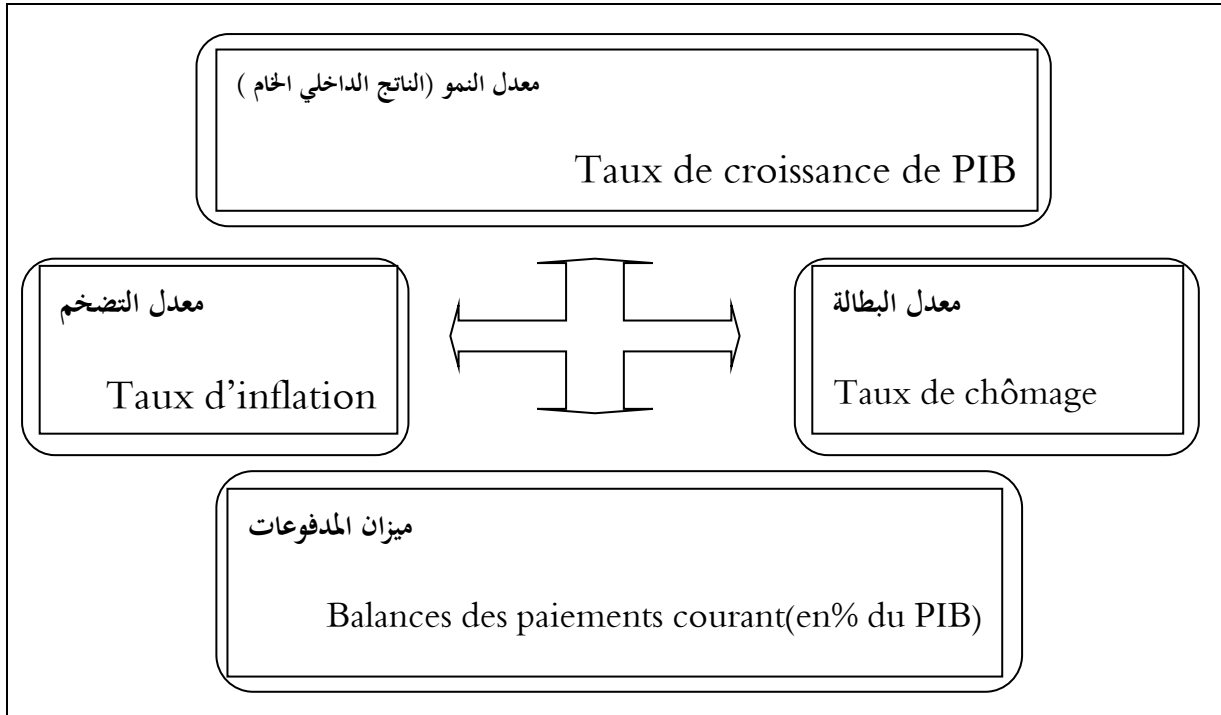
- ✓ تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- ✓ العمالة الكاملة.
- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ توازن ميزان المدفوعات .

وطراً تطور على هذه الأهداف بحيث قبل 1929 (أزمة الكساد)، كان هدف السياسة النقدية المطبقة من طرف السلطات النقدية، هو تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم. لكن كينز أتى بسياسة مغايرة وهي السياسة المالية، حيث ظهر هدف آخر للسياسة النقدية و هو تحقيق العمالة الكاملة. بعدها مع منتصف خمسينيات القرن الماضي، ظهر هدف تحقيق رفع معدل النمو الاقتصادي، بوتلاه الهدف الرابع وهو توازن ميزان المدفوعات (حاجي سمية، 2015، صفحة 47)

هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري، والتي عرفها الاقتصادي الإنجليزي "نيكولا كالدور"، من خلال الشكل الآتي :



## شكل رقم 1 المربع السحري لكالدور "Le Carré Magique de N.Kaldor"



(حاجي سمية، 2015، صفحة 48)

➤ **العمالة الكاملة** : أطلق مصطلح العمالة الكاملة على توفر فرص العمل لكل شخص قادر على العمل و باحث عنه، فالمعدلات العالية للبطالة تؤدي إلى زيادة عرض العمل و بالتالي انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين . و تعمل السياسة النقدية على التأثير في عرض النقد بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فيتسبب ذلك في انخفاض الأجر الحقيقي للعامل، مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم ، و قد يؤثر ذلك في الطلب على الناتج الحقيقي من خلال تخفيض معدلات الفائدة التي تشجع المستثمرين على القيام بالمزيد من المشروعات ، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة . و بذلك يرجع اهتمام الحكومات بحل مشكلة البطالة .

➤ **استقرار الأسعار** : يتم اللجوء للسياسة النقدية لحل إشكالية عدم استقرار الأسعار باعتبار إن النقود أكثر العوامل تأثيرا في تقلبات الأسعار، كما إن تغيرات عرض النقد تظل الأساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك تسعى السلطات النقدية للتحكم في كمية عرض النقد بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي .

وهذا لا ينفى وجود عوامل أخرى قد تمارس تأثيرا في تقلبات الأسعار، إلا إن تغيرات عرض النقد تظل الأساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك تسهى السلطات النقدية للتحكم في كمية عرض النقد بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي، و في الوقت الذي يرى فيه الكثير من الاقتصاديين إن التضخم مشكلة اقتصادية يجب محاربتها يرى البعض الآخر إن قليلا من التضخم قد يكون مفيدا للنمو الاقتصادي و خاصة في حالة الرخاء.

➤ **رفع معدل النمو الاقتصادي** : يعتبر تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي من الأهداف طويلة الأجل، في حين يعتبر استقرار الأسعار و الاستقرار النقدي من الأهداف القصيرة الأجل، و التوفيق بين هذين الهدفين يعتبر أمرا صعبا خصوصا في البلدان النامية التي تعاني الكثير من العقبات و بالذات فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية و التجارية و موازين المدفوعات، و تعمل السياسة النقدية على

المساهمة في رفع معدلات النمو من خلال تحقيق معدل مرتفع للمدخرات و التأثير على معدل الاستثمار في السلع الرأسمالية من خلال التوسع الائتماني حتى يمكنها الوصول إلى معدلات النمو المطلوبة و توجيه الائتمان المصرفي و الادخارات نحو الأهداف التنموية، بالإضافة إلى دعم و تشجيع إقامة المؤسسات المالية و الائتمانية المتخصصة .

➤ **توازن ميزان المدفوعات :** تلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في تحقيق العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم،و بذلك يتسبب في انخفاض حجم الائتمان و الطلب المحلي على السلع و الخدمات،مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية،كما إن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يعتبر عامل جذب للأموال الأجنبية للدخل،وهذا من شأنه زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات و يرى البعض إن السياسة النقدية قد تحقق التوازن في ميزان المدفوعات وذلك في حالة إتباع سياسة تعويم سعر الصرف.

و التوازن قد يكون داخلي و قد يكون خارجي،هو ذلك التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل دون تضخم،إما التوازن الخارجي فيتم عن طريق التوازن في ميزان المدفوعات الذي يشمل تحركات النقود كونها أكثر نجاحا في تحقيق التوازن الخارجي، في حين تكون السياسة المالية أكثر نجاحا في تحقيق التوازن الداخلي ، إلا إن المشكلة التي تواجه الاقتصاديين عند وضعهم للسياسة النقدية تتمثل في التعارض بين الأهداف المختلفة لتلك السياسة،فعندما يصممون السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة و النمو الاقتصادي،فإنهم يواجهون مشكلة الأسعار(التضخم) لان زيادة مستوى التشغيل يؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الطلب على السلع و الخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها .

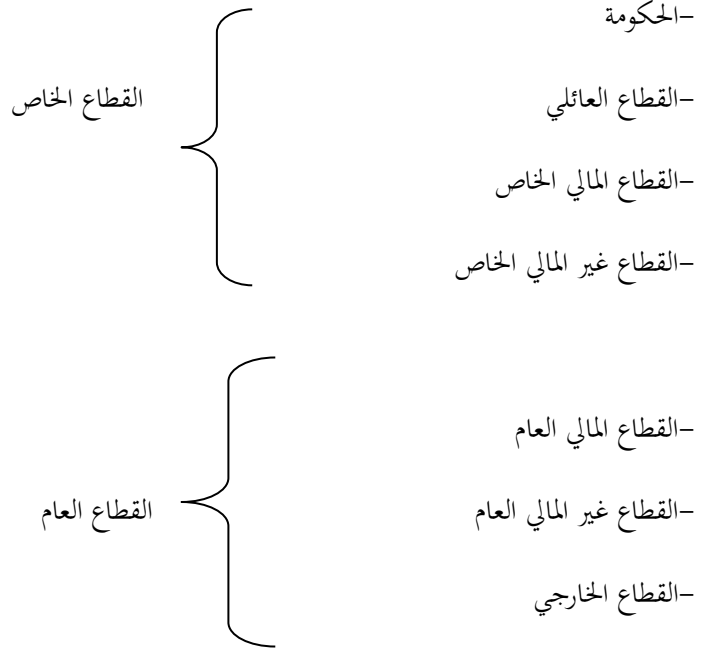
كما أن هدف تحقيق العمالة الكاملة و توازن ميزان المدفوعات يظهر نوعا آخر من التعارض،حيث يتطلب زيادة حجم الصادرات ومن ثم اختلال التوازن في ميزان المدفوعات،أما التعارض الأخر فيظهر بين هدف زيادة النمو و استقرار الأسعار، يرى البعض إن النمو في الأجل الطويل يتطلب استقرار مستوى الأسعار في حين يرى البعض أن النمو في الأجل الطويل يتطلب استقرار مستوى الأسعار في حين يرى البعض الأخر إن التضخم يعتبر أمرا ضروريا للدفع بعملية التنمية .

و للتوفيق بين تلك التعارضات يسعى متخذو القرار إلى اختيار السياسات التي تحقق أفضل الأهداف بأقل تأثيرات سلبية ممكنة على التوازن الاقتصادي الناتج من تطبيق السياسة النقدية المنفذة. (محمد ضيف الله القطايري، 2009، صفحة 21)

## 2.1.1 المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية و أدواتها :

### 1.2.1.1 المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية:

تحتاج السلطات النقدية في إدارة سياستها،إلى معرفة كيفية تشغيل الاقتصاد الذي تعمل فيه و عن حالته الممكنة في كل فترة، كما تحتاج إلى معرفة سلوك الوحدات المؤسسية التي تؤثر في كامل النشاط الاقتصادي،و التي تتمثل في : (الشيخ احمد ولد الشيباني، 2013، صفحة



و سنقوم باختصار بشرح هذه القطاعات و ذلك على النحو التالي :

➤ **القطاع الحكومي** : يحتاج واضعوا السياسة النقدية إلى معلومات من القطاع الحكومي الذي لا يزال يشغل حيزا هاما في الاقتصاد على الرغم من دور اقتصاد السوق في كثير من بلدان العالم، إلا أن دور القطاع الحكومي يبقى عاملا أساسيا في توجيه وتحريك الاقتصاد، وذلك انطلاقا من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها والسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بها. فقطاع الحكومة يقوم بفرض الضرائب ويقوم بإعداد معدلات لفرضها حسب حالة الاقتصاد السائدة في المجتمع، كما تقوم الحكومة بعملية الإنفاق العام، حيث يتأثر هذا الإنفاق حسب طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع وفلسفته في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودرجته وطرقه، وهناك نوع يمثلان الإنفاق العام وهو الدعم أو الإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الأفراد لعلاج انخفاض مستوى الإنفاق لديهم ، ويقوم الحاصلين على هذه الإعانات بإعادة إنفاقها، كما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأفراد والمشروعات المختلفة ومن الجهاز المصرفي، وتقوم أيضا هي بعملية الإقراض ، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات المختلفة والمؤثرة في الواقع الاقتصادي، وتعتبر الميزانية العامة الأداة التي تستخدمها الدولة لاستقرار الاقتصاد الكلي وعلى السيولة المحلية عرض النقود وعلى وضع القطاع الخارجي وبالتالي فإن السياسة النقدية تحتاج إلى معلومات عن هذا القطاع لما له من تأثير في الحياة الاقتصادية بصفة عامة، وفي العلاقات النقدية بشكل خاص. (صالح مفتاح، 2003، صفحة 100)

➤ **القطاع المالي الخاص و العام** : لقد توسع الدور الاقتصادي الذي يلعبه القطاع المالي العام و أدركت الحكومات أهمية هذا النشاط وأخذت في حسابها دور هذا القطاع في إعداد خطط التنمية و غيرها.

وتكمن هذه الأهمية في ثلاث محاور رئيسية هي :

- ✓ دوره النشاط و الفعالية في الدول النامية وقدرته علة تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول.
- ✓ خروجه عن النشاط التقليدي القديم و قيامه بادوار و مهام جديدة .
- ✓ جذب و تجميع المدخرات و توجيهها نحو الاستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الإنتاج المحلي .

فالقِطاع الخاص يؤدي دوراً أساسياً في الاقتصاد من حيث الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار كما يؤثر على عرض النقود وعلى وضع القطاع الخارجي .

أما القطاع المالي العام وعلى رأسه السلطة النقدية فهو يلعب دوراً مهماً في توفير ما يحتاجه الاقتصاد من تمويل فكلما من الحكومة و القطاع الخاص يقتض من الجهاز المصرفي و يودع موارده المالية لديه.

لهذا يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى معلومات عن هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود . (الشيخ احمد ولد الشيباني، 2013، صفحة 19)

➤ **القطاع الخارجي** : يعتبر القطاع الخارجي مصدراً لما ينقص من سلع و خدمات و منفذاً للتصريف الفائض في عرضها إلى جانب تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل و إلى الخارج و عليه ترتبط هذه الوحدات من خلال إجراء معاملات مالية و غير مالية في كل من سوق السلع و الخدمات و سوق العمل و سوق المال و نظراً لكون النقود مخزناً للقيمة ووسيلة للتبادل و يتم تبادلها في جميع الأسواق . (صالح مفتاح، 2003، صفحة 100)

### 2.2.1.1 أدوات السياسة النقدية :

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية و توفير أرصدة نقدية جديدة. (بقيق ليلي اسمهان، 2015، صفحة 25)

وبذلك يمكن القول أن السياسة النقدية تعبر عن تلك الأدوات التي يحوز عليها البنك المركزي باعتباره قمة الهرم المصرفي و السلطة النقدية الأولى في البلاد، والتي يمكنه استخدامها للتأثير في سيولة البنوك التجارية و من ثم في حجم وسائل الدفع و هذا في إطار سياسة نقدية و ائتمانية معينة، تمكنه من رقابة و توجيه البنوك التجارية في عملية خلقها للائتمان.

بعبارة أخرى هي عبارة عن الأسعار و الكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية مثل عناصر ميزانيتها، أو أسعار الخصم التي تقوم تلك السلطة بتعديل مستوياتها للمساعدة في الوصول إلى أهدافها النهائية. فهذه الأدوات تهدف إلى التأثير في حجم الائتمان و كميته من جهة، وكذا حجم الائتمان ووجهته من جهة أخرى، وبما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي.

وتصنف أدوات السياسة النقدية إلى تلك الأدوات التي تمكن البنك المركزي من التحكم في سيولة البنوك و من ثم ، أي التحكم في حجم النقود المركزية التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي دون استهداف وجهته أو تخصيصه بين القطاعات و الاستعمالات المختلفة ، تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح من قبل هذه البنوك و بطريقة غير مباشرة . (محمد ابرير، 2008، صفحة 42)

### - الأدوات غير المباشرة (الكمية) للسياسة النقدية :

يعبر هذا النوع من التقسيم عن جميع الأدوات النقدية التي تعتمد السلطات النقدية في استخدامها لها على قوى السوق. ويدخل تحت هذا النوع من الأدوات كل من معدل إعادة الخصم، و عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني. وهذا حسب التقسيم الذي أوردته بعض الأبحاث الصادرة عن صندوق النقد الدولي في هذا الشأن .

➤ **معدل إعادة الخصم** : يعتبر من الوسائل التقليدية الشائعة الاستعمال من طرف البنوك المركزية في تنفيذ السياسة النقدية، و يمثل معدل إعادة الخصم ذلك المعدل الذي يطبقه البنك المركزي على السندات قصيرة الأجل التي تأتي من البنوك التجارية إليه لإعادة خصمها

عندما تحتاج السيولة. و لا يأخذ هذا المعدل طابعا تجاريا، و بالتالي فانه لا يتحدد بواسطة آلية السوق. و بما أن هذا المعدل لا يكتسي الصفة التجارية فانه يستعمل بشكل مطلق كأداة للتأثير على حجم السيولة في الاقتصاد.

إن استعمال معدل إعادة الخصم يتم نظريا وفق آلية بسيطة. إذا رأى البنك المركزي بان السيولة الحالية في الاقتصاد متوفرة بكثرة. يتدخل عن طريق رفع معدل إعادة الخصم فيقل لجوء البنوك التجارية إلى خصم ما لديها من سندات تجارية لاعتقادها بان هذا المعدل مرتفع و يفوق طاقة تحملها، فيتقلص توزيعها للقرض. أما إذا كان البنك المركزي يعتقد بان هناك نقص في السيولة الحالية فانه يلجأ إلى خفض معدل إعادة الخصم بشكل يشجع البنوك التجارية على إعادة الخصم ما لديها من سندات تجارية و التوسع بالتالي في توزيع القرض.

و من الملاحظ إن استعمال وسيلة معدل إعادة الخصم يمكن أن يسمح للبنك المركزي بتحقيق الهدف الذي يرغب فيه عن طريق إحدى قناتين:

■ حسب تقديرها مستوى معدل إعادة الخصم المطبق يمكن للبنوك التجارية أن تقدم على خصم ما لديها من سندات تجارية أو تمتنع عن ذلك. و تعتبر هذه القناة بالتالي مسلكا للتأثير على الكميات أو على الحجم. فإذا رأت البنوك إن هذا المستوى ليس مرتفعا في نظرها فان ذلك يدفعها إلى التقدم لإعادة خصم الأوراق التجارية التي يجوزتها فتزيد من حجم السيولة لديها و العكس صحيح .

■ بواسطة معدل إعادة الخصم يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على تكلفة الحصول على الأموال من طرف البنوك التجارية، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة لا تتوفر على مصادر كثيرة لإعادة التمويل، و يؤدي ذلك إلى التأثير على مستويات الفائدة المدينة، فتتغير معها تكلفة الحصول على القرض من طرف الأعوان الاقتصاديين بشكل يتغير معه طلبهم للقرض، و هو ما يعني أن هذه القناة تستعمل أسعار الفائدة للتأثير على تصرفات البنوك في مجال القرض.

و بالرغم مما تتميز به هذه الوسيلة من بساطة في التطبيق، فان تحقيقها للأهداف المرسومة قد تعترضه صعوبات، تصبح معها ذات فعالية محدودة:

✓ عندما تتوفر البنوك التجارية على سيولة كافية يتضاءل دور البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض و يؤدي ذلك إلى انخفاض فعالية سياسة إعادة الخصم .

✓ عندما تكون مرونة طلب القروض بالنسبة لمعدل الفائدة منخفضة، فان فعالية إعادة الخصم تتضاءل .

✓ عندما يرتفع معدل الفائدة تبعا لرفع معدل إعادة الخصم يترتب عنه دخول رؤوس الأموال إلى داخل البلد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تدفق العملة الصعبة إلى داخل البلد، و يؤدي الإصدار النقدي الذي يصاحب تنقيد تدفقات العملة الصعبة إلى تحييد الآثار المنتظرة من القرار النقدي الأصلي الذي تكون السلطات النقدية قد اتخذته . (الطاهر لطرش ، 2012، صفحة 159)

➤ **سياسة السوق المفتوحة:** هي عملية يقوم البنك المركزي من خلالها بعمليات بيع وشراء سندات قصيرة الأجل (تكون في الغالب عمومية) في السوق النقدية. وباستعمال هذه الوسيلة يستطيع أن يؤثر في السيولة في الاتجاه الذي يريده. عندما يتدخل في السوق النقدية لشراء هذه السندات، يقوم بتقييدها من خلال إصداره للنقود القانونية لصالح البنك التجاري الذي باعه إياها فتزيد حيابة هذا الخير للنقود القانونية (المركزية) بشكل تتوسع معها قدرته على منح القرض. وتؤدي هذه العملية إلى زيادة حجم السيولة في الاقتصاد و يقوم البنك المركزي بعملية الشراء هذه إذا رأى بان هناك نقص في السيولة على مستوى الاقتصاد مقارنة مع حاجيات الاقتصاد. (الطاهر لطرش ، 2012، صفحة 155)

تستهدف عمليات السوق المفتوحة التأثير على عرض النقود حيث تتضمن قيام البنك المركزي بعملية بيع أو شراء الأوراق المالية مثل السندات الحكومية أو اذونات الخزانة و ذلك للأفراد و البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.

فإذا أراد البنك المركزي زيادة القاعدة النقدية و بالتالي زيادة عرض النقود،فانه يقوم بشراء الأوراق المالية.حيث تزيد حوزة البنك المركزي من هذه السندات بينما يقوم بدفع قيمتها إلى الأفراد والبنوك و هذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود.

أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود فانه يلجأ إلى عملية بيع الأوراق المالية،و بهذه العملية تزيد حوزة البنوك و الأفراد من هذه الأوراق مقابل انخفاض السيولة النقدية لديهم و هذا يؤدي إلى انخفاض عرض النقود .

يلاحظ إن مدى نجاح عمليات السوق المفتوحة يتوقف على مدى درجة التطور المالي و الاقتصادي . فعندما يتوفر للبلد أسواق مالية متقدمة، تكون هذه السياسة فعالة،و العكس إذا كان البلد يعاني من تخلف المؤسسات المالية. (محمد احمد الافندي ، 2018، صفحة 489)

➤ **نسبة الاحتياطي الإلزامي :** تتبلور فكرة نسبة الاحتياطي كأداة للسياسة النقدية في مطالبة السلطات النقدية للبنوك التجارية بالاحتفاظ بقدر من النقود الحاضرة لدي البنك المركزي بدون مقابل. و يتحدد هذا القدر بصفة أساسية معينة من إجمالي أرصدة الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها العملاء لدى البنك التجاري،وقد يتسع ذلك القدر ليشمل نسبة اضافة من أرصدة الحسابات و الودائع لأجل لدى هذه البنوك،و تأتي مقدرة البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان في إدارة السياسة النقدية باستخدام هذه الأداة عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي(رفعا أو خفضا) بما يؤدي إلى(نقص أو زيادة) حجم الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية،و بالتالي إلى (نقص أو زيادة)قدرة هذه البنوك على الإقراض و منح التسهيلات الائتمانية فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار فعلى سبيل المثال يترتب على تعمد البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي على الحسابات الجارية تغيير قدرة البنوك التجارية على استغلال ارصده هذه الحسابات،و هي غير مكلفة بطبيعتها في تحقيق الإيرادات السهلة. كما أن رفع نسبة الاحتياطي على الحسابات الاستثمارية يؤدي هو الآخر إلى زيادة التكلفة على البنوك لضياع فرصة تحقيق لأرباح كان من الممكن تحقيقها و يؤدي ذلك في مجموعة من التأثير حجم التكاليف لدى البنوك بصفة عامة و اضطرارها أما إلى رفع سعر الفائدة المدينة على القروض الممنوحة للمستثمرين،أو إلى خفض سعر الفائدة الدائنة على الودائع المحتفظ بها لديها . ويؤثر ذلك كله على حجم المتغيرات الكلية في الدولة كالاستثمار و الادخار. (فهومي حسين كامل، 2002، صفحة 17)

#### - الأدوات المباشرة(الكيفية) للسياسة النقدية :

من بين أهم ما اعتمده السلطة النقدية في هذا المجال،إلى جانب الأدوات غير المباشرة،هناك أدوات مباشرة تؤثر في كيفية الائتمان و اتجاهاته،ومن بن التصنيفات الأكثر استعمالا و شيوعا نجد: تأطير القروض،التعليمات المباشرة،الإقناع الأدبي،الإعلام.

➤ **تأطير القروض :** تعتبر وسيلة مباشرة بامتياز تسمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القرض.

تقوم سياسة تأطير القروض على فكرة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد. وتتخذ عادة عملية تأطير (تسقيف) القروض وفق هذه الصيغة (التسقيف المباشر للقروض) احد الشكلين:

✓ تحديد سقف إجمالي للقروض المسموحة للبنوك التجارية لمنحها للاقتصاد. ثم يتم توزيع هذا المبلغ الإجمالي على البنوك على معايير تحدد مسبقا.

✓ تحديد السقف الأعلى للقروض حسب كل بنك لا يتعداه خلال فترة معتبرة.

يمكن للبنك المركزي، في إطار سياسة التأطير القروض أن يلجأ إلى صيغة أخرى لتأطير القرض خاصة في حالة عدم توفر هذا النظام الإحصائي النقدي الذي يسمح له بتقييم تنفيذها. وتمثل هذه الصيغة في قيامه بتسقيف إعادة الخصم الذي يقوم بها لصالح البنوك. وفي هذه الحالة أيضا، يمكن أن يأخذ تأطير القرض احد الشكلين:

✓ يمكن ان يكون هذا التسقيف إجماليا، يحدد بموجبه المبلغ المسموح به لإعادة الخصم بالنسبة للنظام البنكي، ويتم استعمال هذا المبلغ حسب طلب البنك بدون تقييد أو تحديد إلى غاية نفاذ المبلغ بشكل كامل.

✓ وقد يكون التسقيف حسب كل بنك بشكل منفرد، حيث يحدد مبلغ سقف إعادة الخصم بالنسبة لكل بنك و لكن ذلك يتم ضمن إطار سقف عام يتحدد أساس الهدف النهائي للسياسة النقدية.

وفقا لهذه الطريقة تتحدد حصة كل بنك وفقا لمجموعة من المعايير يحددها البنك المركزي ذاته حسب طبيعة المشكلة السائدة و طبيعة الأهداف المحددة والتي من شأنها أن تحث هذه البنوك للانخراط في الإستراتيجية التي يطبقها و يقوم بتطبيق هذه السياسة عادة على أساس وضع نسب تطور شهرية، فصلية أو حتى سنوية، للقروض البنكية للاقتصاد.

يمكن القول أن سياسة تأطير القروض تتميز بالفعالية لقدرة البنك المركزي على التحكم بشكل مباشر في تطور حجم القروض للاقتصاد، وتزداد أهميتها بشكل خاص في أوقات التضخم المرتفع المستعصي. بالفعل تكون المؤسسات في هذه الأوقات مستعدة لدفع معدلات فائدة اعلي مما كانت تدفعه في الحالات العادية نظرا لقدرتها لتحميل ذلك إلى أسعار المنتجات النهائية دون أن تخشى تراجع قدرتها التنافسية نظرا لان التضخم حالة عامة تمس جميع المؤسسات. و في هذه الحالة قد تصبح الوسائل غير المباشرة محرجة الفعالية في كبح تكور ارتفاع الأسعار .

يبدو أن سياسة تأطير القروض لا تخلو مساوئ عديدة حيث أن تبني هذه الوسيلة لإدارة السياسة النقدية سوف يؤدي إلى إفساد نظام المنافسة بين البنوك و المؤسسات على حد سواء. إن تحديد سقف القرض حسب كل بنك يكتسي طابعا إداريا يتم بموجبه توزيع القرض بين البنوك وفقا لنظام الحصص مما يعيق البنوك جيدة الأداء و يغطي على البنوك سيئة الأداء. وسوف لن يؤدي مثل هذا المسلك إلى التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة. وأما من جهة المؤسسات فان سياسة تأطير القرض لا تسمح بتوزيع عادل للموارد المالية المتوفرة. وقد دلت التجارب التي اعتمدت فيها هذه الوسيلة على إن البنوك تتجه عادة نحو تفضيل المؤسسات الكبيرة اضافة إلى ذلك سوف يؤدي مثل هذا السلوك إلى إقصاء المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من الاستفادة من أكثر مصادرها التمويلية أهمية، وهي التمويل البنكي كما أن توجيه القرض على أساس قطاعي سوف يؤدي إلى استعمال معايير مختلفة مما يخلق نوعا من التشوه على مستوى سياسة القرض برمته. (الطاهر لطرش ، 2012، صفحة 160)

➤ **التعليمات المباشرة :** وهي من أكثر الأدوات المستخدمة في تنظيم الائتمان المصرفي التي يستخدمها البنك المركزي، وتشير إلى موافقة البنك المركزي أو رفضه لسياسة اراضية معينة للبنوك التجارية و يصل الأمر إلى فرض عقوبات على البنوك التي تتبع سياسات ائتمانية غير ملائمة، وأهم هذه الإجراءات هي :

- ✓ رفض البنك المركزي إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك، باعتباره الملجأ الأخير للإقراض عندما يرى أن السياسة الائتمانية للبنك التجاري غير منسجمة مع السياسة النقدية للبنك المركزي مثل قيامه منح القروض للمضاربة في الأوراق المالية.
  - ✓ رفض البنك المركزي إقراض البنوك التجارية في حالة تجاوز قروضها مقدار رأسمالها و احتياطياتها أو عندما تتجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض .
  - ✓ إجبار البنوك على استثمار جزء من مواردها في أصول سائلة وخالية من المخاطر كاستثمار في سندات وحوالات الخزينة بهدف تدعيم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وزيادة الضمان للمودعين والزام البنوك بشراء الأوراق المالية الحكومية مدتها بالموارد المالية.
  - ✓ التمييز بين أسعار الفائدة وفقا للقطاعات الاقتصادية، لتخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية و الصناعية مقارنة بالقروض التجارية و العقارية.
  - وقد استعملت البنوك المركزية خليط من السياسة النقدية غير المباشرة و المباشرة وذلك حسب طبيعة الظروف الاقتصادية و المالية .
  - ✓ تحديد نوع الأوراق التجارية قابلة لإعادة الخصم لدي البنك المركزي و الأوراق التجارية التي تعتبر جزءا من الاحتياط القانوني .
  - ✓ تحديد الحد الأقصى للقروض التي يقبل البنك المركزي إقراضها للبنوك التجارية ،وقد يرفض البنك المركزي سعر الفائدة الإضافي عند تجاوز البنك التجاري هذا الحد.
  - ✓ تحديد كفاية راس المال التي يجب على البنوك التجارية أن تفي بها، وهو يعني أن البنك المركزي يطلب من البنوك التجارية أن تحتفظ براس المال لا يقل عن حد معين من الأصول المرحة بمخاطر لغرض حماية الأموال المودعين من مخاطر الائتمان و المخاطر الرأسمالية.
- (بلواني محمد، 2013، صفحة 36)

➤ **الإقناع الأدبي :** يمكن للبنك المركزي أن يعتمد على وسائل أخرى لا تهدف إلى التأثير على حجم السيولة بشكل مباشر، ولكن يهدف بشكل أساسي إلى التأثير على التوقعات التضخمية للأعوان الاقتصاديين غير الماليين. وتتمثل هذه الوسائل في رسائل الخطاب الأدبي التي يقوم بها البنك المركزي سواء بشكل مستمر في إطار إستراتيجية معينة أو من حين لآخر لتوجيه رسائل يعتقد بأهميتها بالنسبة لإدارة السياسة النقدية. وقد أصبحت لرسائل الخطاب الأدبي أهمية كبرى خاصة في إطار إستراتيجية استهداف التضخم من خلال التعليقات و الشروح التي يقوم بها البنك المركزي حول الأهداف التي يود تحقيقها و الطرق التي يستعملها في سبيل ذلك. وبالإضافة إلى التدخلات المباشرة للبنك المركزي، فقد ذهبت بعض البنوك المركزية إلى تأسيس دوريات و نشرها بشكل منتظم هدفها الأساسي شرح هدف السياسة النقدية و توجيهها و التعليق عليهما و شرح طرق تحقيقها. (الطاهر لطرش ، 2012، صفحة 164)

➤ **الإعلام :** ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق و الأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير و أدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل آراء بل الإخذ بها من الجدير ذكره في الأخير هو أن الاقتصاد كلما كان متقدما ازداد استخدامه للأدوات المباشرة للسياسة النقدية من سياسة سعر إعادة الخصم إلى سياسة السوق المفتوحة إضافة إلى نسبة الاحتياط القانوني نتيجة توفر سوق مالية و نقدية متقدمة ببنيتها الفنية الكاملة و علاقتها و عمق تواصلها.

و في الأخير نجد انه في الدول النامية يتم الاعتماد بشكل كبير على الوسائل المباشرة و ذلك على حساب الأدوات غير المباشرة نظرا لعدم وجود سوق مالية و نقدية متقدمة فيها. (بن نافلة نصيرة، 2018، صفحة 30)



### 3.1.1 قنوات انتقال السياسة النقدية و أنواعها:

#### 1.3.1.1 قنوات السياسة النقدية :

يمكن أن ينتقل اثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بقنوات انتقال السياسة النقدية التي يبلغ بها اثر السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعاً لاختيار الهدف الوسيط، وتنحصر هذه القنوات في :

➤ **قناة سعر الفائدة :** إن عرض آليات انتقال السياسة النقدية عبر قنوات معدل الفائدة يعد موضوعاً كلاسيكياً في الأدبيات الاقتصادية لأكثر من خمسين عاماً وأيضاً تعد آلية النقل الرئيسية للسياسة النقدية في النموذج الكينزي الأساسي **ISLM** و الذي يعمل كمعيار في تدريس الاقتصاد الكلي. حيث يمكن تلخيص وجهة النظر الكينزية التقليدية لنقل السياسة النقدية في المعادلة التالية التي توضح التوسع النقدي :

$$M \uparrow = ir \downarrow \Rightarrow I \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

حيث يشير  $M \uparrow$  إلى سياسة نقدية توسعية مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار ذات الفائدة الحقيقية  $ir \downarrow$  وهذا ما يقلل من تكلفة رأس المال مما يؤدي إلى زيادة النفقات من الاستثمار  $I \uparrow$  وبالتالي زيادة في إجمالي الطلب و الإنتاج  $Y \uparrow$ .

على الرغم من أن كينز قدم في الأصل هذه القناة على أنها تعمل بشكل أساسي من خلال وسيط قرارات الشركات والإنفاق الاستثماري إلى أن الدراسات اللاحقة قد أظهرت أن الاستثمار في الإسكان وشراء السلع الاستهلاكية للأسر المستدامة هي أيضاً قرارات استثمارية. لذلك ، فإن المخطط المقدمة أعلاه تنطبق بشكل جيد على إنفاق استهلاكي معين.

من السمات المهمة التي تتميز بها قناة سعر الفائدة وهي تركيزها على سعر الفائدة الحقيقي وليس الاسمي ، وذلك لأنه يؤثر على قرارات المستهلكين والشركات. بالإضافة إلى ذلك ، غالباً ما يكون معدل الفائدة الحقيقي طويل الأجل ، وليس قصير الأجل لأنها تعتبر ذات تأثير كبير على الإنفاق.

حقيقة أن سعر الفائدة الحقيقي ، وليس الاسمي ، هو الذي يؤثر على آلية الإنفاق و ذلك لكيفية تحفيز السياسة النقدية على الاقتصاد ، حتى لو وصلت أسعار الفائدة الاسمية إلى الصفر خلال مرحلة الانكماش.

أكدت بعض الدراسات التي قدمها الاقتصاديون حول قناة سعر الفائدة أن السياسة النقدية قادرة على التأثير على النشاط الاقتصادي حتى عندما تقترب معدلات الفائدة من الصفر وهذا يمكن ملاحظته في بعض الاقتصاديات المتقدمة كاليابان و هو ما يعرف بإتباع معدلات الفائدة الصفرية، فمع سعر فائدة قريب من الصفر و إتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى رفع مستوى الأسعار المتوقع و بالتالي رفع من معدل التضخم و الذي يخفض من سعر الفائدة الحقيقي حتى وإن كان معدل الفائدة الاسمي صفر، إلى انه يخفض الإنفاق والذي يؤدي لزيادة الناتج. أي أن معدلات الفائدة الحقيقية المنخفضة ترفع الاستثمار في رأس المال الثابت في كل من قطاع العمال، والإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة حيث تؤدي لزيادة الإنتاج.

هناك العديد من الباحثين ، مثل برنانكي وجيرتلر (1995) ، لديهم وجهة نظر مختلفة تمامًا حيث ذكر أن الدراسات التجريبية واجهت صعوبة كبيرة في اكتشاف معدل الفائدة من خلال تكلفة رأس المال. وقد اعتبر هؤلاء الخبراء أن فشل سعر الفائدة كآلية انتقال للسياسة النقدية شجع البحث عن آليات أخرى ، وخاصة قناة الائتمان. (s.mishkin, Frédéric, 2001, p. 02)

➤ **قناة سعر الصرف :** في وقت ما، كان من المعتقد ان السياسة النقدية لديها تقريباً كل الوقع على الإنفاقات الإجمالية عبر آثارها على الاستهلاك المحلي و الاستثمار و لكن نظرا لتزايد اندماج الاقتصاديات الوطنية و التحول إلى سعر الصرف المرن فقد أصبح لسعر الصرف دورا هاما في نقل أثر السياسة النقدية وذلك بتأثيره على صافي الصادرات و على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي . تعمل هذه القناة من خلال تأثيرات أسعار الفائدة، حيث أن انخفاض أسعار الفائدة (ir) سوف تنخفض من حجم الودائع الأجنبية في البلد المعني، و سيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية (E)، بالمقارنة مع العملات الأجنبية، و التي أصبحت نادرة نسبياً في سوق الصرف . و هذا يجعل من السلع المحلية رخيصة بالنسبة لسلع الدول الأجنبية. مما يؤدي إلى ارتفاع صافي الصادرات (NX) مم من ثم زيادة الناتج الكلي المحلي ويتضح تأثيرات السياسة النقدية التوسعية من خلال قناة صافي الصادرات في معادلة الاتجاهات الآتية :

$$\text{Politique monétaire expansionniste} \Rightarrow ir \downarrow \Rightarrow E \downarrow \Rightarrow NX \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

تستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات. إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط :

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض.
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة والمعايير الصحية و الأمانة الضرورية للتصدير.
- الاستجابة لشروط **Lerner- Marshall** بأن تكون:  $em + em > 1$ ، أي مجموع مرونة الطلب **em** و مرونة الصادرات **em** أكبر من الواحد الصحيح.

القنوات التي طرحت مناقشتها حتى الآن هي القنوات التقليدية للسياسة النقدية. و بينما يوجد بعض الخلافات حول تفاصيل كيفية عملها، يوجد إتفاق عام حول تواجدها وأهميتها و . لكن في السنوات القليلة ركز عدد من الاقتصاديين انتباههم على قناة أخرى أكثر إثارة للجدل وهي قناة الائتمان. (بن عمرة عبد الرزاق، 2015، صفحة 117)

➤ **قناة الائتمان :** يرى كل من **Getler** و **Bernanke** أن قناة القروض هي مجموعة من العوامل التي تزيد من نشر الآثار التقليدية لسعر الفائدة. فمن وجهة نظرهما فإن علاوة أو قسط التمويل الخارجي يمكن أن يتأثر بفعل السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك

المركزي ، فالتغيرات في معدلات الفائدة الاسمية يمكن أن تحدا تغيرات في قسط التمويل الخارجي وهو ما يؤدي إلى زيادة التأثير النهائي وفق آليتين رئيسيتين هما:

❖ **آلية الميزانية:** في ظل السياسة الاقراضية تقدم البنوك على منح القروض تبعا للوضع الصافية للمقترضين، فحين تطبق سياسة اقتصادية توسعية تتحسن ميزانية المؤسسات من خلال انخفاض التكاليف المالية وارتفاع أسعار الأسهم، فترتفع نفقات الاستثمار وبالتالي الإنتاج. كما يؤدي انخفاض عرض النقود إلى تراجع صافي قيمة المؤسسات والضمانات الممكن تقديمها فيتأثر استثمار القطاع الخاص ومنه الإنتاج .

❖ **آلية القروض البنكية:** تعرف هذه الآلية كذلك باسم قناة القروض الضيقة، وهي تستند على المعروض من القروض الذي يلعب فيه السلوك دورا مركزيا، كما تلعب البنوك دورا هاما في الوساطة المالية وفي سيروا السياسة النقدية حيث أن حالة الانكماش النقدي تؤدي إلى التقليل من مجموع احتياطات البنك والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض القروض المصرفية، يتراجع حجم الإنفاق الكلي خاصة لما تعتمد المؤسسات و العائلات على القروض لتمويل مشترياتهما و استثماراتها، في هذه الحال تسعى البنوك إلى تكوين علاقات مع مقترضين معينين كالمؤسسات الصغيرة أين تغيب مشكلة المعلومات غير المتماثلة. (ديش فاطمة الزهراء، 2018، صفحة 44)

### 2.3.1.1 انواع السياسة النقدية :

من خلال أدوات السياسة النقدية وقنواتها ، يمكن للبنك المركزي رسم معالم السياسة النقدية المراد تحقيقها ، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

#### - السياسة النقدية التوسعية :

حيث تستخدم في حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الاقتصادي أي عندما يعاني الاقتصاد من حالة الانكماش وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات البطالة، حيث تهدف السياسة النقدية التوسعية في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد، أي التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وبالتالي تتخذ الدولة ممثلة في السلطة النقدية (البنك المركزي) إجراءات نقدية تسعى من خلالها إلى زيادة المعروض النقدي، ما ينجر عليه من زيادة الطلب على السلع والخدمات . ويتحقق ذلك للبنك المركزي من خلال ما يلي:

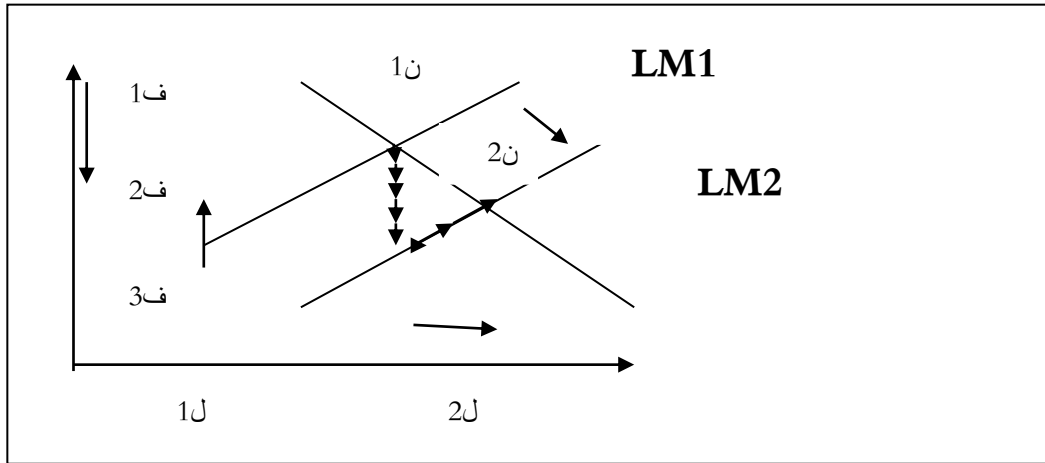
✓ تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي.

✓ تخفيض سعر إعادة الخصم.

✓ دخول البنك المركزي مشترياً وبائعاً للأوراق المتداولة في السوق المالي.

حيث تسهل أحد أو كل هذه الإجراءات السابقة الذكر والمتخذة من طرف البنك المركزي من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، وعليه يزداد المعروض في المجتمع، مما ينجم عليه انخفاض سعر الفائدة ويترتب عليه زيادة في حجم الاستثمار إضافة إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل وكذلك مستوى التوظيف، ويتضح ذلك من خلال المنحنى البياني القادم الذي يبين انتقال منحنى **LM** إلى جهة اليمين من **LM1** إلى **LM2** ، وهذا ما يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة وزيادة في مستوى الدخل ، كما هو موضح من خلال المنحنى البياني التالي:

شكل رقم 2 تمثيل بياني يوضح آلية عمل السياسة النقدية التوسعية



(عبد، علي عبد الوهاب نجا ، محمد عزت ، محمد غزلان ، عبيد شعبان، 2014، صفحة 295)

من خلال الشكل أنه قد انجر عن إتباع سياسة نقدية توسعية الانتقال من نقطة التوازن (1ن) إلى نقطة التوازن (2ن)، والتي على أساسها انتقل مستوى الدخل من النقطة (ل2)، وانخفاض سعر الفائدة إلى النقطة (ف3)، ونتج هذا بناء على التفاعلات المترتبة على زيادة كمية النقود وكيفية الوصول من وضع التوازن الأصلي (1ن) إلى وضع التوازن الجديد (2ن)، فالزيادة في عرض النقود عند نقطة التوازن الأصلية (ن) أدت إلى وجود فائض عرض نقدي والذي أدى إلى انخفاض سعر الفائدة عند مستوى الدخل (ل1)، وهذا يعرف بالأثر النقدي للسياسة النقدية.

وفيما يخص انخفاض سعر الفائدة الذي يترتب عليه زيادة الاستثمار مما يؤدي كذلك إلى زيادة الطلب الكلي، بالإضافة إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل، وهذا ما يعرف بالأثر المالي للسياسة النقدية.

حيث أنه بهذه الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي - زيادة العروض النقدي بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع- يهدف إلى زيادة حجم وسائل الدفع، وتسريع وتيرة وعجلة النشاط الاقتصادي، حتى لو كلف ذلك الارتفاع إلى معدل تضخمي مقبول وزيادة في المستوى العام للأسعار.

والجدير بالذكر هو أن إتباع هذه السياسة النقدية التوسعية يؤدي إلى خفض القوى الانكماشية في الاقتصاد القومي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات سعرية عنيفة وقوية. (عبد، علي عبد الوهاب نجا ، محمد عزت ، محمد غزلان ، عبيد شعبان، 2014، صفحة 295)

#### - السياسة النقدية الانكماشية :

تنفذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر الفائدة، حيث تقيد الائتمان و تشجع المواطنين على الادخار، و بالتالي الإقلال من حجم وسائل الدفع، وكبح جماح التضخم لتثبيت الأسعار، و عدم المطالبة بزيادة الأجور.

و التحليل النقدي الحديث يؤكد على فعالية السياسة النقدية، من خلال أسعار الفائدة للخروج من أزمات التضخم مقارنة بفترات الكساد، حيث يرى الكثير من الاقتصاديين على غرار كل من كينون، شو، ادواردز، فراي... الخ، لكي تصبح السياسة النقدية الانكماشية

ذات فعالية، لا بد و أن يصل سعر الفائدة إلى مستوى من الارتفاع يكون مبالغاً فيه، بحيث لا يمكن تجاهله من قبل المستثمرين و رجال الأعمال.

لا أن هذه السياسة قد تشكل خطراً حقيقياً على الاقتصاد الوطني، في حالة ما إذا كانت غير مدروسة بالقدر الكافي، حيث انه يمكن لها أن تفقد المؤسسات الوطنية قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذا كله نتيجة لزيادة عبء دين هذه المؤسسات. (حسني بن هاني ، 2002، صفحة 153)

### - السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط (المرن) :

يتفق علماء المالية على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية، التي تعتمد على الزراعة الموسمية في الغالب، أو على تصدير المواد الأولية للخارج أي الدول أحادية المورد في اقتصادها، ما يجعل البنك المركزي في هذه الحالة يتبع سياسة مرنة، بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع (النقود) في مرحلة بدء الزراعة، أو تمويل زراعة المحاصيل، ويقلل من جهة في حجم وسائل الدفع عند مرحلة بيعها (المحاصيل)، في محاولة منه لحصر آثار التضخم. (حاجي سمية، 2015، صفحة 93)

## 2.1 البنك المركزي كواضع للسياسة النقدية، تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي :

### 1.2.1 البنك المركزي كواضع للسياسة النقدية:

يعتبر البنك المركزي هو السلطة النقدية في الدولة، وبالتالي فهو المشرف على إدارة السياسة النقدية وتنفيذها بما يتوافق مع أهدافها بما يضمن ايضاً تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.

#### 1.1.2.1 البنك المركزي :

يعد المصرف المركزي أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد و الائتمان في العصر الراهن، فهو يتولى الإشراف على إصدار النقد أو بتعبير أدق هو الجهة المخولة بإصدار النقد الوطني و تحديد قيمته فيدفع قيمة النقد لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، ويخفض قيمة النقد عندما يريد زيادة الإنتاج و تشجيع التصدير.

إضافة إلى ذلك يقوم البنك المركزي بالإشراف على التسليف، فيحدد كميات النقود التي ينبغي على المصارف تسليفها و يوزعها بين المصارف، لان تحديد حجم التسليف يساعد على تشجيع الإنتاج و الاستهلاك و بالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فالتسليف كان و مازال يلعب دوراً عاماً في زيادة الإنتاج و الاستهلاك.

حيث عرف على انه : مؤسسة عامة تشرف و تدير شؤون النقد والجهاز المصرفي في الدولة، بما يتوافق مع أهداف المصلحة العامة، ولا يمنع أن تكون المصارف المركزية مؤسسات خاصة تمنحها الدولة وظائف المصارف المركزية وتختلف المصارف المركزية عن غيرها من المصارف الأخرى. (علي كنعان، 2011، صفحة 205)

## - نشأة البنك المركزي :

إن البنوك المركزية بدأت في أول الأمر كمصاريف تجارية تتعامل مع الجمهور بشتى أطرافه أملا في تحقيق الربح و تنويع محافظها المالية، ولكن بعد التطور في الوظائف التي تمتعت به بنوك معينة دون غيرها أوكلت اليها السلطات العامة مهام الصيرفة المركزية كونها تمتاز بالوطنية أو التغطية الشاملة و المقدرة التجارية في تسيير و تاطير كمية النقود المتداولة و توجيهها.

إن بداية نشوء البنوك المركزية كانت بنشوء "مصرف السويد" في عام 1688م غير ان العديد من بلدان العالم اتخذت من بنك إنجلترا 1694م " نموذجاً لإنشائها بنوكها المركزية، انتظرت فرنسا حتى 1800م لإعلانها إنشاء "بنك فرنسا المركزي" لمواجهة حالة الركود أثناء الثروة الفرنسية بمنحه حق الإصدار، في سنة 1814م، تأسس البنك المركزي الهولندي حيث كان رأسماله متكون كما كان الحال بداية من إنشاء سابقه من راس مال المساهمين، وتلاه بعدها إنشاء بنك اسبانيا، روسيا، إيطاليا، اليابان.

عقد المؤتمر المالي الدولي في بروكسل سنة 1920م، حيث صدرت توصية مفادها انه ينبغي على أي دولة إنشاء صيرفة مركزية لتسهيل استقرار عملتها و نظامها البنكي و المالي و كذا لتحفيز مصالح التعاون الدولية و منذ ذلك الحين توالى على الصعيد العالمي إنشاء البنوك المركزية لاسيما مع تصاعد حركات التحرر وفي يومنا الحالي لا تكاد أي دولة تخلو من بنك مركزي . (السامرائي, زكرياء الدودي، يسرى، 2006، صفحة 24)

## - خصائص البنك المركزي :

- البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة بالمفهوم العمومي هي التي تتولى إدارتها و الإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها و التي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها لتمكين بذلك من رسم السياسة النقدية، و تنفيذ هذه السياسة عن طريق التدخل و توجيهه و المراقبة.
- يحتل مركز الصدارة و قمة الجهاز المركزي لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك، وله القدرة على إصدار النقود القانونية، دون سواء، وجعل البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.
- لا يسعى البنك المركزي إلى الربح و إنما لتحقيق الصالح العام للدولة وإذا ما حصل الربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة و ليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها و غالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة.
- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى الأصول النقدية وله قدرة الهيمنة على خلق النقد و عملية الائتمان في الاقتصاد الوطني .
- البنك المركزي هو المؤسسة المؤهلة قانونا لإصدار النقد و لم يعرف للمصارف التجارية أي دور في إصدار النقد في جميع أنحاء العالم . (عبد المنعم السيد، نزار سعد الدين العيسى، 2004، صفحة 130)

## - ميزانية البنك المركزي :

يوضح الجدول الأتي ميزانية البنك المركزي ويظهر جانب الأصول و الخصوم.

## جدول رقم 1 يوضح ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
-أوراق مالية حكومية.	- عملات متداولة.
-قروض مضمومة.	- احتياطات أجمالية.
-شهادات ذهب و حقوق.	- خصوم أخرى .
- السحب الخاصة.	
نقدية تحت التحصيل .	
أصول أخرى .	

(نجلاء محمد بكر ، 2000، صفحة 74)

**جانب الخصوم :** أهم مشتقات جانب الخصوم هي العملات المتداولة و الاحتياطات الإجمالية و تكمن أهمية هذين البندين أن زيادة احدهما أو كتبهما يؤدي إلى زيادة مباشرة في عرض النقود (في ظل افتراض ثبات المؤشرات الأخرى) فالعلاقة طردية بينهما و بين عرض النقود. (نجلاء محمد بكر ، 2000، صفحة 74)

**جانب الأصول :** الأوراق المالية الحكومية هي السندات الحكومية و التي من خلالها يستطيع البنك المركزي أن يتحكم في عرض النقود و ذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة.

أما القروض المخصصة، يستطيع البنك المركزي من خلالها أن يتحكم في السيولة الأزمة للبنوك عن طريق تقديم قروض مخصصة للبنوك و بالتالي تزداد الاحتياطات النقدية لدى البنوك فتتوسع في الإقراض و زيادة عرض النقود، ويسمى معدل الفائدة المخصصة من قبل البنك المركزي بسعر الخصم.

أما شهادات الذهب و حقوق السحب الخاصة تؤثر على القاعدة النقدية من خلال عمليات الشراء و البيع الذي تقوم به الحكومة. ف شراء الذهب سوف يزيد من الأرصدة النقدية لدى الأفراد و بالتالي زيادة عرض النقود أما بيع الحكومة للذهب فسوف يهمل على انخفاض عرض النقود . (نجلاء محمد بكر ، 2000، صفحة 75)

## - وظائف البنك المركزي :

رغم تعدد واختلاف النظم الاقتصادية و المالية التي تحكم البنوك المركزية إلا أنها في أي نظام مصرفي تقوم بوظائف عديدة لكن يمكن تلخيصها وإجمالها فيما يلي :

➤ **بنك الإصدار:** إن أهمية وظيفة الإصدار، زيادة على كونها تتمثل في السيطرة على حجم النقود القانونية المتداولة (أو أكبر جزء منها)، فهي ترتبط بأهمية حجم هذه النقود في مدى قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع، حيث أن قدرة هذه الأخيرة على منح الائتمان ترتبط بأرصدها السائلة حجم الودائع. وتمنح الدولة البنك المركزي سلطة إصدار الأوراق النقدية، إلا أن هذه السلطة تعتبر محددة وليست مطلقة، فحتى يتمكن البنك المركزي من إصدار عملة جديدة على إدارة البنك أن توفر الغطاء اللازم لهذا الإصدار الجديد، أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الإصدار. ففي ظل نظام الذهب، كان الغطاء ذهبياً، ولكن عند التخلي عن هذا

النظام أصبح الغطاء يتكون من عدة أصول مختلفة كالذهب، العملة الأجنبية، الأوراق المالية والتجارية... الخ. ( حسين عوض الله زينب، 1994، صفحة 141)

➤ **بنك الدولة:** يعتبر البنك المركزي الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتنفيذ سياستها النقدية، حيث تحتفظ لديه بحساباتها، ويقدم لها ما تحتاجه من قروض قصيرة وطويلة الأجل، ويتولى البنك المركزي عملية إصدار القروض العامة وتنظيم تصنيفها بين البنوك والمؤسسات، ويشرف أيضا على عملية استهلاك الدين العام ودفع الفوائد ، كما يعتبر البنك المركزي كمستشار نقدي للدولة فيما يخص السياسات الواجب إتباعها لمواجهة مختلف الظروف. ( محمد أحمد الرزار، 2000، صفحة 131)

➤ **بنك البنوك:** تحتفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي بنسبة معينة من أرصدها النقدية، وهذا ما يسهل عليه إجراء عملية المقاصة بين حقوق وديون هذه البنوك. كما يقوم البنك المركزي بعملية إقراض البنوك التجارية، حيث يكون مستعدا دائما لمساعدتها في حالة تعرضها للعجز المالي أو عند الضرورة، ولهذا يعد البنك المركزي المقرض الأخير للنظام الائتماني. ويمكن التمييز بين عمليات الائتمان العادية وعمليات الائتمان الاستثنائية ، فالعادية إما أن تتخذ شكل الخصم وإعادة الخصم أو القروض بضمانات، أم الاستثنائية فيقصد بها قيام البنك المركزي بمنح الائتمان إلى البنوك التجارية في أوقات الأزمات المالية ضمن شروط يقوم بتحديدتها.

➤ **الرقابة على الائتمان:** وتعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي، حيث تمثل الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة النقدية، ويستخدم البنك المركزي للقيام بهذه الوظيفة مجموعة من الوسائل، منها غير المباشرة والمتمثلة في سياسة سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة وأسلوب تعديل النسبة القانونية للاحتياطي الإجمالي، ومنها الكيفية والمتمثلة في تأطير القروض وهامش الضمان المطلوب والحد الأقصى لسعر الفائدة والرقابة على شروط الرهن العقاري... الخ. (حمدي حورية، 2006، صفحة 42)

### 2.1.2.1 استقلالية البنك المركزي :

تعرف استقلالية البنك المركزي بأنها: قدرة البنك على اتخاذ قراراته بمعزل عن تأثير الحكومة ، ممثلة بصورة مباشرة في وزارة المالية و الخزينة، أو الضغوط السياسية كرئيس الدولة أو البرلمان . واستقلالية البنوك المركزية هي استقلالية نسبية؛ أي انه لا يوجد بنك مركزي مستقل مطلقا ، كما انه لا يوجد بنك غير مستقل تماما. ويمكن التمييز بين نوعين من الاستقلالية هما: (عبد الحليم عمار غربي، 2018، صفحة 102)

➤ **استقلالية البنك المركزي في تحديد أهداف السياسة النقدية :** إن لم يكن هناك تحديد مسبق لهذه الأهداف و إذا ما حول البنك السلطة إدارة السياسة النقدية من دون أي تحديد الأهداف وعلى عكس من ذلك، قد لا يتمتع البنك المركزي بأي استقلالية في تحديد أهدافه إذا ما كانت جهة أخرى قد حددت هذه الأهداف مسبقا بشكل دقيق وقاطع.

➤ **استقلالية البنك المركزي في تحديد الأدوات التي يستخدمها في إدارة السياسة النقدية:** يعتبر في هذه الحالة إذا ما كانت له السلطة و حرية في التصرف الكامل في وضع و تنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة ولازمة لتحقيق أهدافه ، ولا يعتبر مستقلا إذا ما كان ملزما بقاعدة نقدية محددة ، أو ملتزما بتنفيذ قرارات السياسة المالية ، كتمويل عجز في الموازنة ، فالاستقلالية التي تسعى البنوك المركزية إلى التمتع بها تركز أساسا على إعطاء حرية التصرف الكاملة في وضع و تنفيذ السياسة النقدية واختيار الأدوات و الآليات المناسبة و اللازمة لتحقيق أهدافها.



## - مؤشرات استقلالية البنك المركزي :

تكاد الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنوك المركزية تتفق في معظمها على مجموعة من المعايير التي يتحدد على أساسها مدى هذه الاستقلالية . و يمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين هما :

➤ **المعايير الاقتصادية :** تضم مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الموازنة الحكومية ، و مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر؛ أي في السوق الأولية ، و كذلك مدى التزامه بمنح الحكومة و هيأتها تسهيلات ائتمانية. كما تضم استقرار الأسعار ، أو المحافظة على مستويات تضخم منخفضة ، وأن يكون هذا هو الهدف الرئيسي للبنك المركزي ، مقارنة بالأهداف الاقتصادية الأخرى.

➤ **المعايير القانونية :** بناء على المواد المنصوص عليها في النظام الأساسي لكل بنك مركزي يمكن استخدام المعايير التالية في تصنيف البنوك المركزية الأكثر استقلالية :

✓ البنوك المركزية التي تكون المدة القانونية لمخاطبتها أطول ، وتكون للسلطة التنفيذية صلاحية قانونية ضئيلة لتعيين خدمات المحافظ وأعضاء مجلس المحافظين و إتهاتها.

✓ البنوك المركزية التي لها صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية، وتقاوم السلطة التنفيذية في حالة التعارض.

✓ الأهمية النسبية لاستقرار الأسعار؛ حيث يحدد قانون إنشاء البنك المركزي استقرار هدفا في أساسيا في مجموعة الأهداف.

✓ تكون القيود على إقراض البنك المركزي للقطاع العام أو للحكومة أشد صرامة .

## جدول رقم 2 قياس درجة استقلالية البنك المركزي

المعيار	وزن المعيار
مدة بقاء محافظ البنك المركزي في منصبه	20%
صياغة السياسة النقدية	15%
الأهمية النسبية لاستقرار الأسعار	15%
حظر إقراض الحكومة	50%
المجموعة	100%

## - متطلبات حكومة البنك المركزي :

إن نجاح البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي تحدده مجموعة من العوامل والشروط الذاتية أو المؤسسية تتعلق بمبداكل هذه البنوك و تطورها و نوعية مواردها البشرية و غير ذلك من العوامل الخاصة بهذه البنوك . كما يتطلب ذلك توافر مجموعة من الشروط الموضوعية،

وأبرزها درجة استقلالية البنوك المركزية ومصداقية سياساتها و توافر قدر كبير من الشفافية في عمل هذه البنوك، وخضوعها للمساءلة إزاء مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنوطة بها .

➤ **استقلالية البنوك المركزية:** تعتبر إحدى الوسائل المهمة في مجال البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخمية عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط و الطويل. و تعني الاستقلالية هنا حرية البنك المركزي في رسم و تنفيذ سياسته النقدية دون خضوع للاعتبارات أو تدخلات السياسية. ولا تعني الاستقلالية الانفصال التام بين البنك المركزي و الحكومة ، وانفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية ؛ حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك المركزي و الحكومة . وعليه ؛ فإن البنك المركزي يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة ، وفي انتهاز الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف ، مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام و التناغم بين السياسة النقدية و السياسة المالية.

➤ **مصداقية البنوك المركزية:** تمثل ركيزة أساسية تساعد في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها . و تعني المصداقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية ، ولا تثبت المصداقية إلا عبر الزمن ؛ حيث يكرر البنك اتخاذ الإجراءات نفسها إذا ما واجه ظروفًا معينة مرة أخرى ولا يتراجع عن تلك الإجراءات إلا بتحقيق الهدف . ومما لاشك فيه أن اكتساب البنك المركزي للمصداقية ؛ يجعل القطاع المصرفي يسير في الاتجاه المطلوب بشكل أسرع . كما أن استقلالية البنك المركزي تعد ركيزة مهمة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر فاعلية و تسرع في تحقيق الأهداف.

➤ **شفافية السياسة النقدية:** تعني إطلاع الجمهور بشكل واضح وفي أوقات منتظمة ، على توجهات وإجراءات السياسة النقدية؛ حيث إن معرفة الجمهور وإدراكهم لأهداف وإجراءات هذه السياسة وأدواتها وتمكنهم من الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة في هذا الخصوص ؛ سيعمل على زيادة فعاليتها و تمكين الجمهور من بناء قرارات سليمة، فلا عن إيجاد مزيد من الالتزامات من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف.

➤ **مساءلة البنك المركزي:** في الوقت التي اتسعت فيه دائرة الاهتمام بالحكومة المؤسسية و استقلالية البنك المركزي؛ فقد حظيت قضية مساءلة البنك المركزي بالاهتمام نفسه أيضا، فكلما تمتع البنك المركزي بمزيد من الاستقلالية؛ ازدادت الحاجة إلى < مساءلته > على السياسة والنائج التي تتمخض عنها. وذلك استنادا إلى مسؤوليته تجاه تحقيق الأهداف التي ينص عليها قانونه الأساسي. أما التي يكون فيها البنك المركزي مسئولا أمامها فهي متعددة ومنها: البرلمان ، بصفته ممثلا للشعب ، ووسائل الإعلام والأسواق المالية؛ وفقا للآلية أو الأسلوب الذي ينص عليه القانون. (عبد الحليم عمار غربي، 2018، صفحة 106)

### 3.1.2.1 العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية:

اتسمت السياسة النقدية قبل حصول البنوك المركزية على استقلاليتها بقيام هذه البنوك بخلق النقود القانونية وتأثيرها في قدرة المصارف التجارية على خلق نقود الودائع، و عند تمتع البنوك باستقلاليتها عن السلطة الحكومية أصبحت هذه البنوك هي التي تضع السياسة النقدية بمعزل عن الحكومة وأهدافها، ويمكن استخلاص أهم الآثار الناتجة عن العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية في النقاط الآتية: (يوسف حسين ، 2015، صفحة 206)

✓ استبعاد تأثير تدخل الدولة في رسم وتحديد السياسة النقدية .

- ✓ رفع كفاءة تنفيذ السياسة النقدية بسبب تحسن مصداقية السياسة النقدية وجعلها أكثر شفافية .
  - ✓ التصدي لحالات التوسع في سياسة تمويل العجز.
  - ✓ وجود علاقة سالبة بين استقلالية البنوك المركزية والسياسة النقدية .
  - ✓ السياسة النقدية هي إحدى أهم هذه الوسائل التي يناط بالبنك المركزي تنفيذها لتحقيق أهداف محددة، على رأسها الاستقرار النقدي والتوازن العام وتخفيف حدة التقلبات المالية، ومواجهة الأخطار التي تواجه القطاع المصرفي والمالي وبذلك تكون البنوك المركزية قد أخذت على عاتقها بشكل صريح، قسما من مسؤولية الحكومات على تأمين الرخاء العام من خلال إدارة ناجعة للنقد الذي يعد حجمه رقما متغيرا ذا هدف استراتيجي يؤثر على مظاهر هامة في النشاط الاقتصادي الوطني، لاسيما البطالة والفائدة والأسعار وميزان المدفوعات. (اية وازوز، 2010، صفحة 182)
- هناك علاقة أخرى تبين من أهم الأسباب التي أدت إلى مناداة استقلالية البنوك المركزية هو عدم فعالية السياسة النقدية في بعض الدول في محاربة التضخم، فتضارب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السلطة النقدية من جهة والدولة من جهة أخرى، بحيث أن زيادة النمو تصاحبها ارتفاع في الأسعار بينما يصاحب الاستقرار في الأسعار ركود في النشاط الاقتصادي، قد يجعل البنك المركزي يجيد عن المحافظة على استقرار الأسعار في المدى الطويل الذي يمثل الهدف الرئيسي لكل البنوك المركزية نظرا لعدم تمتعها بالاستقلالية الكافية عن السلطات المالية أو التنفيذية في متابعة أهدافها، ولهذا نجد العديد من الدول، خاصة التي عاشت تجربة التضخم المتسارع، تعطي أهمية أكبر وأولوية اسبق لاستقرار الأسعار مقارنة بهدف نمو الناتج، وبالتالي تمنح بنوكها المركزية درجة عالية من الاستقلالية عن الحكومة في إدارة السياسة النقدية لتكون أكبر فعالية في تحقيق هدفها الرئيسي والمتمثل في المحافظة على المستوى العام للأسعار (أي مكافحة التضخم)، ومن المسلم به وجود درجات متفاوتة لاستقلالية البنوك المركزية، حيث نجد بعضها يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية كما هو الحال في ألمانيا وسويسرا، فالبنودز بنك الألماني يعتبر أكثر البنوك استقلالية في العالم قبل أو بعد البنك المركزي السويسري فهو ليس مطالب بالأخذ بسياسة الحكومة إذا ما كانت غير منسجمة مع دوره القانوني في الحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة، في حين يتمتع البنك المركزي الهولندي والنيوزلندي باستقلالية كبيرة في مجال السياسة النقدية مع مسؤولية نهائية للحكومة وإمكانية فرض وجهة نظرها، بينما يعمل البنك المركزي في فرنسا وإنجلترا بصفة المستشار ومنفذ بالسياسة النقدية وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية القرارات الهامة المتعلقة بالسياسة النقدية أما الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية فهو في الواقع الجهاز الحكومي المسئول عن إدارة السياسة النقدية (تنظيم سياسي)، إلا انه مؤسسة مستقلة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية والمصرفية منذ نشأته إلى يومنا هذا، مع أن هذه الاستقلالية يمكن اعتبارها قصيرة المدى بصفة عامة، حيث تعتمد العلاقة بين الحكومات وبنوكها المركزية في كثير من الدول على التشاور والتنسيق. (موسى مبارك احلام، 2005، صفحة 13)

### 2.2.1 السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي :

اختلفت المدارس الاقتصادية فيما بينها في الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وما إذا كان هذا التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ يرى البعض أنها قادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة كل التقلبات في النقود، وهناك فريق منهم لا يزال يعتقد بعدم فعاليتها، و سنوضح فيما يلي تطورات السياسة النقدية من خلال المدارس الاقتصادية .

## 1.2.2.1 السياسة النقدية في المدرسة الكلاسيكية :

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرهم إلى النقود ووظائفها، إذ جاءت النظرية الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل هي بمنزلة ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي، و اسقطوا تماما من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للادخار أو الاكتناز، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق. (بلواني محمد، 2013، صفحة 13)

إذ أن السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي يمكن استنباطها من النظرية الكمية للنقود، والتي تستند إلى مجموعة من الافتراضات : (حاجي سمية، 2015، صفحة 62)

- ✓ كمية النقود تعتبر العامل في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية) فزيادة كمية النقود تؤدي الى انخفاض قوتها الشرائية .
- ✓ ثبات كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات.
- ✓ تؤثر تغيرات كمية النقود على مستوى الأسعار، ولا يمكن لمستوى الأسعار أن يتغير تلقائيا و يؤثر على كمية النقود.

## - النظرية الكمية للنقود :

تعتبر النظرية الكمية للنقود إحدى أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيك، لأنها ربطت بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار، واستطاعت أن تفسر العديد من الظواهر الاقتصادية كالتضخم و الركود و النمو و حركة انتقال الذهب بين الدول و تأثيره على جميع المتغيرات الاقتصادية في كل دولة. و تعود أفكار النظرية الكمية في جذورها إلى الاقتصادي الفرنسي جان بودان الذي نشر كتابه "الاقتصاد القياسي" عام 1568 وأشار فيه للعلاقة بين تدفق الذهب و الفضة من المستعمرات إلى اسبانيا و ارتفاع الأسعار.

ثم اتخذ عدد من الاقتصاديين من بعده بهذا التفسير أمثال دافيد هيوم و كانيتون وجون لوك خلال القرن السابع عشر، إلى أن جاء آدم سميث ودافيد ريكاردو وتبنوا هذه الفكرة و أسسوا لها من الناحية النظرية .

## - معادلة التبادل :

طور ريكاردو فكرة جان بودان في تحديد العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار، عندما حلت النقود الورقية محل النقود المعدنية في بريطانيا في القرن التاسع عشر وحصل التضخم، لكن هذه النظرية بقيت مجرد أفكار عامة إلى أن جاء الاقتصادي الأمريكي ارفينج فيشر وصاغ معادلة النظرية عام 1917 وعرفت باسم معادلة التبادل أو معادلة فيشر كما يلي :

$$M.V=T.P$$

حيث ترمز :

$$M = \text{كمية النقود.}$$

$$V = \text{سرعة التداول النقدي .}$$

$$T = \text{كمية المبادلات .}$$

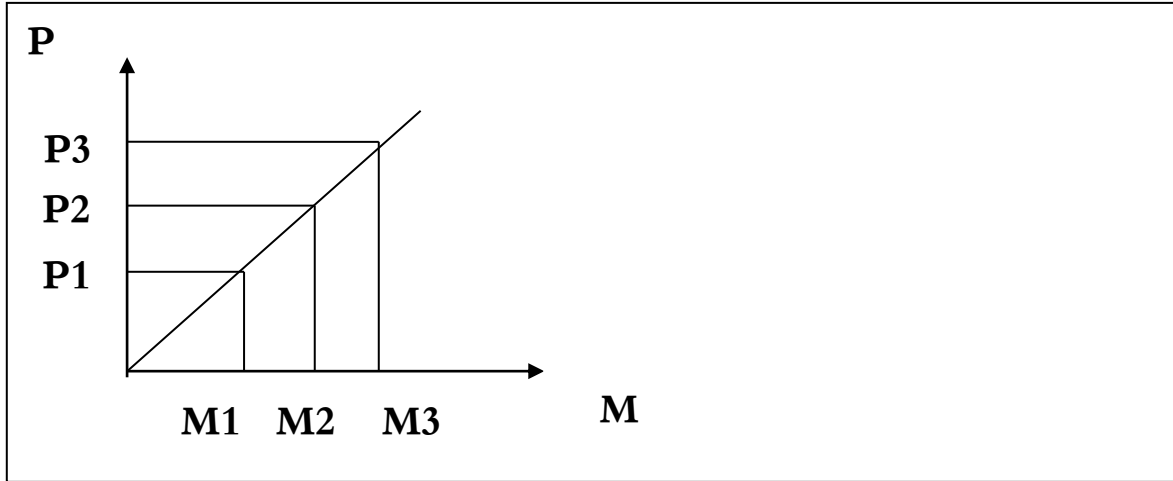
$$P = \text{المستوى العام للأسعار .}$$

و المعادلة بهذه الصيغة ليست سوى بديهية من بديهيات الحساب، أي توضح بان كميات النقود مضروبة بسرعة التداول تساوي كميات المبادلات مضروبة بالمستوى العام للأسعار، أي كمية النقود هي متغير مستقل و الأسعار تتغير تابع، بينما سرعة التداول وحجم الإنتاج اعتبرتها النظرية متغيرات مستقلة، أي استطاعت النظرية أن تصل إلى فكرة مفادها (كلما ازدادت كميات النقود أدى ذلك لزيادة الأسعار) أي العلاقة طردية بين كميات النقود و الأسعار، و بالمقابل يؤدي انخفاض كميات النقود لانخفاض المستوى العام للأسعار .

$$P = \frac{M.V}{T}$$

أي أن المستوى العام للأسعار يتأثر بكميات النقود لأنه إذا ازدادت الكميات المنتجة و بقيت النقود على حاله تنخفض الأسعار، و بالمقابل إذا زادت كميات النقود و بقيت كميات التبادل نفسها ترتفع الأسعار . (علي كنعان، 2011، صفحة 411)

شكل رقم 3 العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار



(بلعروز علي، 2006، صفحة 55)

زيادة كمية النقود من  $M1$  إلى  $M2$  ترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار من  $P1$  إلى  $P2$  .

وإنخفاض كمية النقود من  $M1$  إلى  $M3$  ترتب عليها انخفاض مماثل في المستوى العام للأسعار من  $P1$  إلى  $P3$  .

#### - معادلة الأرصدة النقدية :

انتهت فكرة فيشر عند ثبات سرعة التداول النقدي، وثبات كمية المبادلات، وبالتالي عجزت النظرية عن مواجهة خصومها في تفسير ارتفاع الأسعار عن طرق أخرى غير زيادة كمية النقود، لذلك طور الفريد مارشال فكرة النظرية بإدخال الدخل كمؤشر على إمكانية ارتفاع الأسعار أو ثباتها . (علي كنعان، 2011، صفحة 97)

حيث كانت عبارة عن صيغة مطورة من معادلة التبادل اتكأت على رؤية جديدة لدور النقود لايقوم على أساس التركيز بصورة رئيسية على قيمة النقود. و إنما تركز على التغيرات في التفضيل أو الرغبة في الاحتفاظ بالنقود. أي إنهم نقلوا الاهتمام من البحث في قيمة النقود إلى البحث عن الرغبة في الاحتفاظ بالنقود.

وقد سميت هذه المعادلة بمعادلة الأرصدة النقدية أو معادلة كامبريدج .

▪ وقد تم صياغة هذه المعادلة على النحو الآتي :

تغيير حجم المبادلات ( $T$ ) بحجم الناتج الحقيقي او حجم الدخل الحقيقي ( $Y$ ).  
قسمة طرفي معادلة التبادل السابقة بالمقدار ( $V$ ) سرعة الدوران .

$$M=K(PY) \text{ أو } M=1/PY$$

حيث :  $K=1/V$  - مقلوب سرعة الدوران .

$K$  تمثل النسبة من الدخل النقدي ( $PY$ ) الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية سائلة لمواجهة مشتريات الأفراد من السلع و الخدمات. ويلاحظ أن النسبة ( $K$ ) ما هي إلا مقلوب سرعة دوران النقود، كما أنها تعرف بنسبة التفضيل النقدي .

- إن الطرف الأيسر ( $M$ ) يمثل عرض النقود.

- بينما ( $PY$ ) يمثل الطلب على النقود لغرض المبادلات (الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي) . (محمد احمد الافندي ، 2018 ، صفحة 448)

و من هنا يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها، وهذا ما استطاعوا الوصول إليه لان النقود لحد الآن لاتزال تعد وسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية وتتمتع بالحيادية، وبالتالي حيادية السياسة النقدية خلال مدة الكلاسيك، فعلاقة النقود موجودة فقط مع المستوى العام للأسعار لاغيرها .

### 2.2.2.1 السياسة النقدية في المدرسة الكينزية :

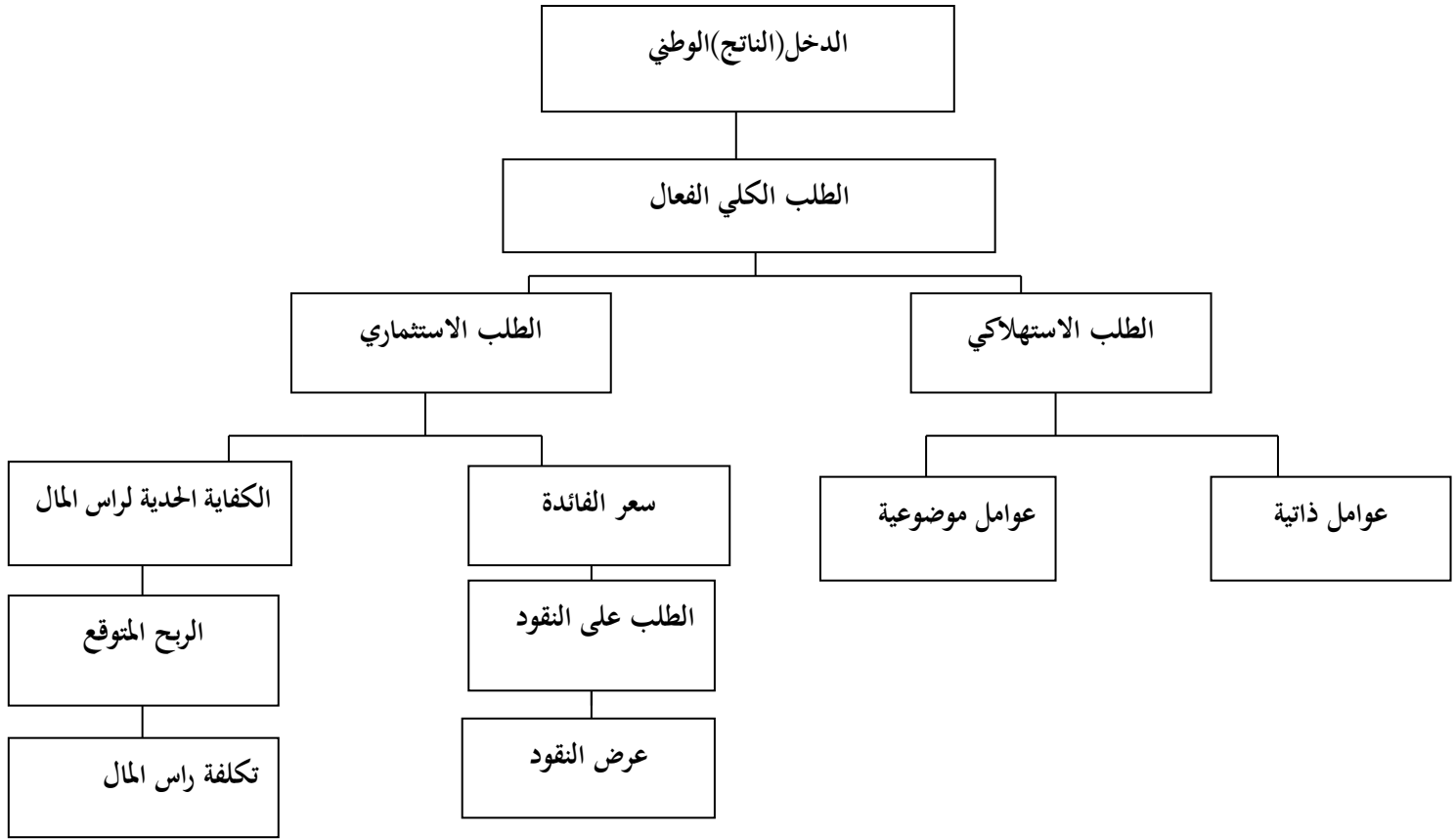
عندما نتحدث عن السياسة النقدية في المدرسة الكينزية لابد من الإشارة إلى النظرية النقدية الكينزية، صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي الانجليزي "جون ماينارد كينز" (188-1946).

ركزت هذه النظرية على دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)، فالهدف ليس البحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وإنما البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، وأوضحت أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة)

- فرضيات النظرية النقدية الكينزية :

اهتمت النظرية بتحليل الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، حيث إن حجم الدخل الوطني (متغير تابع) يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال (متغير مستقل). وذلك كما هو مبين في الشكل التالي :  
(عبد الحليم عمار غربي، 2018، صفحة 35)

شكل رقم 4 النموذج الكينزي لتحليل المتغيرات الاقتصادية



(عبد الحلیم عمار غربي، 2018، صفحة 37)

لكي يتحقق التوازن العام لابد من توفر شرطان :

- التوازن في الأجل القصير : وهو التعادل بين الطلب على النقود و عرض النقود.
- التوازن في الأجل الطويل : وهو التعادل بين الادخار والاستثمار .

يتحدد سعر الفائدة بتفاعل قوى عرض النقود والطلب عليها،فهو يؤثر في الطلب على النقود كمكون للثروة،ولهذا يمكن تقسيم الأصول التي يمكن أن تستخدم كمخزن للثروة إلى نوعين هما :  
النقود،السندات .

#### - الطلب على النقود :

يطلب الأفراد النقود للاحتفاظ بها خاصة عندما يريدون استثمارها أو المضاربة بها،ولذلك حدد ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقود هي :

- دافع المعاملات : وهو يعبر عن العرض و الطلب على السلع و الخدمات، فكلما ازداد عرض السلع و الخدمات كلما ازداد تعامل الأفراد بالنقود و احتفظوا بها إما لشراء السلع أو لزيادة إنتاج السلع لدى المنظم .
- دافع الاحتياط : يحتفظ الأفراد بالنقود للتعامل بها أما في بعض الحالات فقد يحتفظ الأفراد بالنقود لدافع الحيلة و الحذر .

▪ **دافع المضاربة** : يحتفظ الأفراد بالنقود بهدف المضاربة بها في سوق الأوراق المالية، فكلما ارتفعت الأسعار تزداد المضاربة و تزداد معها الإرباح إضافة إلى ذلك فان العلاقة عكسية بين سعر الفائدة السوقية وأسعار السندات فكلما ارتفعت أسعار الفائدة يؤدي ذلك لانخفاض أسعار السندات و بالمقابل إذا انخفض سعر الفائدة ترتفع القيمة السوقية للسندات .

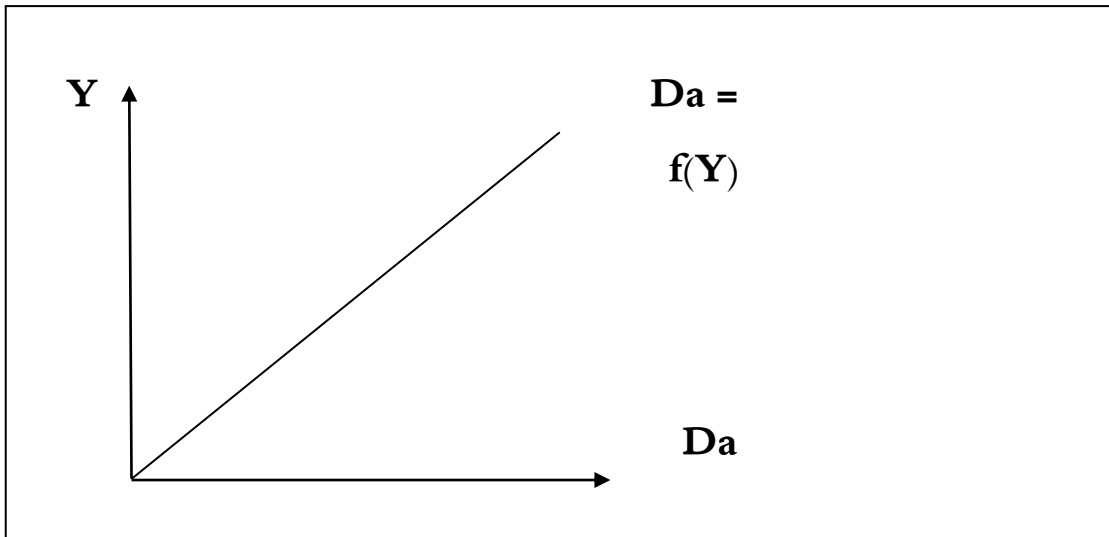
**- عرض النقد :**

يقصد به النقود المراد الاحتفاظ بها، ويلاحظ بان عرض النقد المتاح للمضاربة يساوي إلى العرض الكلي للنقود مطروحا منه النقود المطلوبة لإغراض المعاملات و الاحتياط .

**نقود المضاربة = العرض الكلي للنقود - نقود المعاملات و الاحتياط .**

هذا يعني أن العلاقة عكسية بين عرض النقد و سعر الفائدة، أي كلما ازداد عرض النقد ينخفض سعر الفائدة، وبالمقابل إذا انخفض عرض النقد ارتفع سعر الفائدة .

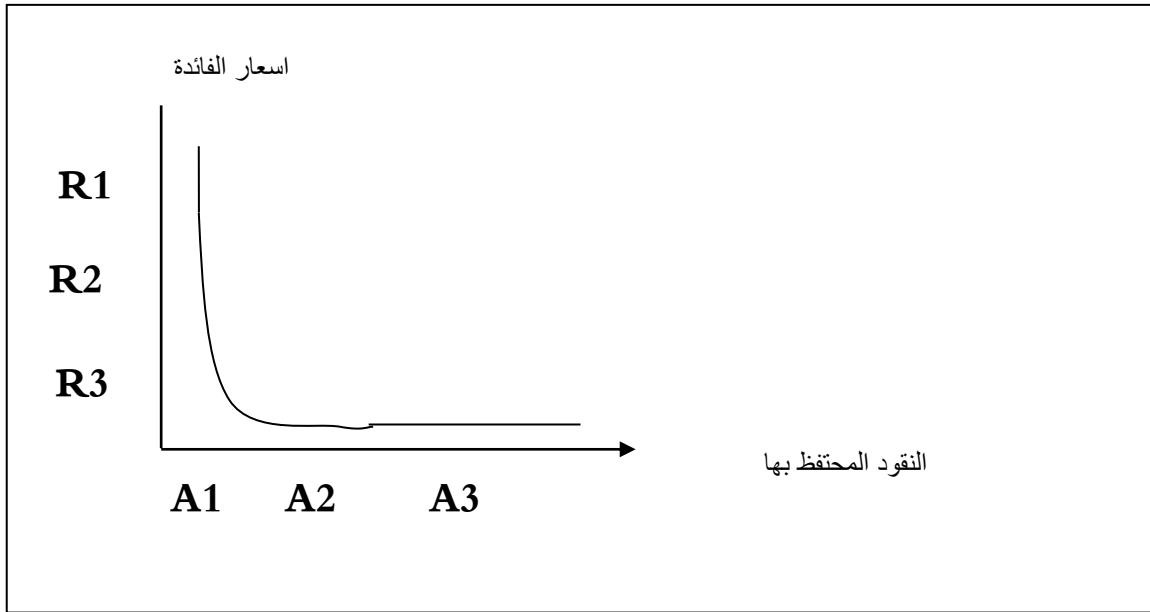
شكل رقم 5 منحنى يوضح الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط



(حاجي سمية، 2015، صفحة 68)



## شكل رقم 6 تمثيل بياني يوضح الطلب على النقود لغرض المضاربة



(وردة شيبان، 2016، صفحة 48)

## - مصيدة السيولة :

يقصد بها استعداد الأفراد للاحتفاظ بأي كمية إضافية من النقود عند ادني مستوى لسعر الفائدة، بحيث أن هذه الظاهرة لها أهمية كبيرة لبيان أثر النقود على النشاط الاقتصادي.

وتعد مصيدة السيولة ظاهرة نادرة جدا لأنه يمكن أن ينخفض سعر الفائدة إلى ادني مستوى ويستمر الأفراد بطلب النقود.

إن السياسة النقدية الكينزية تقوم على أساس استخدام سعر الفائدة و عرض النقد بهدف التأثير على الوضع الاقتصادي، على التشغيل- الدخل- الناتج- الاستهلاك- الادخار وجميع هذه المتغيرات تتأثر بعرض النقد.

تلك هي أهم أفكار التي تمحورت حول السياسة النقدية في المدرسة الكينزية و التي تبثت وتم الدفاع عنها فيما بعد. (علي كنعان، 2011، صفحة 425)

## 3.2.2.1 السياسة النقدية في المدرسة النقدوية :

تعرضت المدرسة الكينزية للعديد من الانتقادات، بسبب ظهورها مشاكل جديدة لم يتجهز لها النظام الرأسمالي من قبل، وبفشل رواد هذه المدرسة في تقديم الحلول اللازمة ظهرت النظرية النقدية المعاصرة، محاولة الجمع و الربط بين نتائج المدخل النقدي التقليدي ز نتائج المدرسة الكلاسيكية. تبلور الفكر النقدي المعاصر في مدرسة شيكاغو التي يتزعمها "ميلتون فريدمان" الذي قام بإعادة صياغة النظرية الكمية عام 1956.

حيث تقرر هذه المدرسة إن أسباب التغيرات في المستوى العام للأسعار، تعود إلى كمية النقود و التي تتمثل في النقود القانونية و نقود الودائع و المضمون العام لهذه المدرسة يقوم على إن التغيرات النقدية تؤثر على مستوى الأسعار و على الدخل القومي، وقام النقديين بإدخال تغيرات أساسية على نظرية كمية النقود، من أهمها : (حاجي سمية، 2015، صفحة 74)

- تأكيدهم على العلاقة السببية وليست التناسبية بين التغيرات في كمية النقود ومستوى الأسعار.
- إمكانية تغيير سرعة تداول النقود .
- عارضوا القرض المتعلق بثبات حجم الإنتاج في معادلة التبادل .
- تركيزهم على أهمية دور النقود في الاقتصاد، حيث أعطوا الأولوية الكبرى لأهمية السياسة النقدية و الائتمانية، في مجال إدارة و مراقبة النشاط الاقتصادي.

و بالرغم من ذلك فقد استندوا لمعادلة التبادل ل"فيشر"، فيما يتعلق بالعرض و الطلب على النقود، فالتداول النقدي بالنسبة للنقديين يتحدد بكمية النقود المصدرة، وان الطلب على النقود يتمتع بدرجة كبيرة من الثبات، عكس العرض النقدي الذي يتغير باستمرار بشكل أكبر من الطلب على النقود، مما يحدث أثارا على الأسعار و الدخل .

و يمكن التعبير عنها بالشكل التالي :

$$M=K*P*Y$$

M : كمية النقود.

K: النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل رصيد.

Y: الدخل الحقيقي القومي .

و مضمون هذه المعادلة يقوم على أن كمية النقود (M)، يرافقها تغيرات في إحدى العناصر الثلاثة (K N, P, Y) أو كلها. ومن خلا فكر النظرية فان فريدمان يرى بان طبيعة النقود، تختلف باختلاف استخدامها وسبب حيازتها وشروط التنازل عنها، واعتبر فريدمان الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة، والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول. وتقوم هذه النظرية على الفرضيات الآتية :

- استقلال كمية النقود عن الطلب عليها .
  - استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها .
  - رفض فكرة مصيدة السيولة، عند بناء دالة الطلب على النقود.
  - يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع و الخدمات .
- و يقرر فريدمان إن البحث عن العوامل، التي تؤثر في الطلب على النقود تستوجب دراسة و تحليل فكرة الثروة، فهي الأساس في الطلب على النقود" و الثروة هي مجموع الأصول التي يملكها الفرد في لحظة معينة، والتي يمكنها أن تحقق دخلا أو عائدا معيناً و للثروة أشكال منها : النقود، السندات، الأسهم، الأصول الطبيعية، راس المال البشري.

و ينتهي فريدمان إلى أن الفرد لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لفوائدها فقط، بل تحكمه اعتبارات أخرى تتعلق بالأذواق، وعليه يمكن إعطاء الصياغة الرياضية لدالة الطلب على النقود، بحسب مفهوم فريدمان وهي :

$$M=f(p, R_b, R_e, 1/p, dp/dt, W, u)$$

حيث :

M : كمية النقود.

Rb : عائدات السندات.

Re : سعر الفائدة السوقي .

1/p : مقلوب المستوى العام للأسعار .

Dp/dt : معدل تغيير الأسعار بالنسبة للزمن .

W : معامل النسبة بين الثروة المادية إلى الثروة البشرية .

U : معامل الأذواق.

### - فعالية السياسة النقدية في المدرسة النقدية :

لقد انتقد النقديون النظرية النظرية الضيقة لنظرية كينز، من حيث التركيز على سعر الفائدة و الاستثمار كآلية انتقال.

حيث يعتبر النقديون أن السياسة النقدية لها أثرها على الدخل، من خلال المتغيرات الأخرى، فالاستهلاك قد يتغير بتغير سعر الفائدة، ويتناسب عكسيا مع سعر الفائدة لأنه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما ضحى المستهلك بجزء من داخله لصالح الادخار، بسبب ارتفاع سعر الفائدة كما افترض الكلاسيك، وان الزيادة في عرض النقود الاسمي و الحقيقي يؤدي لانخفاض سعر الفائدة و زيادة الاستهلاك، وبما أن الاستهلاك هو احد مكونات الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي، فان الطلب الكلي سيرتفع و يتزايد .

و قد أشار فريدمان أيضا بان الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي، ففي المد القصير ستسبب زيادة المعروض النقدي زيادة في الناتج و الأسعار معا، في حين إن الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الجمل الطويل، وهكذا اعتبر فريدمان أن معدل النمو طويل الأجل بالنسبة إلى الناتج يتحدد بعوامل حقيقية (معدل الادخار و و هيكل الصناعة)، ومن ثم فان الزيادة السريعة في المعروض النقدي خلال المدة الطويلة تسبب ارتفاعا في معدل التضخم و ليس ارتفاع معدل النمو في الناتج، طالما أنهم ينظرون للتضخم على انه ظاهرة نقدية بحتة.

و ملخص القول إن السياسة النقدية تكون ذات فعالية، حتى لو كانت في ضل مصيدة السيولة و إذا كان الاستهلاك دالة في الثروة، فان السياسة النقدية أكثر فعالية وهذا ما أكده فريدمان. (حاجي سمية، 2015، صفحة 76)

## 3.1 علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى، فعاليتها في الاقتصاديات النامية و المتقدمة :

### 1.3.1 علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى:

#### 1.1.3.1 العلاقة بين السياسة النقدية و الاقتصادية:

يتضح بأن السياسة الاقتصادية تتضمن العديد من السياسات الجزئية، كالسياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية، السياسة الاستخدامية للموارد المتاحة و السياسات الصناعية و الزراعية و غيرها. و من هذا المنطق تعد السياسة النقدية أحد مكونات السياسة الاقتصادية و أداة من أدواتها، و هي جزء من أجزائها العملية المتعلقة بالجمال النقدي، و خير دليل على ذلك هو تأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق أهداف العامة للسياسة الاقتصادية، و نفسر هذه العلاقة كما يلي:

➤ **كمية النقد و مستوى النشاط الاقتصادي:** حسب الكلاسيك يؤدي زيادة حجم العرض النقدي، إلى زيادة مستوى العام للأسعار، على عكس من ذلك يرى الكينزيون أن الإصدار النقدي يكون تأثيره المباشر على مستوى الطلب، فعن طريق التغيير في مستوى الطلب عن طريق الإصدار سيؤدي ذلك الى التأثير على مستوى العام للأسعار في حالة كون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، أما إذا كان هناك طاقات عاطلة فإن زيادة العرض النقدي، لن ترفع من المستوى العام للأسعار، وإنما سينصرف أثره إلى الرفع من مستوى الاستثمار. إلا أن فيردمان يؤكد على وجود علاقة سببية قائمة بين عرض النقود والنشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية.

وبالتالي تغير كمية النقود هو المؤشر الرئيسي لطلب الإنتاج و الأسعار، فالنقود هنا تلعب دور المحرك للنشاط الاقتصادي و خاصة حالة عدم التشغيل الكامل، و يمكن أن توقف حدة التوسع، بإيقاف التيارات التضخمية عن طريق السياسة النقدية. إذن فعن طريق السياسة النقدية يمكن التأثير على الاقتصاد و الخروج من الكساد الى الانتعاش الاقتصادي و من التضخم الى الحالة التوازنية للاقتصاد.

➤ **علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الاقتصادي:** في أي سياسة اقتصادية ينبغي تحديد أهداف معينة كبحارة التضخم و المحافظة على مستوى نشاط اقتصادي كاف يسمح بتوافق الهياكل الاقتصادية والاجتماعية و تحقيق انسجام مقبول للاقتصاد الوطني (توازن ميزان المدفوعات الخارجية، استقرار معدل الصرف) . وإحداث هذه التوازنات المرغوب فيها فإن السياسات النقدية تؤثر على ذلك بغية تزويد الاقتصاد بالسيولة اللازمة، وتؤثر بصفة مباشرة على عناصر الاقتصاد ( الإنتاج و الأسعار).

من اهم اهداف السياسة النقدية تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي في ظل النمو المتوازن، معنى هذا ان هناك ارتباطا وثيقا بين النشاط الاقتصادي و النقدي، ويظهر ذلك واضحا من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية الخاصة و التضخم و انخفاض قيمة العملة الوطنية بالحلول النقدية، و ذلك يمكن للسياسة النقدية لو توفرت لها الظروف الاقتصادية الملائمة، ان تحقق نوع من الاستقرار الداخلي، فالسياسة النقدية قد تستخدم احد ادواتها الامتصاص فائض القوى الشرائية في سوق السلع و الخدمات، عن طريق استقطاب هذا الفائض في صورة أوعية ادخارية مغرية، وأيضا تستطيع التأثير على سعر صرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات، وبذلك تكون السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، التي تستخدمها لمحاصرة التضخم و حماية عملتها الوطنية من التدهور، و لتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على اساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة، حتى تقضي الدولة على اختلال بين التيار النقدي و السلعي.

إن للدولة بعض الأدوات التي يمكن استخدامها للتأثير على النشاط الاقتصادي، وأداة السياسة الاقتصادية هي متغير اقتصادي تحت تصرف الحكومة يمكنه التأثير على واحد أو أكثر من أهداف الاقتصاد، ذلك أنه بتغيير السياسات النقدية، و المالية، و الدخيلة و غيرها، تتمكن الحكومة من تسيير الاقتصاد نحو توليفة معينة من الإنتاج ، الأسعار توظيف ، و التجارة الخارجية. (حاجي سمية، 2015، صفحة 37)

### 2.1.3.1 السياسة النقدية و علاقتها بالسياسة المالية:

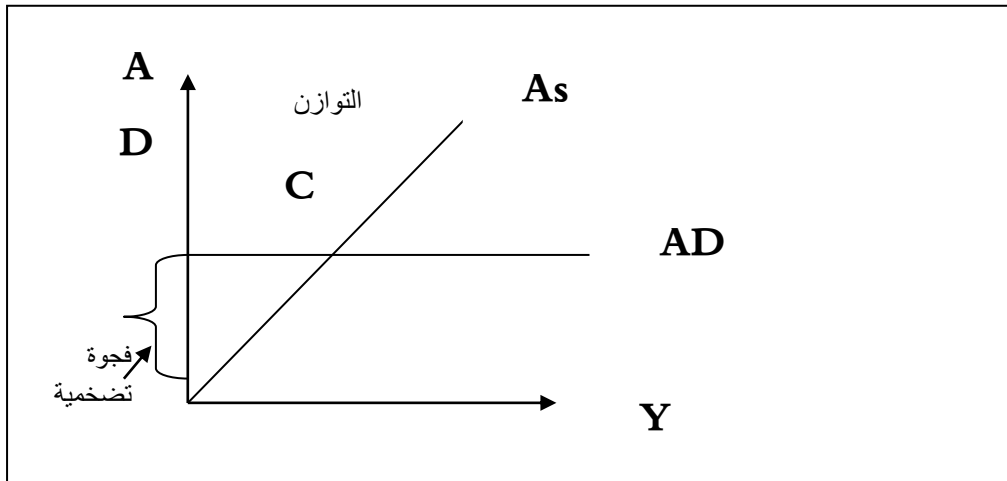
يمكن الجمع بين أدوات السياسة النقدية و بين أدوات السياسة المالية التقوم على استخدام الإنفاق الحكومي و الضرائب لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و مواجهة حالات التضخم و الركود.

- كيفية استخدام أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: وتتمثل في :

➤ **مواجهة حالة التضخم في المجتمع:** تحدث الفجوة التضخمية عندما يرتفع الطلب الكلي ويصبح أكبر من العرض الكلي ( انظر الشكل 8) فترتفع الأسعار و خاصة اذا كان المجتمع يعمل عند معدلات قريبة من التوظيف الكامل و هنا تتدخل الحكومة باستخدام ادواتها في القضاء على هذه الفجوة من خلال اتباع سياسة انكماشية تتمثل في خفض الانفاق الحكومي او زيادة معدلات الضرائب او السياسات معاً.

➤ **خفض الانفاق الحكومي:** مثل تخفيض الحوافز على المترتبات او تخفيض الاعانات و الدعم او خفض الاستثمارات الحكومية ، فتتخفض الدخل في المجتمع ، و من ثم يتراجع الانفاق الاستهلاكي على السلع و الخدمات فيتراجع الطلب الكلي تدريجياً حتى يتم القضاء على الفجوة التضخمية و يعود التوازن مرة اخرى. عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل فترتفع الأسعار و تحدث الفجوة التضخمية.

شكل رقم 7 الفجوة التضخمية



(نجلاء محمد بكر ، 2000 ، صفحة 88)

➤ **زيادة الضرائب:** أن رفع معدلات الضريبة في المجتمع او فرض الضرائب جديدة يزيد من الأعباء الضريبية فتتخفض الدخل في المجتمع و يظهر ذلك واضحاً عند القيام بالإنفاق بالاستهلاكي الذي سينخفض بسبب الأعباء الضريبية المرتفعة ، فيتراجع الطلب الكلي تدريجياً حتى يعود التوازن إلى حيث يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي. (نجلاء محمد بكر ، 2000 ، صفحة 88)

- السياسات معاً:

تتجه الحكومة إلى استخدام السياسات معاً ، أي رفع الضريبة و خفض الإنفاق للقضاء السريع على الفجوة التضخمية أو إذا كان حجم الفجوة كبيراً أو تريد القضاء عليها بسرعة.

نلاحظ أن خفض الضرائب في السياسة التوسعية للحكومة لرفع مستويات الدخل في المجتمع و تنشيط الطلب الكلي يمثل موقفا صعبا على الحكومة لأن الضرائب أكثر وسائل تمويل الإنفاق الحكومي ، و بالتالي فان خفض الضرائب لزيادة الدخل سيصاحبه خفض الدخل مرة أخرى ، فضلا عن أن زيادة الضرائب سيؤدي إلى إحباط أفراد المجتمع مما يؤثر سلبا على الإنتاج و الاستهلاك. لذا فعند قيام الحكومة بالتباعد سياستها التوسعية أو الانكماشية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، يتعين عليها قياس حجم الفجوة و حجم التضحية و العمل على عودة معدلات الضريبة إلى ما كانت عليه فور القضاء على الفجوة .

و يمكن الجمع بين أدوات السياستين المالية و النقدية وفق أساليب متعددة للحصول على الوضع الأفضل في الاقتصاد و تجدر الإشارة إلى أن نجاح الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و القضاء على فجوة الركود أو التضخم ، لا بد أن يكون هناك تنسيقا و تكاملا بين السياسة المالية و السياسة النقدية ، فلا يمكن أن تقوم السلطة المالية بالتباعد سياسة توسعية بينما تتخذ السلطة النقدية خطوات نحو سياسة انكماشية باستخدام أيا من أدواتها ، ففي هذه الحالة لن تستطيع السياسة المالية أن تحقق أهدافها. (نجلاء محمد بكر ، 2000، صفحة 90)

### 2.3.1 فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية و الاقتصاديات المتقدمة :

في هذا الصدد يمكن دراسة فعالية السياسة النقدية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة و الاقتصاديات النامية .

#### 1.2.3.1 فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية:

ما جاء في دراسة السياسة النقدية ( أدواتها أهدافها . . . الخ) يتعلق أساسا ، بالاقتصاديات المتطورة ، فكل النظريات اهتمت بشرح فعالية السياسة النقدية في الدول الرأسمالية ، وذلك لتفسير الأزمات المالية وتقديم العلاج المناسب لها. بالإضافة إلى أن هناك العديد من العوامل التي تقلل من فعالية السياسة النقدية والائتمان في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

حيث تتميز الدول النامية عقب نظيرتها الرأسمالية بعدة خصائص مالية ومصرفية ، تحد من فعالية السياسة النقدية وأدواتها في هذه الدول.

#### - خصائص الدول النامية :

يمكن حصر أهم خصائص الدول النامية فيما يلي : (بقبق ليلي اسمهان، 2015، صفحة 53)

- **ضعف و تخلف الجهاز الانتاجي و انعدام مرونته :** حيث يرجع ضعف هذا الجهاز الى ضيق القاعدة الإنتاجية نتيجة ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة، وخصوصا راس المال الإنتاجي بسبب تضاؤل التراكم الرأسمالي الناتج عن انخفاض متوسط الدخل الفردي، وبالتالي مستوى الادخار القومي وما ينتج عنه من انخفاض في الدخل الوطني و من ثم انتشار الفقر.
- أما تخلف الجهاز الإنتاجي فيعود إلى افتقار هذه الدول لأساليب الإنتاج الحديثة و المتطورة ، بسبب انعدام روح الابتكار و التجديد، وكذا غياب القدرات و المؤهلات اللازمة لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة و الاكتفاء بالأساليب الإنتاجية البدائية .

- **ضعف الوعي النقدي و العادة المصرفية :** ضعف الجهاز المصرفي حيث تتم أغلبية المعاملات على أساس الدفع النقدي المباشر وهو حفز انتشار عادة الاكتناز على حساب الادخار ومن ثم الاستثمار. ويرجع ضعف العادة المصرفية إلى عدة أسباب، قد تتعلق بالإنفراد في حد ذاتهم كارتفاع نسبة الأمية و تخلف المستوى التعليمي و الثقافي، الأمر الذي يعوق تطور البنوك و انتشار الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى ضعف ثقة الأفراد في البنوك بسبب تذبذب الاستقرار السياسي و الاقتصادي في هذه الدول .
- **توجه المصارف التجارية أساسا نحو منح الائتمان القصير الأجل:** لتلبية حاجات التجار خاصة المستوردين و المصدرين منهم، ومن ثم اتجهت سياستها الائتمانية الى تفضيل المعاملات التجارية المتميزة بالسرعة، مما يضمن لهذه البنوك السيولة و تحقيق الأرباح و ذلك على حساب القطاعات الإنتاجية، الزراعية و الصناعية ذات الطبيعة الاستثمارية طويلة الأجل، و هو ما انعكس على قلة المصارف المتخصصة في تمويل القطاعات الإنتاجية.
- **ضعف اعتماد المصارف على البنوك المركزية :** وخصوصا المصارف الأجنبية، التي تتعايش مع المصارف الوطنية و التي تحصل على مواردها المالية من الخارج، ولذلك يقل رجوعها إلى البنك المركزي لإعادة تمويلها مما يصعب مهمة هذا الأخير في ضبط سيولتها.
- **انتشار الأسواق المالية الغير الرسمية و الغير المنظمة :** و التي تخضع في عملها للعادة و التقاليد دون الخضوع لأية قيود قانونية او تنظيمية أو مالية، سواء من حيث تكوينها أو من حيث تكوينها أو من حيث ممارسة نشاطها. فوجود هذه الأسواق يضعف تأثير السياسة النقدية على القطاعات الاقتصادية الممولة من قبلها، ومن ثم إضعاف قدرة السلطة النقدية على مراقبة وضبط عرض النقود ومن ثم سيولة الاقتصاد.
- **ضييق نطاق الأسواق النقدية و أسواق راس المال:** وضعفها بسبب قلة التعامل بالأصول المالية القصيرة و الطويلة الأجل، وكذا قلة المتعاملين فيها، حيث ان اغلب المشروعات الاستثمارية تعتمد على التمويل الذاتي لاستثمارها بعيدا عن الجهاز المصرفي، بالإضافة الى قلة إصدار الأوراق المالية سواء من قبل شركات المساهمة او الدولة، وكذا قلة تعامل الأفراد مع البنوك، مما كان سببا في ضعف العادة المصرفية و أيضا محدودية الأسواق المالية.
- **التدخل الحكومي في القطاع النقدي و المصرفي :** من خلال فرض القيود على الملكية الأجنبية، وكذا التدخل المباشر في قرارات البنوك المتعلقة بالإقراض، مما يؤثر على ميزانيات البنوك. و أيضا تدخل الدولة في شؤون البنك المركزي مما يحد من استقلاليتها و يجعل منه أداة حكومية لتمويل العجز، وهو ما يؤثر سلبا على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

#### - وسائل السياسة النقدية في الدول النامية :

و تتمثل في : (حاجي سمية، 2015، صفحة 37)

- **سياسة سعر الخصم :** تمت دراسة هذه الأداة و مدى فعاليتها في الاقتصاديات المتقدمة، و إنها أداة مهمة، في حين أن الدول النامية لا تزال تستبعد التعامل بالأوراق التجارية و آذونات الخزنة، والكمبيالات حيث يعتمد نجاح هذه الأداة على مدى اتساع التعامل بالأوراق التجارية. وفي بعض البلدان المتخلفة توجد فروع لبنوك أجنبية، وهذا يقلل من إقبالها على الاقتراض من البنك المركزي، بسبب احتفاظها باحتياطات نقدية و اعتمادها في الحصول على التمويلات من الأسواق الأجنبية، كما انه هناك جانبا هاما من الأوراق التجارية لا يصل للبنوك لتعامل به.

- **عمليات السوق المفتوحة** : فعالية هذه الأداة تتطلب وجود اتساع سوق نقدية و مالية للتعامل بالأوراق التجارية و المالية، وكثرة العمليات ولكن البلدان النامية، تتميز بنقص وضيق الأوراق المالية و النقدية و ضعف نشاطها، مع قلة انتشار المؤسسات الصناعية وشركات المساهمة، و إصدارها القليل للأوراق المالية وضعف حجم الادخارات وشبكة المؤسسات المالية و المصرفية التي تعمل على جذب المدخرات و توظيفها في الأسهم و السندات، بالإضافة إلى عدم توفر الأسواق التي تضمن استمرار و انتظام تداول الأوراق المالية، وتهيئ لها درجة عالية من السيولة .
- **سياسة الاحتياطي النقدي الإجمالي أو القانوني** : يرى بعض الاقتصاديين، أن التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني، يعتبر من النجاح وسائل الرقابة الكمية على الائتمان في الأقطار النامية، لأنها لا تحتاج لسوق نقدية و مالية متطورة، وأثارها فورية على حجم الأرصدة النقدية الفائضة التي تحتفظ بها المصارف التجارية، بذلك تتجاوز نقاط الضعف في السياستين الآخرين (سعر البنك، والسوق المفتوحة)
- **الرقابة الكيفية و المباشرة** : استعملت هذه الأداة في الكثير من الدول النامية فيما يتعلق بالرقابة الكيفية على الائتمان و خاصة تطير القرض، فيراقب البنك المركزي توزيع الائتمان و توجيهه بين مختلف القطاعات التي تكون الاقتصاد، كما يتم تخصيص الموارد المالية لبعض القطاعات التي تؤدي لتحقيق التنمية، وخاصة قطاعات التصدير و الفلاحة و الصناعة، وذلك باستعمال الأساليب الانتقائية للقرض.

### 2.2.3.1 فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة.

تتبلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية و الكيفية للتأثير على عرض النقود، وبالتالي على الائتمان ويعتمد نجاحها على التعاون التام و الثقة المتبادلة بين البنوك التجارية و البنوك المركزية من ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق نقدية و مالية منتظمة و متقدمة و بالتالي يؤدي التجاوب بين البنوك التجارية و البنوك المركزية إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، مما يؤدي إلى زيادة فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي حيث يؤدي وجود سوق نقدية كاملة و منتظمة تتعامل في قبول و خصم الأوراق التجارية إلى زيادة فعالية سعر إعادة الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدثه من اثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية.

كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل بالأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان . وهذا ما نلاحظه في الاقتصاديات الرأسمالية التي بها أسواق مالية و نقدية متطورة وكبيرة التي تزيد من فعالية الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية التي إذا ما دعمت بالأدوات الكيفية يتبين لنا الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة. (بن نافلة نصيرة، 2018، صفحة 71)



## خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى :

- عرفت السياسة النقدية العديد من التعاريف لكن يبقى التعريف الشامل و العام الذي يمكن إعطاؤه على أنها مجموعة من الإجراءات و التدابير و السلوكيات الهادفة التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم، و التأثير و ضبط المعروض النقدي من اجل وضع الاقتصاد في حالة استقرار.
- تحتاج السلطة النقدية عند وضع أية سياسة نقدية إلى مختلفة من القطاعات الاقتصادية للدولة ووجود جملة من الأهداف الأولية و النهائية .
- إن السياسة النقدية حازت على اهتمام العديد من الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير مختلف المراحل التي يمر بها الاقتصاد مبررين و محللين لقواعد و أسس نظرياتهم حيث لا يمكن الجزم بان كل نظرية لوحدها تكون صالحة لكل زمان و مكان بل هي متكاملة .
- تستخدم السياسة النقدية أدوات ووسائل لبلوغ عدة أهداف، و تتمثل في الأدوات غير مباشرة و المباشرة، و للوصول لفعالية السياسة النقدية يجب توفر قنوات لإبلاغ هذه السياسة.
- تتمثل أنواع السياسة النقدية في التوسعية و الانكماشية و ذات الاتجاه المختلط.
- يعتبر البنك المركزي كسلطة نقدية باعتباره المكلف بإدارة الجانب النقدي للاقتصاد من خلال الوظائف التي يقوم بها.
- تمارس السلطة النقدية أثرها على الاقتصاد بالتكامل مع مختلف السياسات الأخرى كالسياسة المالية و الاقتصادية حيث لا بد التنسيق مع مختلف السياسات و ذلك لتحقيق الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية و هو تحقيق نمو اقتصادي شامل.
- تختلف فعالية أدوات السياسة النقدية من بلد لآخر ففي البلدان المتقدمة يمكن أن تعتمد على بعض الأدوات والتي فعاليتها كسياسة السوق المفتوح و هذا لتوفرها على أسواق مالية نقدية متطورة، بينما لا تحقق فعاليتها في البلدان النامية نظرا لضيق السوق المالية.

# الفصل الثاني

## النمو الاقتصادي

تمهيد :

احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية و تطورت البحوث بشأنه بدا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تفتح الشعوب وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح واضحا لدى دول العالم كافة ضرورة وجود التخطيط المستقبلي لمواجهة المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السكانية لهذه الدول و أصبح من أهم الأهداف التي تسعى إليه الدول هو تحسين المستوى المعيشي لإفرادها و ذلك عبر تحسن الأداء الاقتصادي عبر زيادة معدلاتها الاقتصادية .

## 1.2 الإطار النظري للنمو الاقتصادي :

إن المقياس النهائي لمدى التقدم الاقتصادي في دولة ما هو عبارة عن قدرتها على تحقيق مستوى مرتفع من الناتج من السلع و الخدمات الاقتصادية للأفراد التي تم انتاجها للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.

### 1.1.2 مفاهيم حول النمو الاقتصادي:

من المهم جدا تحديد مفهوم النمو الاقتصادي و التمييز بينه و بين بعض المصطلحات الاقتصادية.

#### 1.1.1.2 تعريف النمو الاقتصادي :

عند التحدث عن الاقتصاد تثار قضية مفهوم النمو الاقتصادي التي تعتبر من أكثر المصطلحات التي تتداول بين المفكرين و الاقتصاديين ، و يوجد عدة مفاهيم و تعريفات المفسرة للنمو الاقتصادي يمكن أن نطرح منها ما يلي:

- «يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي» . (نجم، محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف و علي عبد الوهاب، 2008، صفحة 77)

- عرف **Shumpeter** النمو الاقتصادي على أنه:

«النمو ينصرف إلى التغير البطيء على المدى الطويل و الذي يتم من خلال الزيادة التدريجية و المستمرة في معدل النمو السكاني ، و معدل نمو الادخار و بالتالي يتم حسبه قياس النمو بطريقتين أما عن طريق معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي أو معدل الناتج الوطني الإجمالي الفردي الذي يقيس لما المستوى المعيشي و القدرة الشرائية للأفراد»

- أما **Shapiro** يعرفه على أنه:

«الزيادة النسبية في الناتج القومي مقاسا بالأسعار الثابتة»

- عرفه **François Perroux** بأنه:

«الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما، الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية» (طالب سومية شاهيناز، 2017، صفحة 12)

- أما بالنسبة ل **Kuznets** فيعرف النمو الاقتصادي على أنه:

«زيادة قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها ، و تكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية تعتمد على كل من التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية و الأيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها» (ميشيل تودار، 2006، صفحة 175)

وبهذا نستنتج من هذه التعاريف على أن النمو الاقتصادي عبارة عن حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسطة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

### 2.1.1.2 أهمية دراسة النمو الاقتصادي:

و نعني بأهمية النمو الاقتصادي هو ما يحقق للفرد و المجتمع من مزايا و محاسن:

- **بالنسبة للفرد:** إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي و كذا زيادة الإنتاج المادي الوجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة و بالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد و يساعد في القضاء على الفقر و مظاهر البؤس بين الأفراد و يحسن الصحة العامة . كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد و يفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية .
- **بالنسبة للدولة:** إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد و الساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها و هيكلها ، و بما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة و بالتالي فإنه يسهل لها مهماتها المختلفة و يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج و الدفاع ، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد و ضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم ، بالإضافة إن تدقيق الدولة و بحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناء على إحصائيات و معطيات مدنية. (مغنية هوارى، 2010، صفحة 65)

### 3.1.1.2 خصائص النمو الاقتصادي:

- يتميز النمو الاقتصادي بستة خصائص لمعظم الدول المتقدمة حسب كوزنتس متمثلة في : (سيدي احمد كبداني، 2013، صفحة 131)
- **المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج و النمو السكاني :** حيث مرت كل الدول المتقدمة حاليا وهي في خبزتها التاريخية لنمو اقتصادي في الفترة (1970-الوقت الحاضر)، بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد و الناتج و الزيادة السكانية .
  - **المعدلات المرتفعة للإنتاجية لعوامل الإنتاج :** أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي على ما توصل إليه كوزنتس، أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية .
  - **المعدلات المرتفعة للتحويل الاجتماعي و السياسي و الإيديولوجي :** عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الاتجاهات و المؤسسات ، و الإيديولوجيات ، و تعرف عملية التحويل الحضري هذه بالتحديث Modernization.
  - **المعدلات المرتفعة في التحويل الهيكلي الاقتصادي :** يمثل هذا التغيير الهيكلي في التحويل التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى

الأنشطة غير الزراعية ، و منذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي، و يصاحب هذا التحول تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية وذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية و الشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية و متعددة الجنسيات .

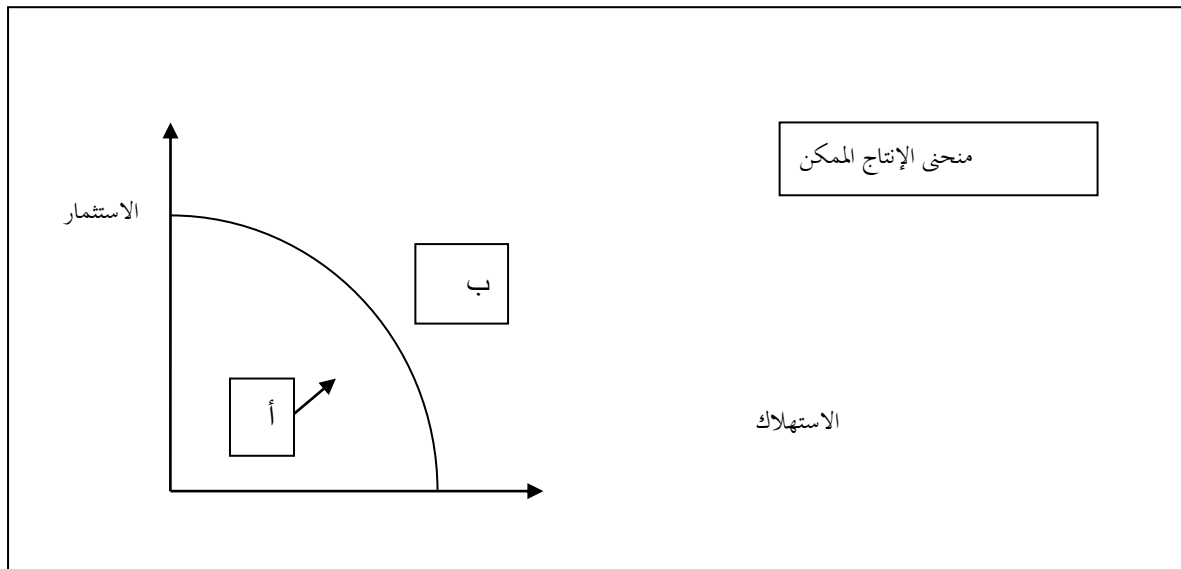
➤ **الامتداد الاقتصادي الدولي** : وهو متعلق بدور الدول المتقدمة في الساحة الدولية ، و المتمثل في سيطرتها على المنتجات الأولية المواد الخام و العمالة الرخيصة ، و كذلك فتح الأسواق المرحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية و كذلك فتح إمكانية السيطرة الاقتصادية و السياسية على الدول الفقيرة .

➤ **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي** : على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم .

وليس بمستغرب أن نجد عدة خصائص مشتركة للنمو الاقتصادي الحديث ، و ذلك لأن مصدر هذا النمو كان الإضافات الرئيسية إلى رصيد العالم من العلوم النافعة ، وهي مصدر متوفر في الغالب لجميع البلاد و إلى إفادة الجميع منه بالنسبة إلى الوسائل المادية لسد الاحتياجات الإنسانية التي يشترك فيها معظم الناس .

أما إذا أردنا التعرف على طبيعة النمو ، فإن الهدف الرئيسي للاقتصاد على المستوى الكلي في المدى القصير هو تحقيق حسن التوظيف الكامل للموارد ، و الشكل التالي يوضح النمو الاقتصادي على المدى القصير :

شكل رقم 8 النمو الاقتصادي في الأجل القصير



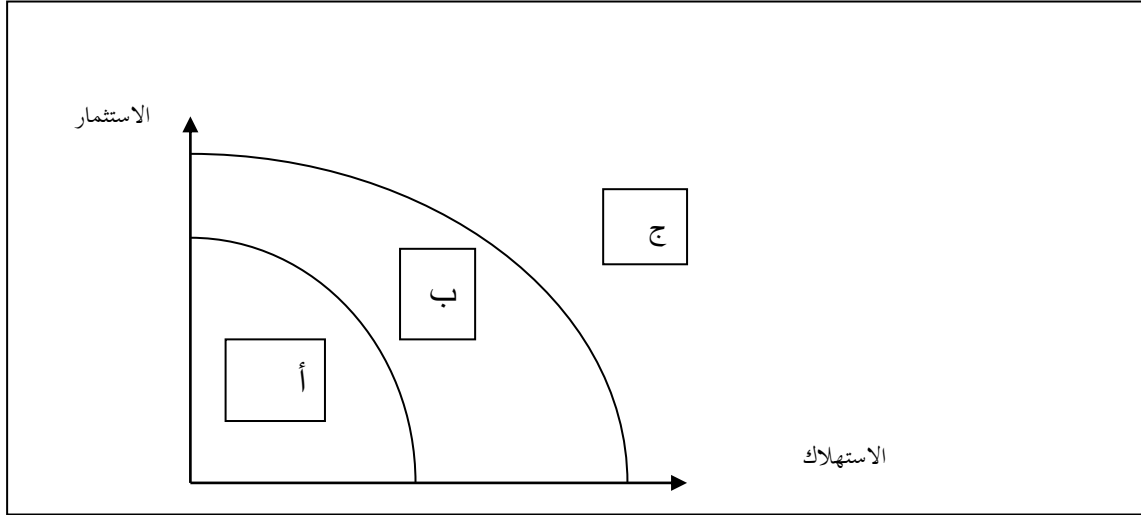
(سيدي احمد كبداني، 2013، صفحة 132)

من خلال الشكل أعلاه نجد انتقال منحنى الإنتاج الممكن من النقطة (أ) إلى بعض النقاط على منحنى الإنتاج الممكن مثل النقطة (ب) التي تولد ناتج أكبر ، و عليه يزيد الناتج القومي و ينعكس في قياس النمو الاقتصادي ، و يحدث هذه الزيادة في الناتج نتيجة لحسن

استخدام الطاقات الإنتاجية الحالية ، أي النمو الاقتصادي في الأجل القصير .

أما بالنسبة للنمو طويل الأجل فيوضحه الشكل الموالي :

شكل رقم 9 النمو الاقتصادي في الأجل الطويل



(سيدي احمد كبداني، 2013، صفحة 133)

من خلال هذا الشكل يتحرك منحنى إمكانية الإنتاج الممكن من النقطة (أ) إلى (ب) إلى جهة اليمين ليتخذ موقع جديد و الذي يتواجد عليه النقطة (ج) ، و بالتالي يحدث النمو طويل الأجل نتيجة زيادة الطاقات الإنتاجية في حد ذاتها . في حالة التوظيف الكامل للموارد و تحقيق المنفعة العامة الكاملة للطاقات الإنتاجية ، يتحقق النمو الاقتصادي في الأجل القصير إضافة إلى استخدام السياسات الكلية ، مع زيادة متواضعة في الناتج متواضعة ، أما الزيادة الكبيرة و الدائمة في هذا الناتج فتتحقق عن طريق الزيادة في الطاقة الإنتاجية و التوسع فيها و يتحقق النمو الاقتصادي على المدى الطويل . (سيدي احمد كبداني، 2013، صفحة 133)

### 2.1.2 أنواع مقاييس و محددات النمو الاقتصادي :

#### 1.2.1.2 أنواع النمو الاقتصادي و مراحله :

- أنواع النمو الاقتصادي :

#### جدول رقم 3 أنواع النمو

نوع النمو	المفهوم
النمو المكثف	نمو الدخل يفوق نمو السكان، وبالتالي ارتفاع الدخل الفردي، والانتقال من النمو السريع إلى المكثف يمثل نقطة الانقلاب أين يتحول المجتمع تماما و الظروف الاجتماعية تتحسن.

النمو العابر	عرف هذا النوع في بعض الدول النامية، يحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية، ويؤثر بزوالها، ليس له صفة الاستمرار، نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية، ولكن أثاره محدودة بسبب عدم استمرار أو انتظام العوامل التي أدت إليه، وأيضاً كان بجهود النسق الاجتماعي، والثقافي في تلك الدول دوراً كبيراً في عدم استيعاب هذا النمو.
النمو المخطط	يحدث نتيجة تدخل الدولة بوضع إستراتيجية للتخطيط الاقتصادي، ولهذا فإن فاعلية هذا النمو ترتبط بواقعية الخطط الاقتصادية و مراحلها، ومرونة هذه الخطط.
النمو الموسع	يتمثل في أن نمو الدخل يتم بنفس معدل النمو السكاني، أي أن الدخل الفردي ساكن.
النمو التلقائي	ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني، دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني، ويتميز هذا النوع بالبطء والتدرج رغم مروره في بعض الأحيان بتقلبات قصيرة المدى.
النمو في غياب الديمقراطية	في هذا النوع تزيد الثروة والقمع أيضاً، في ظل غياب الديمقراطية إذ إن المشاركة السياسية حلم لا يتحقق، وحقوق الإنسان حلم صعب المنال، وذلك على الرغم من أن ثلثي العام يعيشون من الناحية الشكلية في ظل أنظمة الديمقراطية.
نمو بلا فرص عمل	في ظل هذا النوع نلاحظ أن ارتفاع الدخل الوطني يزيد إلا أنه يكون مصحوباً عادة بارتفاع معدلات البطالة.
نمو بلا جذور	إن الهوية الثقافية في اضمحلال مستمر، إذ يوجد حوالي عشرة آلاف ثقافة متميزة في العالم، ولكن الكثير منها معرض للتهميش أو الفناء، أي أن الاقتصاد ينمو والبناء المادي يرتفع، ولكنه يسحق في طريق اعترافه بهويته الثقافية، والتي تكون زيادة يمكن أن يفيد في عملية النمو ذاتها.
نمو عديم الشفقة	لا يستفيد منه إلا الأغنياء، يحدث في إطار العولمة التي تؤدي إلى انقسام العالم ليسورين ومعدومين بين البلدان المتخلفة و بين البلد الواحد أيضاً.
النمو بلا مستقبل	يأكل الأخضر واليابس، حيث يستهلك الثروات الطبيعية، ويحرق الغابات و يكسح المناجم، ولا ينظر إلى المستقبل أو الأجيال التي لم تولد بعد، أي يبني الحاضر على حساب المستقبل .
النمو المرتبط بتدهور شروط التبادل التجاري	حسب "بجواتي" فإنه في الحالة التي يؤدي فيها النمو الناجم عن زيادة تراكم رأس المال والتقدم الفني إلى تدهور حاد في شروط التبادل التجاري، فإن الخسارة التي تلحق بالدخل الحقيقي في بلدان العالم الثالث، هي خسارة تفوق المكسب الأولي الذي تحقق في الدخل بسبب النمو نفسه، بحيث ينخفض مستوى المعيشة إلى ما دون المستوى السابق على النمو، كما أن زيادة التخصص في إنتاج المواد الأولية سيؤدي إلى تحسن وسائل إنتاجها، وبالتالي إلى تخفيض تكاليفها وتدهور شروط تبادلها، التجاري فيؤدي إلى ما يسمى بحالة النمو البائس، إذ أن الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول النامية هي إنتاج المواد الأولية، و ماتحققه من تخصص القاصرة عن تلبية الاحتياجات التنموية فيها.

(زيرمي نعيمة، 2016، صفحة 136)

#### - مراحل النمو:

كانت نظرية البروفيسور والاقتصادي "والت وينمان روستو" من أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات و مع نشر كتابه "مراحل النمو الاقتصادي"، حيث اعتبر أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحلياً في سياق خطي للتنمية، تتسم كل مرحلة بخصائص معينة

تعكس الانجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها، وتتلخص هذه المراحل في التالي : مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة السير نحو النضج، مرحلة الاستهلاك الواسع. (ولد عمري عبد الباسط، 2016، صفحة 7)

➤ **مرحلة المجتمع التقليدي:** وتتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي و يتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج ، و يلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي ، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية ، و يستند نظام القيم إلى " القدرية و معاداة التغيير " ، أما الناتج الوطني فإنه يقسم الأغراض غير إنتاجية . هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا و تتميز بالبطء الشديد .

➤ **مرحلة التهيؤ للانطلاق :** و هي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا ، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها و التخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها . تتميز هذه المرحلة بتحويلات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية : النقل ، الزراعة و التجارة الخارجية مع وجود قطاع بنكي ، ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية . و يشير " روستو " إلى الدور المحرك الذي يلعبه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد ، و تضمن الصادرات الضرورية لتوازن التبادل الدولي ، و بذلك فإن هذا القطاع يسمح بتجميع الشروط الضرورية للتنمية الصناعية . كما يشير " روستو " إلى الدور الهام الذي يلعبه قطاع النقل و وسائل الاتصالات ، و أيضا التطور في الذهنيات و في مناهج العمل ، حيث يعتقد أن من الشروط اللازمة للتهيؤ للانطلاق ظهور طبقة من المفكرين يخرجون عن الإطار التقليدي للتفكير.

➤ **مرحلة الانطلاق :** وهي أهم مرحلة من المراحل الخمس ، حيث يعرف فيها المجتمع انقلابا جذريا يتميز بإزالة العوائق و الحواجز المضادة للنمو المنتظم ، ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للاقتصاد . في هذه المرحلة تحدث تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل التطور التكنولوجي و توسع المصانع و تركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السريع إذن " روستو " يرى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الانطلاق ، حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة و تنتشر المراكز الحضرية .

تعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبيا ، وهي أصعب مراحل النمو حيث أنها تعد مرحلة الجهد الشاق و العمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اقتصادية و اجتماعية شاملة ، و حسب " روستو " فإن هناك ثلاث شروط أساسية للانطلاق :

- ارتفاع معدل الاستثمار المنتج لينتقل من 5% إلى أكثر من 10% من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان .
- إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع .
- التأسيس السريع لأداة سياسية اجتماعية و مؤسساتية تتمحور حول التنمية ، بعبارة أخرى لا بد أن يرافق الانطلاق نجاح سياسي و اجتماعي و ثقافي يحمل على عصره الاقتصاد .

➤ **مرحلة السير نحو النضج :** و تكون بعد الانطلاق بفترة طويلة ( حوالي 60 سنة ) و فيها يمتلك الاقتصاد القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الانطلاق ، مع تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا، و التوصل إلى التحسين الدائم في فنون الإنتاج ، مع احتلال الاقتصاد القومي مكانة هامة على مستوى الدولي . ومن مظاهر هذه المرحلة :

- قيام العديد من الصناعات الأساسية ( صناعة الحديد و الصلب ، الصناعات الكهربائية ) .



- ازدهار حركة التجارة الخارجية و زيادة الصادرات .
  - النضج الفكري للمجتمع .
  - زيادة معدلات الاستثمار لتتجاوز 10%، 20% من الناتج الوطني .
  - تغيير هيكل الطبقة التشغيلية ( تنامي ظاهرة التحضر في اليد العاملة خصوصا ) .
  - تطور مستوى مسيري المؤسسات و امتلاكهم بعد النظر في التسيير .
- **مرحلة الاستهلاك الواسع** : وهي مرحلة التي يبلغ فيها البلد قدر كبير من التقدم ، حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة ، و يعيش السكان في سعة من العيش و بمداخل عالية و قسط و افرمن سلع الاستهلاك و أسباب الرخاء و من مظاهرها :
- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة ( السيارات ... ) .
  - زيادة الإنتاج الفكري و الأدبي للمجتمع .
- نقد النظرية :

على الرغم من الجهود التي بذلت في هذه النظرية و ما تركته في الفكر و السياسة الاقتصادية ، غير أنها لاقت العديد من الانتقادات من طرف بعض الاقتصاديين ، و من أهم ما وجه إليها من نقد :

- لاتراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات و اختلافها عن بعضها البعض حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التنمية تطبق مهما كان نوع المجتمع .
- نظر " روستو " إلى مميزات مراحل النمو الاقتصادي على أنها تبقى ثابتة في كل البلدان بغض النظر عن العصر الذي تكون فيه ، فالمجتمع التقليدي في إنجلترا في مرحلة ما قبل الرأسمالية هو في رأي " روستو " مماثل للمجتمعات التقليدية في بلدان آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية .
- وجود نوع من الغموض في التفرقة ما بين مرحلة التهيؤ للانطلاق و مرحلة الانطلاق ، حيث في مرحلة التهيؤ للانطلاق يؤكد " روستو " على التحول الزراعي و الاستثمار الضخم في رأس المال الاجتماعي ، ثم يشير في مرحلة الانطلاق إلى محفز هام مثل ابتكار صناعي ضخم يتمخض عن خلق سلسلة من التوسعات الجانبية .
- يركز " روستو " كثيرا على التغيرات الكمية الحاصلة في القوى المنتجة دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات النوعية في العلاقات الإنتاجية . (ولد عمري عبد الباسط، 2016، صفحة 8)

### 2.2.1.2 مقاييس النمو الاقتصادي :

إن ما تم التوصل إليه من خلال ما سبق هو أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تعبير عن الزيادة المضطربة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع و الخدمات ، أي ما هو إلا تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني ، و بالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعتبر عن ذلك. و بالتالي فإن هذه المقياس تكون بسيطة و ليست مركبة، أي أن كل مقياس يختص بقياس واحد من المؤشرات ، و هذا خلافا لمقاييس التنمية الاقتصادية التي عادة مل تكون مقاييس مركبة . و أهم هذه المقاييس:

## - المعدلات النقدية للنمو: و تتمثل في حمداني (محي الدين حمداني، 2009، صفحة 9)

وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني ، أي تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة . و يعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه، و التي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم عالميا ، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة ، ونفرق فيها بين:

- ❖ **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة ، حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استنادا إلى البيانات الخاصة به سنويا باستخدام العملة المحلية.
- ❖ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة :** ويتم ذلك لاستبعاد اثر التغير في الأسعار على المدى الطويل ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.
- ❖ **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملة المحلية ، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد الاخر. لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

## - المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

مع التأثير الكبير للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب معدلات نمو الدخل و الناتج أصبح من المناسب استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسطة نصيب الفرد. حيث تقيس هذه المعدلات علاقة النمو الاقتصادي بالنمو السكاني. ومنها على سبيل المثال: نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، ونمو نصيب الفرد من الدخل الوطني ، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى و التي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة ، و نصيب الفرد من السلع الغذائية... الخ.

## - مقارنة القوة الشرائية:

تستخدم المنظمات و الهيئات الدولية في ترتيبها الدول حسب درجة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي ، ومن عيوب هذا المقياس ربطة بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل الوطنية بالدولار ، في الوقت الذي تضرب فيه أسعار معظم العملات في أسواق النقد الدولية . وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، تم إعداد مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها (بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في الدول الأخرى . (عادل زقير، 2015، صفحة 7)

## 3.2.1.2 محددات النمو الاقتصادي :

لقد كان اهتمام العالم الاقتصادي خلال الأربعة عقود الأخيرة من القرن العشرين منصبا بصورة أساسية على المسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل نمو الدخل الوطني، سواء كان ذلك بالنسبة للدول الغنية أو الفقيرة، الرأسمالية منها و الاشتراكية، فأصبح الاهتمام بالنمو طريقة حياة، حيث يتوقف نجاح أو فشل أي حكومة على مدى ما تحققه من نمو اقتصادي. و تختلف دول العالم الفقيرة فيما بينها في كثير من الوجوه، شاملا في ذلك شان الدول الغنية، فبعضها تحقق معدلات نمو مرتفعة و البعض الآخر متوسطة. وأخر يستمر في الركود، لذلك يصبح من المفيد معرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك، مع أن ذلك أمر صعب، إذ من الواضح أن الموارد الطبيعية ليست مسؤولة عن ذلك. و في هذا الصدد لا يمكن اعتبار أن النمو فعل تلقائي بل هو يحدث نتيجة تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و بالرغم من هذا فإنه ليس بالإمكان الفهم التام لكل مقومات النمو الاقتصادي لا انه يمكن معرفة بعضا منها و أهمها : (محي الدين حمداني، 2009، صفحة 10)

➤ **راس المال المادي :** أن توفر راس المال المادي المتمثل أساسا في السلع و المعدات و كذا التجهيزات الإنتاجية شرطا أساسا لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يساهم في دفع عجلة المشروعات الإنتاجية سواء الصناعية، الزراعية و حتى الخدمائية. كما ينصرف إلى مفهوم جوهري وهو تراكم راس المال وفقا أو تبعا لاستمرار العملية الاستثمارية. كما يعتبر تراكم راس المال عاملا جوهريا في نماذج النمو الاقتصادي، إذ أن هذا الأخير يزداد و ينقص توازيا مع الزيادة و النقصان في العامل. و تجدر الإشارة هنا إلى أن التراكم الرأسمالي و الاستثمار يعتمدان بشكل كبير على الادخار أي قدرة المجتمع على تخصيص جزء من دخولهم لاستثمارها و عدم اكتنازها (طروبيا نذير، 2010، صفحة 66)

➤ **تراكم رأسمال البشري :** إن الاهتمام بالعنصر البشري يعد ضروريا لإسراع عملية النمو، و يأتي هذا من خلال استثمار مبالغ معتبرة في تكوين رأسمال البشري عن طريق التدريب و التعليم و كذا تقديم و توفير خدمات صحية و اجتماعية بهدف صيانة رأسمال . و من ناحية أخرى، فإن زيادة السكان تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ في الاعتبار اثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي، حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسا للطلب الفعال. و من ثم استمرار النشاط الاقتصادي و النمو الاقتصادي ، و من هنا وجب الاهتمام بتأهيل هذه اليد العاملة و تكوينها حتى تستطيع التماشي مع التكنولوجيات الحديثة. فاليد العاملة المؤهلة تعزز من التخصص، و من ثم رفع الإنتاجية، وأيضا فتح أفق المبادرة للإسراع بعملية التنمية و زيادة معدل النمو . (طروبيا نذير، 2010، صفحة 67)

➤ **التقدم التكنولوجي :** هذا العامل من أهم العوامل النوعية التي تحدد معدل النمو الاقتصادي لأي بلد. و جوهرا هذا العامل يكمن في مدى إمكانية الاستفادة من التقدم التكنولوجي و أدواته المتاحة في تحسين مستويات الإنتاج و بالتالي تحسين دخول الأفراد و تحسين مستوى معيشتهم و لسرعة تطبيق و تطوير المعرفة الفنية التكنولوجية الحديثة الأثر الكبير في انجاز التحسينات التحسينات، و المعرفة الفنية و التقدم التكنولوجي يجب أن لا يتم حصرهما في جانب واحد معين بل يجب أن يمتد أثرهما ليشمل الجوانب التعليمية و الإدارية و التسويق و غير ذلك من المجالات التي تؤثر في النمو الاقتصادي و آلياته. (علي جدوع الشرفات، 2010، صفحة 44)

➤ **مدى توفر الموارد الطبيعية :** إن توفر الموارد الطبيعية بشتى أنواعها الباطنية و السطحية قد يساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب، وذلك إن تم استغلالها بشكل ناجح و مثالي. ولذا فإن من الواجب على أي قطر يحوي هذه الموارد (المعادن، الأسماك، الغابات،...) إن يستغلها و ينميها مستخدما إياها وفق برامج محكمة و مدروسة بما يضمن نموا اقتصاديا مستمر و تنمية مستدامة. (طرويبا نذير، 2010، صفحة 67)

➤ **النمو السكاني :** يعتبر النمو السكاني، و بالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل، عاملا موجبا تقليديا في حث النمو الاقتصادي. فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، و زيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية أخرى، مع أن هناك خلافا على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب و توظيف العمالة الإضافية، و تتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل و نوع التراكم الرأسمالي، و مدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة و التنظيم. (محي الدين حمداني، 2009، صفحة 12)

➤ **التنظيم الاقتصادي الكفاء :** إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أية دولة. و نعني بذلك مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي كوجود نظام مصرفي كفؤ و قادر على تمويل عمليات النمو الاقتصادي، و وجود نظام ضريبي سلس و مرن لا يعمل على إعاقة عمليات الاستثمار و التوسع في هذا الاستثمار، و وجود نظام سياسي مستقر يعمل على حفز التقدم و النمو الاقتصادي. (علي جدوع الشرفات، 2010، صفحة 45)

### 3.1.2 معوقات، فوائد و تكاليف النمو الاقتصادي :

#### 1.3.1.2 معوقات النمو الاقتصادي :

توجد مجموعة من المشاكل التي قد تعترض النمو الاقتصادي منها:

➤ **التعليم :** إن التعليم عامل أساسي في الرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير، و كلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية.

➤ **الصحة :** الزيادة في الإنتاجية يمكن أن تحقق بارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة، و في المقابل ثمة حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد، لأن المكاسب تعمل في نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات، و بالتالي فأنها تسهم في النمو السريع للسكان، و في المدى القصير فإن هذه المكاسب الضخمة، المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات، تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة (حداشي حكيم، 2014، صفحة 55)

➤ **الجغرافيا الطبيعية :** أن العديد من بلدان العالم فقيرة من الموارد الطبيعية، و التربة الخصبة، و تعاني من نقص الأمطار، و لا توجد بها انهار، و لا سواحل تضم موانئ تروج تجارتهم، تقع في سلاسل جبلية مرتفعة، و بالتالي فهي تعاني من تكاليف النقل الباهظة، و تخنق كل نشاط اقتصادي. و قد كان سميث واعيا بدور تكلفة النقل المرتفعة في إعاقة النمو الاقتصادي، و أكد بصفة خاصة على مزايا القرب من التجارة البحرية منخفضة التكلفة على أنها ميزة جوهرية، و لاحظ أن الاقتصاديات النائية ستكون آخر المناطق في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- **فشل الأنظمة** : تنجز الحكومة مهام عديدة كان تتعرف على مشروعات البنية التحتية ذات الأولوية و تمويلها وجعل هذه البنية متاحة لجميع السكان، كما أنها تخلق بيئة تشجع الاستثمارات، وتمنع الرشوة، وتحافظ على السلم الداخلي للإفراد و لممتلكاتهم، وإقامة قضاء عادل فعندما تفشل الدولة في القيام بوظائفها تكثر الفوضى و الانقلابات و الثروات... الخ، و بفشل الدولة يفشل الاقتصاد، و يتدهور النمو الاقتصادي.
- **نقص الابتكار** : من المؤكد أن فجوة الابتكار على مدى قرنين من الزمان كانت واحدة من أهم أسباب تباعد مستوى اغني و أفقر البلدان، و كان هذا هو السبب في أن بلدان أفقر الفقراء لم تتمكن من اتخاذ أول خطوة نحو النمو. فالأغنياء ينتقلون بالابتكار إلى مزيد من الثروة ثم إلى مزيد من الابتكار، و هو ما لا يستطيعه الفقراء.
- **العوائق الثقافية** : كل العوائق الثقافية أي كان نوعها و ممارستها على الأقليات من شأنها أن تخلق فشلا لهذه الفئات، مما يعكس على التطور الاقتصادي للمجتمع ككل، حيث تعتبر الأنماط الثقافية أو الدينية في المجتمع كمعوقات.
- **الفخ الديمغرافي** : و هو احد أسباب الفقر، حيث أن النمو السريع في عدد السكان يضع ضغوطا كبيرة على الموارد البيئية، فأفقر الأماكن، و كثير منها بها أكبر عقبات النمو الاقتصادي الحديث، هي نفسها الأماكن التي تكون للعائلات فيها أكبر عدد من الأطفال. فالعلم في سباق بين النمو الاقتصادي و النمو السكاني و حتى الآن فان النمو السكاني هو الفائز. يعتبر عامل الموارد البشرية مهما في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما حيث أن :

$$\text{معدل الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من هذه المعادلة نلاحظ أن عدد السكان هو المحدد لمعدل الدخل الحقيقي، بالاعتماد على الناتج القومي الإجمالي، فإذا زاد عدد السكان بمقدار لا يتناسب مع الزيادة في مقدار الناتج القومي الإجمالي الحقيقي فإذا نقص الطرف الأيسر في المعادلة، و بالتالي سينقص معدل النمو الاقتصادي، أما إذا زاد عدد السكان بحدود أقل من الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، فان معدل النمو سيرتفع إضافة إلى ان هذا فان الزيادة في عدد السكان تفترض الزيادة في القوى العاملة، ومنه الزيادة في الإنتاج، بشرط عدم زيادة السكان عن الزيادة في الإنتاج، دون إهمال عدد السكان القادرين و الراغبين في العمل. و هو ما يؤثر بدوره على إنتاجية العمل الممكن استخدامها لقياس الكفاءة في استغلال و تخصيص الموارد لتحويلها إلى سلع و خدمات.

➤ **الفقر** : يعيق الفقر تراكم راس المال، و بالتالي ينقص من معدلات النمو الاقتصادي، حيث يعتقد العديد من واضعي النظريات الأوائل، إن البلدان الأقل نموا هي الفقيرة جدا.

➤ **عوائق بيئية** : نشأت هذه العوائق في ظل الرفض المتزايد للدول الغنية للتلوث الصناعي و تبني مبدأ الحيطة، إضافة إلى الاحتباس الحراري الذي يهدد البشر. إن لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و التصنيع في الدول المتقدمة دور كبير في التلوث البيئي. (زيرمي نعيمة،

2016، صفحة 138)

## 2.3.1.2 فوائد و تكاليف النمو الاقتصادي :

## - فوائد النمو الاقتصادي:

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي: (بناي فتيحة، 2009، صفحة 10)

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع و الخدمات
- زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج و الرفع في معدلات الجور و الأرباح و الدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر و يحسن من المستوى الصحي و التعليمي للسكان
- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة و يعزز قدرتها على القيام بجمع مسؤولياتها ، كتوفير الأمن ، الصحة ، التعليم ، بناء المنشآت القاعدية و التوزيع المثل للدخل القومي ، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التخفيف من مشكلة البطالة .

## - تكاليف النمو الاقتصادي:

و تتجسد تكاليف النمو في ما يلي : (عادل زقير، 2015، صفحة 19)

- الإضرار بالمحيط جراء التلوث ، الازدحام ، الضجة ، تشويه المناظر ، والإخلال بالتوازن البيئي ...الخ نحيك عن التعجيل بندرة الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال غير العقلاني.
- زيادة فوارق الطبقة في أغلب الدول بحيث تتحمل بعض الفئات الاجتماعية تكاليف لا نطاق.
- النفائات المتعلقة بعملية النمو مكلفة سواء عند تخزينها أو التخلص منها.
- ظهر الرأسمالية الصناعية التي تولد عدة تكاليف منها : زيادة معدلات تشغيل الأطفال، غياب الحماية الاجتماعية ، زيادة عدد ساعات العمل ، و التي قد تصل إلى 16 ساعة في بعض الدول.

## 2.2 التنمية و النمو الاقتصادي :

## 1.2.2 ماهية التنمية الاقتصادية :

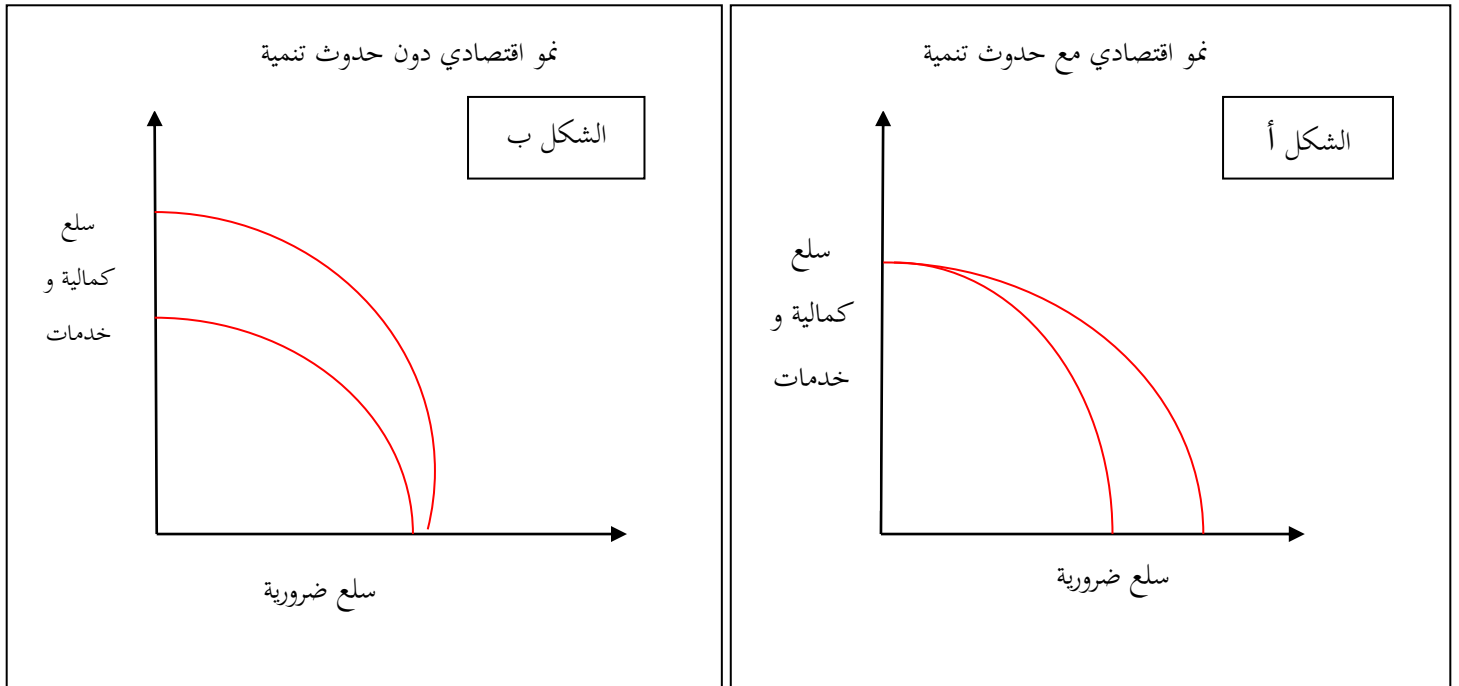
إن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال تنمية المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة راس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، وعليه فان الدول المتقدمة اقتصاديا هي تلك التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، أما المجتمعات التي تحقق تقدما ملحوظا في هذه المجالات فهي مجتمعات تعرف تدهورا في الجانب الاقتصادي .

ومن ثم فان التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل و تتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية، فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي أو الإنتاج القومي الحقيقي و كذلك في نصيب الفرد

منه. وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي و التقدم التكنولوجي في المجتمع و تساعد بدورها على دعم الإنتاج و الدخل . و بالتالي فان العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي : (بلقربوز مصطفى، 2014، صفحة 21)

- ✓ زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.
  - ✓ أن تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية .
  - ✓ تغيرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي.
  - ✓ أن تكون الزيادة على المدى الطويل.
  - ✓ تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل على الأفراد .
  - ✓ ضرورة الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة و إعطاء الأولوية لتلك الأساسيات و بالأخص التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة .
- من خلال المفاهيم العامة لكل من النمو والتنمية الاقتصادية،فانه يمكن أن يكون في أي دولة نمو اقتصاديا دون أن تكون فيها عملية التنمية، كما يمكن أن يكون هناك نمو اقتصاديا مع حدوث عملية التنمية و يتم توضيح ذلك باستعمال منحنى إمكانية الإنتاج (بلقربوز مصطفى، 2014، صفحة 22)

شكل رقم 10 منحنيات النمو و التنمية



(يجي سعدي، 2007، صفحة 17)

من خلال الشكل (ب) الذي يبين أن النمو الاقتصادي أدى إلى انتقال منحنى إمكانية الإنتاج إلى اليمين، أي أن أغلبية المنتجات الإضافية هي عبارة عن سلع كمالية و خدمات يستفيد منها أصحاب الدخل المرتفع و في هذه الحالة تكون التنمية منخفضة أو

معدومة، أما في الشكل (أ) يوضح بان المنتجات الإضافية عي عبارة عن سلع ضرورية، و التي يستفيد منها أصحاب الدخل الضعيفة و المتوسطة. (بجي سعيدي، 2007، صفحة 17)

### 2.2.2 العلاقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية :

تبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، لان النمو الاقتصادي يعد أمراً ضروريا لإحداث تنمية اقتصادية، وان كان غير كاف بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع من الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية كما يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية. (ضيف احمد، 2015، صفحة 14)

### 3.2.2 الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية :

إن النمو هو تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة، بينما التنمية هي عملية إرادية مقصودة ذات أبعاد مركبة تتضمن إلى جانب النمو الاقتصادي و توزيع ثماره توزيعاً عادلاً، وإحداث تغييرات جذرية جوهرية في البنى (الهياكل) الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و في هياكل المؤسسات الوطنية و في أنماط السلوك و مواقف و اتجاهات المواطنين نحو التنمية من اجل توفير الحياة الإنسانية المادية و الروحية الكريمة للفرد والمجتمع، أي أن عملية التنمية اشمل و اعم من النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغييرات هيكلية في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية، أما التنمية فهي ظاهرة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة لكنه يكون مقرون بحدوث تغييرات في الهياكل الاقتصادية و السياسة و الاجتماعية. من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع دون حدوث تنمية اقتصادية، بسبب عدم إتمام التحولات الهامة التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية و المؤسسية و الثقافية و الاقتصادية ز السياسية. (الغرابوي شادي جمال، 2015، صفحة 24)

### 3.2 النظرية المفصرة للنمو الاقتصادي :

إن لنظريات النمو الاقتصادي تاريخ طويل يمتد من أفكار ابن خلدون والنظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية لتأتي في مابعد النظرية الكينزية وصولاً إلى النظرية الحديثة، حيث أن هذه المدارس الفكرية التي تعرضت إلى النمو الاقتصادي حاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، و الخروج من دائرة التخلف و الركود الذي ميز الكثير منها، حيث أن نقائص كل نظرية كانت نقطة انطلاق أخرى.

### 1.3.2 أفكار ابن خلدون:

لقد كان الفيلسوف العربي ابن خلدون من الأوائل من أشاروا إلى مفهوم النمو الاقتصادي و ذلك في عام 1377م، و لعله أول من أشار بشكل موثق إلى هذا المفهوم . فقد ذكر ابن خلدون في مقدمته المشهورة انه بتقدم الأمم تزداد القوى العاملة المتوفرة، مما يعني إغناء الإنتاجية وزيادتها و الذي بدوره ينعكس على ارتفاع مستوى الرفاهية في الأمة بسبب جني الأرباح من عملية الإنتاج و الذي يعني أيضا بالزيادة و الأرباح تتراكم الثروة و تزداد الدخل. و هذا هو في الواقع جوهر النمو الاقتصادي. (علي جدوع الشرفات، 2010، صفحة



## 2.3.2 النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

كانت نظريات النمو و توزيع الدخل بين الأجور و الأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال و **Adam Smith** و **Ricardo** و **Malthus** و **Marx** وغيرهم . قد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل (**Full Employment**) للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط. واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي. (مدحت القريشي، 2007، صفحة 55)

رغم الانتماء إلى نفس المدرسة الاقتصادية إلا أن كل اقتصادي له أفكاره و آرائه الخاصة به، و التي لا تعارض بطبيعة الحال المبادئ و الفرضيات الأساسية للنظرية الكلاسيكية. و عليه سنقوم بطرح الأفكار الرئيسية لبعض المفكرين الاقتصاديين المنتمين للمدرسة الكلاسيكية. (ضيف احمد، 2015، صفحة 16)

- آدم سميث **Adem Smith** :

تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم و المتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة و يعتبر بأن العمل مصدر ثروة الأمة. و تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل و بالتالي ثروة الأمة. (مدحت القريشي، 2007، صفحة 56)

و يعتبر آدم سميث بان عملية النمو الاقتصادي عملية تراكمية، إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة و الذي يعتبر كفاءض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، و هو بذلك يعتبر بان سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، و بذلك يدعو آدم سميث إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى معتبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار .

وحسب آدم سميث فان العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عوامل رئيسية و المتمثلة في الأرض، العمل، رأس المال، حيث تكون دالة الإنتاج حسبها كما يلي :

$$Y = f(L, K, N)$$

حيث:

$Y$ : الإنتاج

$L$ : العمل

$N$ : الأرض

يرى ادم سميث أن معدل النمو السنوي لنتاج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج، ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل دالة الإنتاج بالنسبة للزمن كما يلي:

$$\frac{dY}{dt} = \frac{df}{dL} \times \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dK} \times \frac{dK}{dt} + \frac{df}{dN} \times \frac{dN}{dt}$$

حيث:

$\frac{dY}{dt}$ : معدل نمو الناتج السنوي.

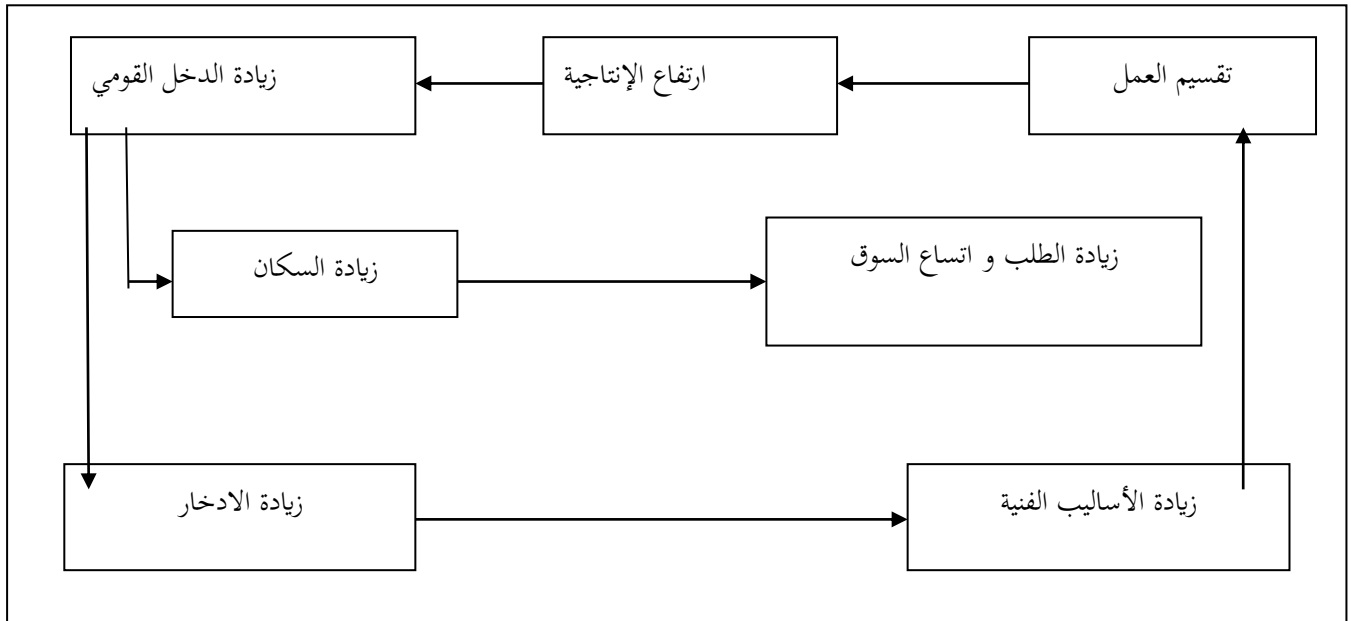
$\frac{df}{dL}$ : الإنتاجية الحدية للعمل.

$\frac{df}{dK}$ : الإنتاجية الحدية لرأس المال.

$\frac{df}{dN}$ : الإنتاجية الحدية للأرض.

و يشير ادم سميث إلى تراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل، حيث ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج، و خاصة عند توافر قدر كاف من الطلب و الحجم المناسب من رأس المال. وارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من معدلات نمو السكان مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق، و يمكن تلخيص أفكار ادم سميث في الشكل التالي :

شكل رقم 11 تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي



(ضيف احمد، 2015، صفحة 16)

## - ديفيد ريكاردو David Ricardo:

يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية ، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء و الأفكار منها الربح و الأجور و التجارة الخارجية. و يرى أن أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان ، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة ، و أنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك. و لهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود و الثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة. (مدحت القريشي، 2007، صفحة 58)

وقد أوضح سبب تناقص العوائد في الزراعة حيث قال عندما يتراكم رأس المال حجم السكان مع افتراض إن الأجر الحقيقي للعمال معروف و ثابت فإن معدل الربح ينخفض بسبب تناقص العوائد الواسعة و الكثير للأرض. يقول ريكاردو مع كل زيادة بنسبة معينة في رأس المال المستخدم على الأرض سيكون هناك انخفاضاً في معدل الإنتاج. (القريشي محمد صالح تركي، 2009)

و منه فإن ريكاردو يرى أن رأس المال هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي و فيما يخص التقدم التكنولوجي ، فإنه يرى أن ظهور الاختراعات و التجديدات الآلية الصناعية تؤدي إلى نقص الطلب مؤقتاً على العمل مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم ، فتميل الأرباح إلى الارتفاع و بالتالي يزيد معدل التجميع الرأسمالي. ويؤكد ريكاردو أن الضرائب عامل هام في تمويل النمو الاقتصادي ، إلا أنه يحذر من زيادة معدلاتها على الأرباح الرأسماليين حتى لا يكون ذلك معوقاً لتبار النمو الاقتصادي. (بناني فتيحة، 2009، صفحة 13)

ويعطي كذلك دافيد ريكاردو أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي ، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية و الثقافية و الأجهزة التنظيمية في المجتمع ، و كذلك يركز على حرية التجارة كعمل للنمو الاقتصادي ن من حيث تعريف الفوائد الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص و تقسيم العمل. (ضبط احمد، 2015، صفحة 18)

## - مالتوس Malthus:

لقد تطرق مالتوس في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي لدراسة موضوع النمو الاقتصادي ، حيث قال بصدد: ما من موضوع في علم الاقتصاد أغرب و أهم وأدعى إلى إمعان النظر ، من ذلك الذي يدرس الأسباب العملية التي تعرقل نمو الثروة في مختلف الدول أو توقفها نهائياً أو تسمح لها بالنمو البطيء ، بينما تظل قوة الإنتاج على حالتها دون أن تتضاءل ، أو على الأقل تظل هذه القوة الإنتاجية قوية لدرجة تسمح بنمو الإنتاج و السكان. (بناني فتيحة، 2009، صفحة 14)

ويعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج ، فيما يؤكد الآخرون على العرض استناداً إلى قانون ( Say ) الذي يقول إن العرض يخلق الطلب . حيث يرى بأنه على الفعال إن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية ، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك . و قد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين ، و الذي يمكن أن يقلل على السلع و أن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق . وفي

حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترب مالتوس في حينها قرض ضرائب على ملاك الأراضي. (مدحت القرشي، 2007، صفحة 59)

بالرغم من أن تحليلات مالتوس اقتربت من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا و آسيا إلا أنه نظرت المتشائمة لم تحقق على مستوى العالمي لظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة ، و لزيادة إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما توقع ، وأعلى من معدلات نمو السكان ، بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق من الزراعة. (زيرمي نعيمة، 2016، صفحة 153)

### - كارل ماركس Karl Marx:

إذا كان الكلاسيك يعتقدون أن النظام الرأسمالي و الحرية الفردية هما أساس العملية التنموية، فإن ماركس يرى أن الرأسمالية هي العائق و الحاجز الرئيسي للتقدم ، و بالتالي فإن إزالتها و استبدالها بالاشتراكية شرط أساسي لبناء سرح التقدم.

ويرى أن التسيير الرأسمالي للاقتصاد بهدف تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة ن أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاصة بها ، وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة و الوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج و يؤدي ذلك إلى تركيز الإنتاج في يد قلة من الرأسماليين و بالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة ، و ينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية. (ولد عمري عبد الباسط، 2016، صفحة 24)

بالنسبة لماركس يؤكد أن النمو الاقتصادي لا يستطيع أن يكون ظاهرة دائمة ، بل أقل من ذلك أن يكون ظاهرة مستقرة في النظام الرأسمالي ، كما أنه يؤكد أنه لا توجد آلية في النظام الرأسمالي من شأنها أن تؤمن شروط النمو المتوازن ، حيث تكون نهاية النمو يد الأزمة التي يحدثها كل من فائض الإنتاج و الاضطرابات الاجتماعية ، فتحليل ماركس تناول العناصر الحاسمة في عمل آلية النظام الرأسمالي لاسيما ذلك الجانب المتعلق بفائض القيمة و تحويله إلى تراكمات رأسمالية يعاد استثمارها من جديد لإنجاز مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي. رغما، هناك من أكد من أن تحليلات ماركس تضمنت نظرة ثابتة و قيمة الأداء الرأسمالية ، إلا أن نظرت تعرضت للنقد لأن تنبؤاته بالنسبة لانحيار النظام الرأسمالي لم تتحقق لسببين. (زيرمي نعيمة، 2016، صفحة 154)

- أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية ، وأن أي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن أن يعوضها زيادة في الإنتاجية ، مما يترك معدل الربح دون تغير .
- أنه قتل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة ( كما قتل الاقتصاديين الكلاسيك من أهمية التقدم التكنولوجي في الزراعة ) و الذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد ، و يؤثر على إنتاجية العمل.

و الجدير بالذكر أن التقدم التكنولوجي يعني أنه ليس هناك تعارضا بين الأجور الحقيقية و بين معدل الربح ن كلاهما يمكن أن يرتفع (مدحت القرشي، 2007، صفحة 62)

## - نقد النظرية الكلاسيكية للنمو :

وجه البعض عددا من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية و نجمل أهم هذه الانتقادات بالآتي: (مدحت القرشي، 2007، صفحة 64)

➤ **الأرباح مصدر للإدخار** : اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للإدخار و هذا يصح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية. لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للإدخار و منها ادخار الطبقة الوسطى و كذلك ادخار الحكومة و القطاع العام.

➤ **الإدخارات تتوجه كلها للاستثمارات** : يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الإدخار يتوجه نحو الاستثمار، و كما قال شومبيتر (**Schumpeter**) فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الإدخار من خلال الائتمان المصرفي.

➤ **قوانين غير واقعية** : أن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك و التي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود التي استندت على قانون تناقص العوائد للأرض و على نظرية مالتوس في السكان ، و قد قللوا من أهمية و إمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد. كما أن السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضوها و أن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان ، و عليه فإن استنتاج الاقتصاديين الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا .

➤ **سياسة التجارة الحرة ضعيفة** : يشير البعض إلى ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة ، و أن مؤسسات المنافسة النامية كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو و تتحول إلى احتكارات. و قد واجه التفكير في السوق الحرة تغييرا جذريا ، فليس هناك بلدا يكون فيه السوق هو السائد ، فحتى في الولايات المتحدة الأمريكية فإن اختيارات السوق تعدل من خلال الاختيار العام و من خلال السياسات النقدية و المالية .

➤ **إهمال النظرية للقطاع العام** : يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي ، و خاصة في البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيين مما يفرض على الحكومة دورا نشطا كوكيل للتنمية في البلدان المذكورة.

## 3.3.2 النظرية الكلاسيكية الحديثة للنمو الاقتصادي:

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (1870) تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور تغير الحدي في التوزيع الكفاء للموارد. وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو مفهوم الرئيس للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من جفونس و مانجر و والراس وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية. وقد ركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند الى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج كما زعم اقتصاديون الكلاسيك. ثم جاء بعد ذلك الفريد مارشال والذي جمع كلا من جانب الطلب وجانب العرض لتحديد التوازن والقيمة كما أضاف إلى أفكار هذه المدرسة العديد من الأفكار المهمة الأخرى

للتحول بعدها إلى ما عرف بالنظرية الكلاسيكية المحدثة . حيث قدم مارشال أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي ، وكذلك استخدم فكره التوازن في حالتي المنافسة التامة والاحتكار، و كذلك فكره توزيع الدخل القومي بين الأجور و الربح و الفائدة ، إضافة إلى إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي و فكرة الوفورات الخارجية. (مدحت القريشي، 2007، صفحة 66)

كان للاكتشاف في الفنون الإنتاجية و الموارد الطبيعية في القرن التاسع أثر كبير على الفكر الاقتصادي حيث ظهرت ملامح في الثلث الأخير من هذا القرن و تمثل ذلك بما يأتي:

- تحقق معدل نمو سريع.
- إمكانية للنمو المستمر باستخدام الفن الإنتاجي المتقدم.
- الأجور الحقيقية فوق مستوى الكفاف.
- معدل الربح المرتفع.
- لم يمثل الربح حصة متزايدة من الدخل القومي.
- تضائل الخوف من فكرة الركود و أجور الكفاف.

و معظم هذه الأفكار تتعارض ما توقعته المدرسة الكلاسيكية، و لذلك بدأت الأفكار الكلاسيكية الجديدة تظهر و التي ترى أن :

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل و حجم الادخار في الاقتصاد أخذ يتلاشى .
- أن السكان لا يتغيرون بأية حال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي .
- أن التقدم التكنولوجي و معرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال .
- أن السكان و رأس المال و الفن الإنتاجي التي تؤثر في معدل النمو تتحدد بواسطة قوى ينظر إليها بصفة عامة أنها خارج مجال علم الاقتصاد .

- التركيز على مشكلات الأجل القصير بالاهتمام بالعلاقة بين الأجزاء المختلفة من الاقتصاد في لحظة زمنية معينة، و استثنى من التحليل قصير الأجل سعر الفائدة يربط الحاضر بالمستقبل .

واستنادا إلى ما سبق، يكون نمط التنمية هو الذي يحقق أكثر كفاءة في استخدام موارد معينة، ففي ظل افتراض وجود عرض معين من عوامل الإنتاج، يمكن إنتاج دخل أكبر في ظروف المنافسة بالقياس إلى الاحتكار لأن المنافسة تحقق توزيعاً أكفأ للموارد. حيث تبرز عملية تكوين رأس المال في المدرسة الكلاسيكية الجديدة كأحد أهم ما جاءت به هذه المدرسة من حيث علاقة ذلك بعملية النمو ، إذا تم الافتراض بإمكانية الاستبدال بين رأس المال و العمل ، و بهذا لم يتم الأخذ بفكرة أن هناك نسبة معينة بين رأس المال و العمل في ظل ظروف زمنية معينة. و هذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل و بذلك تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان . (فليح حسن خلف ، 2006 ، صفحة 128)

وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار، و أن الادخار يتحدد خلال سعر الفائدة و مستوى الدخل ن في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة ( علاقة عكسية ) و بالإنتاجية الحدية لرأس المال ، و من العوامل الأخرى المشجعة لتوسيع الإنتاج هي السكان و التكنولوجيا و التجارة الدولية ، و ان التنمية عملية مستمرة تدريجية و متناغمة و تراكمية، و بخصوص النمو الاقتصادي فإن النظرية تتضمن ثلاثة أفكار رئيسية و هي:

➤ في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفاءة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل، و أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار و معدل الاستثمار ، و يعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال للناتج ، أو معدل منخفض لإنتاجية رأس المال ، وذلك بسبب الفرضية النيوكلاسيكية الخاصة بتناقص عوائد رأس المال.

➤ أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار و الاستثمار ، ذلك لان معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار و الاستثمار و سلبيا مع معدل نمو السكان .

➤ عند وجود تفضيلات معطاة للادخار ( بالنسبة للاستهلاك ) و التكنولوجيا ( دالة الإنتاج ) لدى بلدان العالم، سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة فيما بين  $V/K$  و  $K/L$  بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كمية قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود إلى التباين في معدلات دخول الفرد و مستويات المعيشة بين بلدان العالم المختلفة . (بلواني محمد، 2013، صفحة 191)

#### - نظرية جوزيف شومبيتر Joseph shumpter في النمو الاقتصادي :

وضع الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر نظريته هذه في بداية القرن العشرين و تحديدا في العام 1991م، في نظريته هذه بين شومبيتر أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول تأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضا. و قد ركز شومبيتر في نظريته على تأثير التقدم التكنولوجي و على دور الإدارة أو المنظم و الابتكار في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج و بالتالي زيادة فرص الادخار و من ثم الاستثمار . (علي جدوع الشرفات ، 2010)

و من أهم الأفكار التي خرج بها شومبيتر هي:

➤ أهمية المنظم في النشاط الاقتصادي الذي يختلف عن الرأسمالي في كونه هو الذي يدير المشروع و ليس الرأسمالي الذي ينتهي دوره بتوفير رؤوس الأموال اللازمة للإقامة المشروع.

➤ أعطى أهمية كبيرة للأرباح الاحتكارية لأنها تحفز المنظم على الإبداع و الابتكار بنما عند الكلاسيك الأرباح الاحتكارية تؤثر سلبا على عمل السوق و أنها خروج عن نطاق المنافسة الحرة.

- فرق بين الاختراع (**Invention**) الذي يشير إلى إنجازات العلماء في تطوير السلع و الآلات وطرق الإنتاج و المواد الأولية و بين الابتكار (**Innovation**) الذي يشير إلى جهود المنظمين في استخدام اختراعات العلماء في الإنتاج التجاري لتحقيق الأرباح.
- ربط الاستثمار بالائتمان المصرفي و ليس بالادخار كما فعل الكلاسيك .

و يؤكد شومبيتر أن تقديم منتجات جديدة أو إجراء تحسينات مستمرة على المنتجات الموجودة هي التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، و من ذلك نرى اختلاف شومبيتر عن التقليديين من جهة تمييزه لدوره العوامل التنظيمية في شرح أسباب التغيرات الاقتصادية و تحليلها في ظل ظروف النمو في حين اعتبر التقليديين عملية النمو تراكمية تدريجية. ونجد ان شومبيتر أوقع نفسه في انتقاد كبير بإعطاء المنظم أهمية بالغة في عملية النمو متجاهلا العقبات و العراقيل التي يتعرض لها مثل الزيادة السكانية و تناقص الغلة و غيرها. (آلاء نوري حسين، 2017، 13)

#### - نقد نظرية شومبيتر: و تتمثل في: (مدحت القرشي، 2007، صفحة 71)

رغم أن بعض الكتاب يعربون عن إعجابهم بتحليلات شومبيتر للعملية الرأسمالية إلا أن القليل من الكتاب يقبلون استنتاجاته. ومن أهم الانتقادات الموجهة الى نظريته هي:

- إن كل عملية النمو في نظريه شومبيتر تستند على المبتكر الذي يعتبره شخص مثاليا ، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها. ولهذا فإن نموذج شومبيتر يعتبر غير ملائم للواقع الحالي ، حيث تغير المنظم كما أن الصناعات الآن تقوم بالإفناق على البحوث والتطوير والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر.
- طبقا لشومبيتر فان التنمية الاقتصادية هي نتيجة لعملية دورية ، في حين أن مثل هذه التقلبات ليست الضرورية للتنمية بل كما يقول (Nurkse) أن التنمية تعود إلى التغيرات المستمرة .
- في الوقت الذي يؤكد فيه شومبيتر على أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية إلا أن التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات بل تعتمد أيضا حالة التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية .
- يعطي شومبيتر أهمية كبيرة بنظريته إلى الائتمان المصرفي ولكنه في الأمد الطويل وعندما تزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير فإن الائتمان المصرفي لا يكفي بل هناك حاجة إلى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم والقروض من أسواق رأس المال .

#### 4.3.2 النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي :

يعتبر جون مينار كينز مؤسس المدرسة الكينزية، حيث انطلق في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، واهم ظرف هو أزمة الكساد(الأزمة الاقتصادية العالمية) التي أصابت العالم سنة 1929، و التي من مظاهرها :

- ✓ حدوث كساد في السلع و الخدمات العرض يفوق الطلب.
- ✓ توقف العملية الإنتاجية و بالتالي توقف الاقتصاد.
- ✓ ارتفاع مستويات البطالة.
- ✓ انخفاض مستويات الأسعار. (عبد الله محمد بن مطلق، 2019، صفحة 15)



أنقد كينز آنذاك النظرية الكلاسيكية و قانون ساي القائل بان العرض يخلق الطلب، حيث أكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام و الدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، و أن الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض و ليس العكس كما جاءت به النظرية الكلاسيكية، و اعتبر كين زان قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية .

غير أن كينز اهتم بالاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نموذجه اهتم بكيفية تحديد مستوى الدخل في الآجال القصيرة، حيث توصل في تحليله أن توازن الدخل و الإنتاج في اقتصاد مغلق يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط. (ولد عمري عبد الباسط، 2016، صفحة 27)

وقد حدد كينز العلاقة بين زيادة النفقات و نمو الدخل الوطني، و أطلق على هذه العلاقة مصطلح المضاعف . حددها بالصيغة التالية :

$$M = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{MPS}$$

حيث :

(M) : المضاعف.

(MPC) : الميل الحدي للاستهلاك.

(MPS) : الميل الحدي للادخار.

كما بين كين زان المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار، اي مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح و الميل الحدي للاستهلاك.

$$MPS = 1 - MPC$$

$$MPC = 1 - \frac{1}{M} \quad \text{إذا } M = \frac{1}{1 - MPC}$$

و بمعنى آخر، أن هناك ارتباط بين المضاعف و الميل الحدي للاستهلاك و تتحدد آلية النمو بان الدخل الوطني يتكون من مجموع الدخل الفردية، كما أن الاستثمار في إطار عملية النمو يتحول إلى دخول أيضا تنفق، و يتحول جزء منها إلى دخول جديدة و تكون حصيلة هذه العملية أن الزيادة النقدية في الدخل الوطني تكون أكبر من الاستثمارات التي بدأت بها عملية النمو، ولذا يتم ادخار الجزء الآخر من الدخل و لا يسهم في زيادة الدخل الوطني، مما يشير هذا التحليل إلى أن الدخل النقدي سوف يزداد بمقدار الاستثمارات الموظفة مضروبا بالمضاعف، و يتحدد الأخير بقيمة الميل الحدي للاستهلاك، إذ كلما ارتفعت قيمته زادت قيمة المضاعف.

وتتطلب هذه الآلية توفر طاقات في النشاط الاقتصادي غير مستقلة وكذلك وجود قوة عاملة غير موظفة، بالإضافة إلى تأكيد كينز على ضرورة توجيه النشاط الاقتصادي عن طريق تدخل الدولة، وهذا التدخل مهم للاقتراب من التشغيل الكامل، لأنه لا يمكن أن يحدث تلقائياً عكس ما تصوره الكلاسيك. (ولد عمري عبد الباسط، 2016، صفحة 28)

أما فيما يخص أهم نموذج للنمو الاقتصادي الذي يتبع النظرية الكينزية فهو نموذج هارود-دومار (**Harrod-Domar**). لذلك وجب علينا دراسته باعتباره امتداد للنظرية.

### - نموذج هارود-دومار (Harrod-Domar) للنمو الاقتصادي :

إن أبسط دوال الإنتاج و الأكثر انتشارا و التي استعملت في تحليل النمو الاقتصادي كانت قد طورت على نحو مستقل خلال عقد الأربعينات من القرن العشرين الماضي من قبل الاقتصادي البريطاني روي هارود (**Roy harrod**) والاقتصادي الأمريكي ايفسي دومار (**Evesy Domar**)

لتوضيح العلاقة بين النمو و البطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة و لكن نموذج هارود-دومار كان قد استعمل على نحو واسع في البلدان النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلى العلاقات بين النمو و متطلبات راس المال. (القريشي محمد صالح تركي، 2009، صفحة 23)

حيث انه من بين أساسيات هذا النموذج هو القيام بعملية الاستثمار لان له دور رئيسي في عملية النمو و بهذا الخصوص طرح "هارود" السؤال التالي : ما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار و الاستثمار المخططين؟ أو بعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر للأبد؟ و من جهة أخرى بحث "دومار" الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل. (بلقربوز مصطفى، 2014، صفحة 40)

يفرض هذا النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد راس المال (**K**) بإجمالي الناتج الوطني (**Y**)، و تعرف هذه العلاقة في الأدبيات الاقتصادية و المتمثلة في نسبة راس المال إلى الناتج بمعامل راس المال و نرمز له بالرمز (**k**) حيث :  $k=K/Y$ ، و عليه فان نموذج هارود-دومار يقوم على فرضيات . (ضيف احمد، 2015، صفحة 23)

### - فرضيات النموذج : و تتمثل في مايلي :

- التوازن عند الاستخدام الكامل .
- الاقتصاد المغلق.
- الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا .
- الميل الحدي للادخار ثابت .
- معدل راس المال الناتج  $\frac{K}{y}$  يبقى ثابت .
- المستوى العام للأسعار يبقى ثابت، إضافة إلى ثبات الأسعار، و ثبات أسعار الفائدة. (ريزومي نعيمة. 2016: 159)

- تعتبر هذه الفرضيات ليست ضرورية للحل و لكنها مهمة بالنسبة لعملية التحليل .
- الفرضية الأساسية للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال **K** المستثمر في العملية الإنتاجية، و أن معدل النمو في الناتج  $\frac{\Delta y}{y}$  يعتمد على الميل الحدي للادخار و رمزها  $\frac{\Delta S}{\Delta y}$  و كذا معامل رأس المال على الناتج و رمزها  $\frac{K}{y}$ ، بافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار اي :

$$\frac{\Delta S}{\Delta y} = \frac{S}{y} = s$$

حيث

**S**=معدل الادخار

➤ في حالة التوازن فان الادخار يساوي الاستثمار .

$$S=I \text{ و } i = \frac{I}{Y} \text{ و } I = \Delta K$$

حيث :

**i** = معدل الاستثمار.

**I** = التغير الذي يحصل في تخزين رأس المال

➤ المعامل الحدي لرأس المال على الناتج يساوي **K** أي أن :

$$I = \frac{\Delta K}{K} = k = \frac{I}{\Delta K}$$

ومن هنا نتحصل على :

$$\Delta y = \frac{I}{Y} \text{ أي } \frac{\Delta Y}{Y} = \Delta y \frac{I/Y}{K}$$

و عليه فان معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار أو معدل الادخار مقسوما على المعدل الحدي لرأس المال على الناتج.

$$g = S/K$$

اي :

**g** = معدل نمو الناتج.

**S** = معدل الادخار .

**K** = المعامل الحدي لرأس المال/الناتج. (بلقربوز مصطفى، 2014، صفحة 42)

ولذلك ان معدل نمو الناتج الوطني **g** (معدل النمو الاقتصادي)، يتحدد كما هو مبين من المعادلة طرديا بمعدل الادخار (**s**) و عكسيا بمعامل الحدي لرأس المال. و عليه فان هذا النموذج بين انه من اجل أن تحقق زيادة في النمو الاقتصادي يتطلب زيادة في الادخار و بالتالي زيادة الاستثمار.

و العلاقة الأخيرة هي العلاقة الرئيسية لنموذج هارود-دومار للنمو الاقتصادي، وأساسه أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع و المعدات هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد و الشركات التي من خلالها يمكن تجسيد الاستثمارات الممكنة. (ضيف احمد، 2015، صفحة 24)

- الانتقادات الموجهة لنموذج هارود-دومار : لقد و وجهت العديد من الانتقادات لهذا النموذج منها :

➤ الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، و الذي قد يكون صحيح على المدى القصير و لكنه غير صحيح على المدى المتوسط و الطويل، ونفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال و الناتج، أما افتراض سعر الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة و ثبات مستوى الأسعار.

➤ بالإضافة إلى ذلك فان نموذج هارود-دومار يربط بين النمو والادخار و الذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي، مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف استثمارها على الدخل وحده و لكن على حجم الصادرات أيضاً، و هذا يعني انه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار و من معدل النمو الاقتصادي . (الوليد قسوم الميساوي، 2018، صفحة 57)

### 5.3.2 نظرية النمو الحديثة ( الداخلية ):

إن الأداء الضعيف للنظريات النيو كلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل أدى إلى عدم قبول لنظرية التقليدية ، و في الحقيقة و بالإشارة إلى النظرية التقليدية ليس للاقتصاديات أية خصائص ذاتية بسببها يحدث النمو و يستمر لفترة طويلة . ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه إلى النمو الصفري (**Zero Growth**) ، و على ذلك يعتبر رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ظاهرة مؤقتة تحدث نتيجة للتغيرات التكنولوجية أو أنه عملية التوازن قصيرة الأجل التي تمثل مدخل الاقتصاد إلى توازن طويل الأجل ، لذا لم تكن مفاجئة أ، يفشل هيكل هذه النظرية في إمدادنا بتفسير مقبول للنمو الذي حدث عبر التاريخ للاقتصاديات حول العالم .

فأي زيادة في **GNP** لا يمكن أن تنسب إلى الموائمات قصيرة المدى في رصيد رأس المال أو العمل ينبغي أن نعزوها إلى شيء ثالث سمي بواقى سولو (**Solow Residual**) . و من المقبول بديها أ، هذا المدخل به على الأقل نقيصتين أو عيبين لا يمكن إغفالهما هما :

- باستخدام الإطار النيوكلاسيكي فيكون من المستحيل تحليل محددات التقدم التكنولوجي لأنه مستقل كلياً عن القرارات الاقتصادية.
- النظرية التقليدية الحديثة فشلت في إعطاء تفسير للاختلافات الكبيرة بين الدول التي تستخدم تكنولوجيا متشابهة.

إن التحرر من الوهم الذي غلف النماذج النيو كلاسيكية التقليدية للنمو الاقتصادي إزداد كثافة خلال أواخر الثمانينات و بداية التسعينات ، حيث زادت حدة أزمة ديون العالم الثالث وزادت بوضوح عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول و إن السلوك الشاذ لتدفقات رأس مال العالم الثالث ( من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية ) ساعد على الإمداد بقوة

دافعة لتطوير المنهج الجديد للنمو ، إن مفهوم النمو الداخلي ( و بشكل أبسط نظرية النمو الحديثة ) لم يكتمل كليا كباقي المداخل الأربعة  
ن فنظرية النمو الحديثة تعتبر عنصرا رئيسيا لنظرية التنمية . ( ميشيل تودار، 2006، صفحة 153)

إن نظرية النمو الجديدة توفر إطار نظريا لتحليل النمو الداخلي ، النمو المستمرة للناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج.  
إن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة و كذلك تفسير  
الجزء الأعظم من النمو المتحقق. وباختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي و الذي لم يتم  
تفسيره و الذي يتحدد خارجيا في معدلة النمو لدى (solow) و الذي يعرف بمتبقي (solow) و بافتراضهم بأن الاستثمارات  
الخاصة و العامة في رأس المال البشري و التي تولد وفرة خارجية و تحسين في الانتاجية، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد. إن ظاهرة  
عدم التقاء معدلات دخول الأفراد فيما بين بلدان العالم المختلفة هي التي ألهمت تطور النظرية الجديدة ، و التي تلغي الفرضية المتعلقة  
بتناقص عوائد رأس المال. و قد تبين بأنه في فرضية ثبات العوائد أو تزايد العوائد لا يحدث تقارب في معدلات دخول الأفراد فيما بين  
البلدان. وفي حالة عدم وجود حالة تناقص العوائد على رأس المال فإن الاستثمار يكون مهما جدا للنمو طويل الأمد ، و أن مثل هذا  
النمو يكون داخليا . (مدحت القريشي، 2007، صفحة 79)

و قد ابتداء هذه النماذج الاقتصادية (R.Lucus) في 1988 و (Romer Paul) في 1986. و يفترض نموذج نظرية النمو  
الحديثة وجود وفرة خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشريو التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض (أو معامل رأس المال  
الناتج من الارتفاع)، إن أول اختبار للنظرية الحديثة هو التأكد فيما بين إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدل أسرع من البلدان الغنية، أو  
بعبارة أخرى فيما إذا كانت هناك علاقة سالبة بين نمو الإنتاج و بين المستوى الأولي لمعدل دخل الفرد ، فإذا وجدت مثل هذه العلاقة  
فإنها تشكل تأييدا للنموذج النيوكلاسيكيو بعكسه فإنها تأييد النظرية الحديثة للنمو التي تقول بان الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تميل إلى  
الانخفاض ، وقد تم اختبار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة الآتية :

$$gi = a + bi(ncy)$$

حيث أن: **gi** يمثل معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد **i** لعدد من السنوات

**Pcy**: المستوى الأولي من معدل دخل الفرد.

فإذا وجد بأن المعامل (**bi**) معنوي و سالب فإنه سيكون دليلا على الالتقاء الذي يفترضه النموذج النيوكلاسيكي أي أن البلدان الفقيرة  
تنمو أسرع من البلدان الغنية ، إلا أن الدراسات لم تثبت وجود الالتقاء ، حيث أن المعامل المذكور كان معنويا و موجبا ، مما يشير إلى  
حالة عدم الالتقاء و التباعد ، أي أن البلدان الغنية تستمر بالنمو بمعدلات أسرع من معدلات النمو البلدان الفقيرة.

و بتعزيز موقف النظرية الحديثة إذا وجدنا أن التعليم و كذلك البحث و التطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض مما ينتج عنه  
الاختلاف حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة.

وقبل القفز إلى الاستنتاج برفض النموذج النيوكلاسيكي يجب إن نتذكر بأن استنتاج النموذج المذكور حول الالتقاء بان معدل الادخار و معدل الاستثمار و معدل نمو السكان و التكنولوجيا و كل العوامل المؤثرة التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم، و حيث أن مثل هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن أن يكون هناك التقاء غير مشروط (حتى ولو كان هناك تناقص العوائد لرأس المال) ، بل يمكن ان يكون هناك التقاء مشروطا إذا افترضنا ثبات كل العوامل المؤثرة في نمو دخل الفرد بما فيها نمو السكان و معدل الاستثمار و متغيرات تؤثر إنتاجية العمل مثل التعليم و البحث العلمي و التطوير و التجارة و كذلك متغير غير اقتصادي مثل الاستقرار السياسي ، و إذا وجدنا من تقرير المعادلة المذكورة أعلاه (مضافا إليها المتغيرات المذكورة) بان إشارة المعامل (bi) سالبة فإنها تؤكد فرضية النموذج النيوكلاسيكي ن أي سوف يكون هناك التقاء لمعدلات النمو في البلدان الفقيرة ، و بعكسه إذا كانت إشارة (bi) موجبة فسوف يكون هناك اختلاف في معدلات النمو في البلدان المختلفة ، و تتأيد نظرية النمو الحديثة أي أن التغيرات العديدة المذكورة أعلاه تكون مؤثرة و أنها هي تمنع الإنتاجية الحدية لرأس المال من الانخفاض. و قد أشار (N.Kaldor) إلى حقيقة أنه رغم استمرار تراكم رأس المال و زيادة مقدار رأس المال للفرد خلال الزمن فغن معامل رأس المال الناتج (K/Y) يبقي ثابتا مما يعني ثبات عوائد رأس المال ، يكون تفسير (Kaldor) في تأثير الابتكار لدالة التقدم التكنولوجي و التي تربط معدل نمو الإنتاج للفرد و معدل نمو رأس المال للفرد . (بلواني محمد، 2013، صفحة 202)

#### - نقد النظرية الحديثة (الداخلية): واجهت النظرية الحديثة بعض الانتقادات و أهمها:

أن احد أهم عيوبها هي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية و التي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية، و أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة ، و الهياكل المؤسسية غير كافية و أسواق رأس المال و السلع غير الكاملة ، و بسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير وواسع.

و ختاماً و رغم أن هذه النظرية لا تزال في مراحلها التكوينية فإنها مع ذلك تساهم في توفير فهم أفضل لاختلافات المد في تجربة البلدان المتقدمة و النامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي. (بلواني محمد، 2013، صفحة 202)

## خلاصة الفصل الثاني :

- من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى :
- عرف النمو الاقتصادي على انه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسطة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
  - حظي النمو الاقتصادي بأهمية لما يحققه من مزايا و محاسن للفرد و الدولة .
  - ركزنا في هذا الفصل على خصائص النمو الاقتصادي مع ذكر أهم أنواعه و مقاييسه وصولا المحددات التي يقوم عليها .
  - ذكر أهم المشاكل التي تعترض النمو الاقتصادي من عوائق بيئية و ثقافية و غيرها من المعوقات الأخرى .
  - الوصول إلى أهم الفوائد و التكاليف التي يتجسد عليها النمو الاقتصادي.
  - بعد التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية، وضحنا العلاقة و أوجه الاختلاف بينهما، كما اعتبر مفهوم التنمية أوسع من النمو الاقتصادي لكن يمكن أن يحدث نمو بدون تنمية لكن التنمية لا بد أن يصاحبها النمو .
  - و كظاهرة اقتصادية يحضى النمو بمكانة مرموقة في علم الاقتصاد انطلاقا من أفكار ابن خلدون تبين أن للنمو الاقتصادي تاريخ طويل يمتد من اهتمامات كل من ادم سميث و ريكاردو و مالتوس و غيرهم من المفكرين الكلاسيك حيث اعتبر ادم سميث إن العمل هو مصدر الثروة في حين اعتبر دايفيد ريكاردو أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، أما روبرت مالتوس فقد أكد على أهمية الطلب الفعال في تحديد الإنتاج، كما أن شومبيتر أشار إلى أن حالة الركود التي تهدد سيرورة الاقتصاد يمكن تجنبها إذا توفر الإبداع المستمر.
  - أما النظرية الكينزية فعالجت النمو الاقتصادي من خلال نموذج هارود-دومار حيث اعتبروا بأنه لتحقيق زيادة في النمو الاقتصادي يتطلب زيادة في الادخار بالتالي زيادة في الاستثمار.
  - أما نظريات النمو الحديثة ركزت على قضية التكنولوجيا و تراكم المعرفة و البحث و التطوير و راس المال البشري و تعتبر أهم مصادر النمو و استمراريته في الأجل الطويل و هذا ما يمثل محور عملية النمو .

# الفصل الثالث

دراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على النمو

الاقتصادي في الجزائر (1980-2020)



تمهيد :

يعتبر الاقتصاد القياسي العلم الذي يمكن الباحثين من فهم الظواهر الاقتصادية، وتنمية قدرات المختصين في تنظيم و تصنيف الظواهر العلمية اضافة إلى مساهمته في تطوير الاقتصاد في وقت زمني قصير، لذلك بعد التحليل النظري للسياسة النقدية و النمو الاقتصادي ضمن الفصول السابقة، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى التحليل القياسي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر معتمدين على على شعاع الانحدار الذاتي VAR الذي يعتبر كأداة تجريبية مناسبة لفهم طبيعة تأثير المتغيرات على بعضها البعض و بغية فهم تأثير الصدمات و توقع نتائجها وهذا و هذا ما سنقوم به في دراستنا التطبيقية مع تحديد النموذج و تفسير أهم النتائج .

### 1.3 ملحة حول الاقتصاد القياسي و نماذج الانحدار الذاتي (VAR) :

إن دراسة الظواهر الاقتصادية و تحليلها سواء على المستوى الجزئي أو الكلي يتطلب استخدام مجموعة من الأساليب الرياضية و الإحصائية و النظريات القياسية وفق لنماذج مختلفة تتحدد على حسب الظاهرة المدروسة .

#### 1.1.3 تعريف الاقتصاد القياسي:

أن مصطلح "الاقتصاد القياسي" قد صاغه راجنار فريش (1895-1973) من النرويج ، وهو أحد المؤسسين الرئيسيين الثلاثة لجمعية الاقتصاد القياسي ، والمحرر الأول لمجلة إيكونوميترিকা والفائز المشارك بجائزة نوبل التذكارية الأولى في العلوم الاقتصادية في عام 1969. لذلك من المناسب أن نتقل إلى كلمات فريش في مقدمة العدد الأول من مجلة إيكونوميترিকা لوصف النظام. قد تكون كلمة شرح فيما يتعلق بمصطلح الاقتصاد القياسي بالترتيب. تعريفه مضمن في بيان نطاق مجتمع [الاقتصاد القياسي] ، في القسم الأول من الدستور ، والذي ينص على أن: "مجتمع الاقتصاد القياسي هو مجتمع دولي للنهوض بالنظرية الاقتصادية في علاقتها بالإحصاء والرياضيات هدفها الرئيسي يجب أن يكون لتعزيز الدراسات التي تهدف إلى توحيد النهج النظري الكمي والنهج التجريبي للمشاكل الاقتصادية "ولكن هناك عدة جوانب للنهج الكمي للاقتصاد ، ولا ينبغي الخلط بين أيٍّ من هذه الجوانب ، إذا أخذ في حد ذاته ، مع الاقتصاد القياسي. وبالتالي ، فإن المقاييس الاقتصادية ليست بأي حال من الأحوال ماثلة للإحصاءات الاقتصادية. كما أنها ليست متطابقة مع ما نسميه النظرية الاقتصادية العامة ، على الرغم من أن جزءًا كبيرًا من هذه النظرية له طابع كمي محدد. ولا ينبغي اعتبار الاقتصاد القياسي مترادفًا مع تطبيق الرياضيات على علم الاقتصاد. لقد أوضحت التجربة أن كل من هذه الآراء الثلاثة ، وجهة نظر الإحصاء ، والنظرية الاقتصادية ، والرياضيات ، شرط ضروري ، ولكنه ليس في حد ذاته شرطًا كافيًا لفهم حقيقي للعلاقات الكمية في الحياة الاقتصادية الحديثة. إن توحيد الثلاثة هو الأقوى. وهذا التوحيد هو الذي يشكل الاقتصاد القياسي.

يظل هذا التعريف صالحًا اليوم ، على الرغم من أن بعض المصطلحات قد تطورت إلى حد ما في استخدامها. اليوم نقول أن الاقتصاد القياسي هو الدراسة الموحدة للنماذج الاقتصادية والإحصاءات الرياضية والبيانات الاقتصادية. حيث يوجد في مجال الاقتصاد القياسي أقسام فرعية وتخصصات، تتعلق النظرية الاقتصادية القياسية بتطوير الأدوات والأساليب ودراسة خصائص طرق الاقتصاد القياسي. الاقتصاد

القياسي التطبيقي هو مصطلح يصف تطور النماذج الاقتصادية الكمية وتطبيق أساليب الاقتصاد القياسي على هذه النماذج باستخدام البيانات الاقتصادية (E.hansen, 2021, p. 1).

### 2.1.3 دراسة نماذج الانحدار الذاتي VAR :

يحتوي هذا النوع من النماذج على متغيرات تفسيرية داخلية تمثل قيم لمتغيرات تابعة كمتغيرات طلب التفسيرية، ان نموذج VAR يحلل التباين ووظائف استجابة الصدمات وهو حل مفضل لانه يمنح حلا لمشكلة التزامن ويقدم تفسيراً معقولاً لمدى استجابة الاقتصاد للسياسة النقدية ومن اهم تطبيقاته الامداد بالتنبؤ خاصة في المدى القصير يكتب نموذج على الشكل التالي:

$$Y_t = A_0 + \sum_{i=1}^n A_i Y_{t-i} + \epsilon_t$$

مع  $Y_t = (y_{1t}, y_{2t}, \dots)$ ، ان تقدير نموذج VAR بسلاسل زمنية مستقرة، او بواسطة سلاسل زمنية ساكنة بالفروق، وطريقة التقدير تكون بواسطة المربعات الصغرى وبعد هذه العملية نقوم بالتنبؤ في الفترات القادمة و لتحسينها ندرس علاقات السببية بين المتغيرات موضع الدراسة تعتبر عامل مهم لفهم الظواهر الاقتصادية، بحيث تمكننا من معرفة العلاقة الصحيحة التي تربط بين مختلف المتغيرات.

#### 1.2.1.3 السببية:

إن تحديد العلاقات السببية ما بين المتغيرات الاقتصادية يسمح في العديد من الأحيان بتحديد نوع العلاقة ما بين هذه المتغيرات في المدى القصير، و هذا ما يتيح لنا معلومات تمكننا من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية، و بالتالي أصبحت المعرفة السببية كشرط ضروري لتأسيس جيد للسياسة الاقتصادية ( ) عموماً يمكن القول أن المتغير (x) تسبب في المتغير (y) لو أن تنبؤ قيم (y) عن طريق القيم السابقة للمتغير (x) بالإضافة على القيم السابقة للمتغير (y)، كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير (y) فقط.

لاختيار العلاقات السببية سوف نستعمل الفرضيتين العدميتين التاليتين :

$$H_0 : \begin{cases} \Phi_x = 0 \\ \Phi_y = 0 \end{cases}$$

إذا لم نستطع رفض أي من هاتين الفرضيتين، فإن المتغيرتين المدروستين x و y مستقبلين عن بعضهما البعض، أما إذا تم رفضهما معا فهناك علاقة سببية في الاتجاهين (x بسبب y و y بسبب x).

إذا تم رفض الأولى و قبول الثانية، فإن العلاقة السببية تكون من المتغير x إلى المتغير y ، أما إذا تم قبول الفرضية الأولى و رفض الثانية فإن العلاقة السببية تكون من المتغير y إلى المتغير x.

لاختبار الفرضيات السابقة نحسب إحصائية فيشر وفق ما يلي:

$$F = [ (RSSR - RSSu/d) / [RSSu / (N-k)]$$

حيث:  $RSSR$  = هو مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة المختزلة

$RSSu$  = هو مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة الغير مختزلة

$K$  = عدد معاملات المعادلة الغير مختزلة

$d$  = الفرق بين معاملات المعادلة الغير المختزلة و المعادلة المختزلة

$N$  = عدد المشاهدات المستخدمة لتقدير المعادلة الغير مختزلة

إذا كانت  $F$  أكبر من إحصائية فيشر (**Fisher**) الجدولية: ترفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة سببية، أما إذا كانت  $F$  أصغر من

إحصائية فيشر الجدولية: نقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقات سببية. (بن نافلة نصيرة، 2018، صفحة 206)

### 3.1.3 نماذج أشعة الانحدار الذاتي غير المستقرة :

يمكن تقدير نماذج **VAR** عن طريق المربعات الصغرى **MCO** هذا في حالة المتغيرات المستقرة، أما في حالة عدم استقرار المتغيرات أو

في حالة المتغيرات ذات تكامل متزامن **cointégrée** يجب اللجوء إلى استعمال شكل تصحيح الخطأ (**ECM**) الذي يسمح

بصياغة نموذج يحتوي فقط على متغيرات مستقرة. . صحيح أن المفاضلة تسمح بإعادة الاستقرار لهذه السلاسل الزمنية و لكنها في هذه

الحالة قد تفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل، الأمر الذي يشكل إزعاجا إذا كان اهتمامنا محصورا بالعلاقة

في المدى الطويل. في هذه الحالة يستعمل اختبار التكامل المتزامن الذي أدخل من طرف **granger** (1981) والذي يسمح بدراسة

العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة و المتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف

الذي يمكن أن يظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة. (بن نافلة نصيرة، 2018، صفحة 209)

### 1.3.1.3 تكامل المشترك:

يتم اختبار التكامل المتزامن بمرحلتين أساسيتين في المرحلة الأولى يتم اختبار درجة تكامل المتغيرات وفي المرحلة الثانية يتم تقدير العلاقات في المدى الطويل .

**المرحلة الأولى:** في هذه المرحلة يستعمل اختبار **ADF** للجذور الوحدوية لاختبار ما اذا السلسلة الزمنية مستقرة ام لا.

من اجل اختبار **ADF** نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية بالنسبة لكل متغير مدروس .

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=1}^p \rho_j \Delta X_{t-j} + \epsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=1}^p \rho_j \Delta X_{t-j} + c + \epsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=1}^p \rho_j \Delta X_{t-j} + c + dt + \epsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث **p** عدد التأخرات في النماذج التي تحدد باستعمال معامل **AKAIKE** و **SCHWARZ** و **Xt** التفاضل الأول للمتغير **X**.

المعادلة الأولى تمثل نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى أما الثانية هي نموذج الانحدار الذاتي بوجود ثابت والثالثة وجود اتجاه عام.

يقوم اختبار **ADF** على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية :  $H_0 : \theta_j = 1$

الفرضية البديلة :  $H_1 : |\theta_j| < 1$

و باستعمال طريقة المربعات الصغرى تقدر المعلمة  $\theta_j$  في النماذج 1,2,3 على الترتيب ونحصل على  $|\theta_j| < 1$  التي تخضع لتوزيع ستودنت فإذا كانت  $|\theta_j| > 1$  أكبر من القيم الحرجة الجدولية فانا نقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود جذور وحدوية و بالتالي استقرار السلاسل الزمنية، أما إذا كانت  $|\theta_j| > 1$  اصغر من القيم الحرجة فأننا نرفض الفرضية العدمية و نعتبر السلسلة الزمنية غير مستقرة .

و نموذج (3) إذا قبلنا الفرضية  $|\theta_j| < 1$  وإذا كان معامل الاتجاه يختلف عن معنويا عن الصفر فان السلسلة الزمنية غير مستقرة من نوع **TS**، أما إذا كان لا يختلف معنويا عن الصفر فان السلسلة الزمنية غير مستقرة من نوع **DS** و في الأخير يجب الإشارة إلى أن اختبار **ADF** يتم عبر ثلاث مراحل أساسية و بالتدرج إلا أن اتخاذ قرار الاستقرارية من عدمه يتم على أساس نموذج واحد فقط من النماذج الثلاثة . ، (بن مصطفى عبد القادر، 2010، صفحة 185)

**المرحلة الثانية:** تقوم هذه المرحلة على اختبار **Johanes(1988)** لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وهذا الأشعة المرتبطة بالقيم الحاصلة الأكبر للمصفوفة  $\pi$ ، و يسمح هذا الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن و المسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن و يقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = \Delta 0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + A_P \Delta Y_{t-P} + \sum_{i=1}^p \pi_i Y_{t-1} + \varepsilon$$

حيث أن  $\pi$  المصفوفة تكتب على الشكل التالي :  $\sum_{i=1}^p \pi_i = \pi$

**P:** عدد التأخرات في النموذج.

رتبة المصفوفة  $Rg(\pi p) = r$  و التي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن .

إذا كانت كل عناصر المصفوفة معدومة فان رتبته تساوي الصفر أي انه لا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات .

إذا كانت رتبة المصفوفة  $(r=k)$  معناه أن كل المتغيرات مستقلة ولا يوجد علاقة تكامل متزامن .

إذا كانت رتبة المصفوفة بين  $k-1$  و  $1$  فانه يوجد علاقة تكامل متزامن و يكمن تمثيل نموذج تصحيح الأخطاء .(شبي عبد الرحيم، 2007: 669) (شبي عبد الرحيم، 2007، صفحة 269)

### 2.3.1.3 نموذج تصحيح الخطأ : *Error correction model*

عندما يتم تحويل السلسلة الزمنية من سلسلة غير ساكنة إلى سلسلة ساكنة (هناك عدة طرق و إجراءات لذلك منها: التحويلية اللوغارتمية أو تحويلية الجذر التربيعي و طريقة الفروق للسلاسل ذات الاتجاه العام و السلاسل المتصفة بالتقلبات الموسمية)، فإنها ستفقد معلومات مهمة عن العلاقات التي تربط السلاسل الزمنية محل الدراسة على المدى الطويل و لذلك فقد تم تطوير ما يعرف بأسلوب تصحيح الأخطاء الذي يستلزم وجود خليط من المعلومات في مستواها و في فروقها في نفس المعادلة، إن عملية الاستفادة من المعلومات الموجودة في الانحراف عن علاقة التوازن لسلوكيات المتغيرات، تتم من خلال التكامل المشترك الذي تم التوصل إليه من خلال كل **Engle an GrangerS** (1987) و **Granger** (1981)، حيث ربطوا العلاقة بين التكامل المشترك للسلاسل الزمنية و نماذج تصحيح الأخطاء من خلال بناء نموذج بصورة تصحيح أخطاء من هذه السلاسل.

فإذا كان هناك علاقة التوازن بين المتغيرات التالية:

$$X_{1t} = B_1 + B_2 x_{2t} + B_3 x_{3t} + \dots + B_n x_{nt} + \varepsilon_t$$

فإن الخطأ و الذي يحتوي على معلومات هامة عن الاتجاهات ل  $X_t$  توضحه المعادلة التالية :

$$\hat{\epsilon}_t = X_{1t} - B_1 - B_2 X_{2t} - B_3 X_{3t} - \dots - B_n X_{nt}$$

و منه فإن الخطأ في الفترة السابقة هو :

$$\hat{\epsilon}_{t-1} = x_{t-1} - B_1 - B_2 X_{2t-1} - B_3 X_{3t-1} - \dots - B_n X_{nt-1}$$

و الذي يشير على ما يعرف بعملية تصحيح الأخطاء **Error correctio Mechanism** يعبر عن أثر الاختلالات التي تحدث في مستويات المتغيرات  $X_{nt}$ .

### 4.1.3 تحليل الاستجابة الدفعية impulse response و تحليل مكونات التباين :

#### 1.4.1.3 تحليل الاستجابة الدفعية impulse response

يكمن أهم استعمال لنماذج **VAR** في تحليل الاستجابة الدفعية، إذ تعبر هذه الأخيرة عن تأثير أي تغير (صدمة) يحدث في واحد من البواقي (حد الخطأ) على القيم الحالية و المستقبلية للمتغيرات التابعة، فحدوث صدمة في أحد بواقي متغير ما يمكن أن يؤثر مباشرة في قيمة هذا المتغير، غير أن هذا التأثير سينتقل إلى المتغيرات الأخرى عن طريق هيكل ديناميكية النماذج **VAR**.

#### 2.4.1.3 تحليل مكونات التباين :

إن تحليل مكونات التباين تقيس الأهمية النسبية للمتغير في تفسير تباين أخطاء التنبؤ للمتغيرات في النموذج محل الدراسة، وبعبارة أخرى فهي تعكس المساهمة النسبية للتغير في متغير ما في تفسير التغيرات الأخرى كل على حدة . (بن نافلة نصيرة، 2018، صفحة 218)

### 2.3 دراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2020):

بعدها قمنا سابقا بالتطرق إلى الدراسة النظرية لنماذج الانحدار الذاتي فأنا سنحاول في هذا المبحث القيام بدراسة تطبيقية وذلك من اجل معرفة مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري و ذلك من خلال الاعتماد على أداتين من أدوات السياسة النقدية المتمثلة في معدل الكتلة النقدية و معدل إعادة الخصم وذلك استنادا إلى سلسلة من السلاسل السنوية الممتدة من 1980 الى 2020. أما النتائج فقد تم التوصل إليها عن طريق **Eviews 12**.

**1.2.3 نموذج الدراسة:**

يعد نموذج الانحدار الذاتي **VAR** من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تم في هذا النموذج كتابة الناتج الداخلي الخام **GDP** كمتغير تابع أما الكتلة النقدية **M2** و معدل اعادة الخصم **TR** كمتغيرات مستقلة .

**2.2.3 متغيرات الدراسة :**

سنحاول فيما يلي التعريف بمتغيرات الدراسة المتحصل عليها من المصادر المتمثلة في النشرات السنوية الصادرة عن الهيئات الرسمية ذات الاختصاص (كالبنك العالمي و البنك الأفريقي وتقاير بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات ) و تتمثل هذه المتغيرات في :

➤ **معدل النمو CROISS**: عبارة عن جميع السلع و الخدمات المنتجة في دولة ما، خلال فترة زمنية محددة و يستخدم معدل النمو الاقتصادي لقياس الصحة المقارنة للاقتصاد بمرور الوقت حيث ان التغير في الناتج المحلي هو المؤشر الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي .

➤ **الكتلة النقدية M2** : بالمعنى الواسع تمثل مجموع كمية النقد المتداولة في اقتصاد معين ووقت معين وتتكون من التحصيلات النقدية و الإيداعات البنكية وأشباه النقود .

➤ **معدا إعادة الخصم TR**: يعرف على انه السعر الذي تتنازل عنه البنوك التجارية للبنك المركزي لقاء إعادة خصم مالمديها من أوراق تجارية.

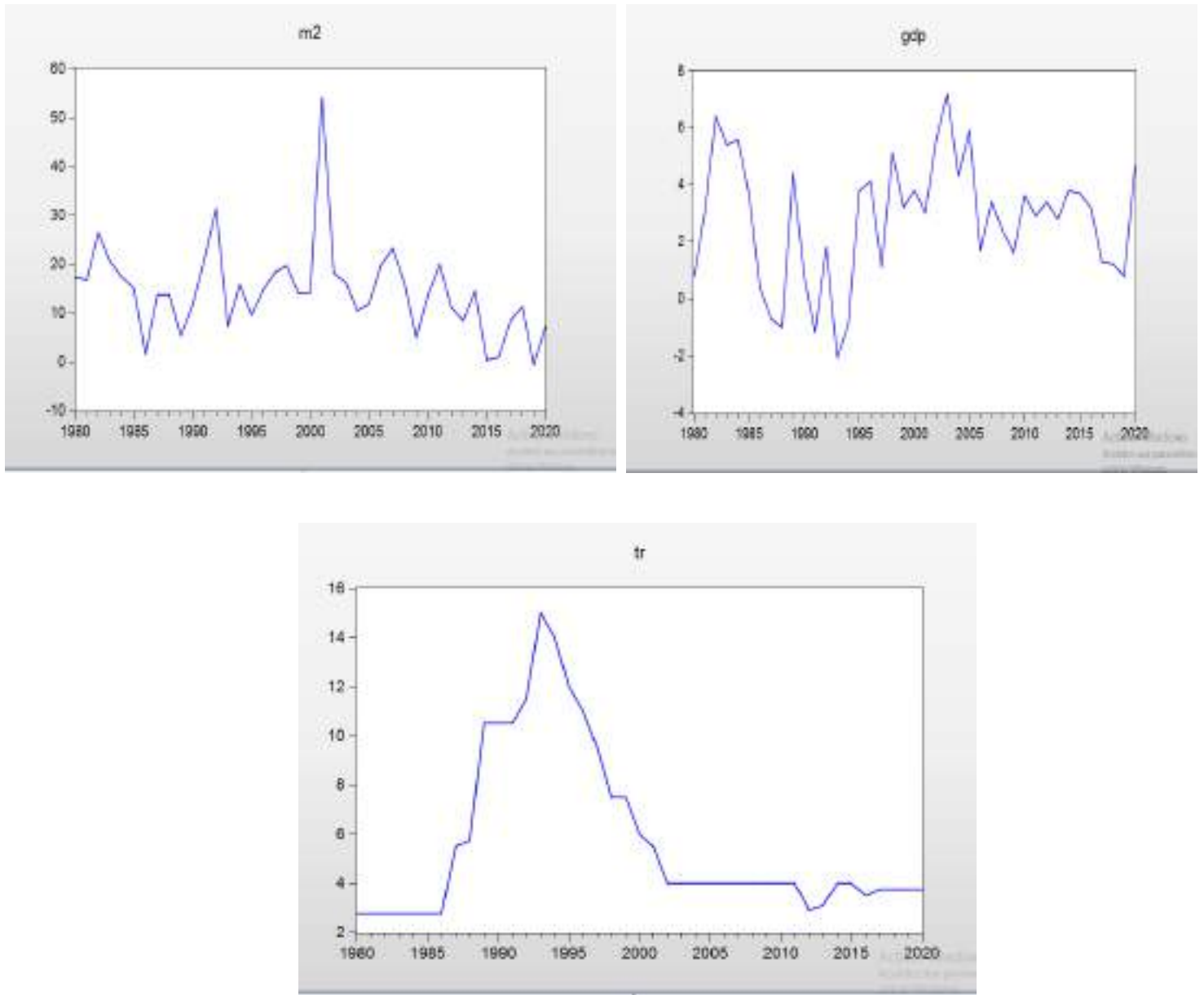
**3.2.3 تقديم و تفسير نتائج الاختبارات :**

سنقوم في هذا المبحث بتقديم و تفسير مختلف النتائج جراء تطبيق نموذج الانحدار الذاتي باستخدام برنامج **EViews 12** .

**1.3.2.3 تطور متغيرات الدراسة :**

وفيمالي سنتطرق لمختلف تطورات متغيرات الدراسة خلال 1980-2020 و الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم 12 منحنى بياني لمختلف متغيرات الدراسة



(مخرجات برنامج Eviews12)



## - تحليل منحني معدل النمو:

شهد معدل النمو ارتفاع خلال فترة الثمانينات وصل الى أقصاه سنة 1982 إلى حدود 6.4% ولكن بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 أصبحت معدلات النمو تتسم بالسلبية، لتعود بعد ذلك للارتفاع بعدما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من 1989-1990 ولكن سرعان عادت للانخفاض من 1991 إلى 1994 وذلك راجع الى انخفاض إيرادات المحروقات .

أما خلال السنوات 2000-2014 شهدت الجزائر معدلات نمو ايجابية ويرجع ذلك بالأساس إلى الطفرة المسجلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية بالإضافة إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي .

ثم انخفض سنة 2015 وقدر ب 78 % ليصل إلى 1.3 % سنة 2017 ويرجع ذلك إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية من 105.90 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 52.87 دولار للبرميل سنة 2017-2018 وإتباع الدولة سياسة تقشفية وهو ما انعكس سلبا على النمو الاقتصادي. و كذلك نفس الشيء لسنة 2019 فقد انخفض الناتج الداخلي الخام بنسبة كبيرة في أعقاب الانخفاضات الحادة في أسعار قطاع المحروقات ككل . مشيرا إلى أن ما زاد من حدة هذا التراجع "المحسوس" هي الأزمة الصحية العالمية (كوفيد-19).

## - تحليل منحني معدل الكتلة النقدية :

شهدت نسب معدلات الكتلة النقدية ارتفاعا كبيرا خلال فترة الثمانينات كون هذه الفترة تميزت بعدم وجود سياسة نقدية واضحة ،لتراجع النسب سنة 1989 وهي سنة بداية الإصلاحات المصرفية في الجزائر .

استمرت الكتلة النقدية بالانخفاض و الارتفاع خلال السنوات 1990-2000 وهذا بسبب قانون النقد و القرض 90-10 و سبب تطبيق سياسة توسعية و إلى زيادة عرض السيولة في ودائع الأعوان الاقتصاديين في البنوك.

بعدها انخفضت النسب على التوالي خلال السنوات 2002-2005 وهذا بسبب التراجع الإيجابي للتوسع النقدي .

لتعود النسب للارتفاع سنتي 2006 و 2007 وذلك راجع إلى البرنامج الخماسي التكميلي الممتد بين (2005-2009).

لتراجع المعدلات مرة أخرى سنة 2009 وهذا راجع إلى تأثير أسعار البترول خلال الأزمة المالية العالمية ثم ارتفعت خلال السنوات 2010 و 2011 تزامنا مع برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) . نلاحظ أن الأزمة النفطية في 2014 أثرت بشكل كبير على الوضع النقدي في الجزائر، إذ سجل معدل نمو الكتلة النقدية **M2** ادني قيمة له خلال السنتين 2015-2016 مقارنة بالارتفاع الذي عرفته هذه القيمة في السنوات السابقة التوالي كما ارتفعت معدلات نمو الكتلة النقدية **M2** سنة 2017 و سنة 2018، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية مما أدى إلى ارتفاع حجم الأصول الخارجية والتي تعتبر المؤشر الرئيسي في الكتلة النقدية **M1** وبالتالي **M2**. ثم الانخفاض بنسبة كبيرة سنة 2019 في معدلات الكتلة النقدية و هذا بسبب جائحة كورونا التي مست الاقتصاد ككل وبعدها التحسن في السيولة المالية المسجل بنهاية 2020، "ثمرة إجراءات السياسة النقدية التي أقرها بنك الجزائر في مجال خفض نسبة

الاحتياطات الإلزامية ورفع الحد الأدنى لإعادة تمويل السندات العمومية القابلة للتفاوض وتمديد مدة إعادة التمويل من سبعة أيام إلى شهر والتلبية الكاملة لطلبات إعادة تمويل البنوك.

- تحليل منحني معدل إعادة الخصم:

لقد بقي معدل إعادة الخصم ثابت خلال فترة الثمانينات عند نسبة 2.75% ليرتفع ابتداء من سنة 1986 نتيجة صدور قانون النقد والقرض إلى غاية 2001، ليشهد بعدها انخفاضات متتالية ليستقر بعد ذلك عند 4% عند 2015 ثم يتراجع بنسبة قليلة و يستقر في 3.75% إلى يومنا هذا.

2.3.2.3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

تجنباً للتقدير الزائف للنموذج يتوجب علينا إجراء اختبارات السكون للتأكد من أن البيانات ساكنة و خالية من جذر الوحدة، لذلك سيتم اختبار (ADF) لديكي فولر **Dickey Fuller Augments** و للتأكد أكثر سيتم أيضا تطبيق اختبار (pp) لفيلبس براون **Philips-Perron** على أساس كل من المستوى **Level** و الفرق الأول **1stDifference**.

حيث أن اختبار (ADF) هو الأكثر ملائمة لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية و لتطبيقه على سلسلة المتغيرات نقوم بتقدير النماذج القاعدية الثلاث لكل سلسلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO).

بحيث يقوم هذا الاختبار على أساس :

- إذا كانت  $T\text{tab} < t\phi_j$  : نقبل فرضية العدم (H0): أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، ذلك لوجود جذر أحادي.
- إذا كانت  $T\text{tab} > t\phi_j$  : نرفض فرضية العدم (H0): أي أن السلسلة الزمنية مستقرة، لا يوجد بها جذر أحادي.

- تقدير سلسلة معدل النمو : قمنا بالاختبار فكانت النتيجة كالتالي:

جدول رقم 4 نتائج اختبار (ADF) على سلسلة النمو الاقتصادي

Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.568749	0.0479
Test critical values:		
1% level	-4.252879	
5% level	-3.548490	
10% level	-3.207094	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

(مخرجات برنامج Eviews12)

لدينا الإحصائية المحسوبة (-3.568749) أكبر من الإحصائية الجدولية -4.252879 و

-3.548490 و -3.207094 عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10% على التوالي وبالتالي نقبل فرضية العدم اي وجود أحادي في سلسلة النمو الاقتصادي .

جدول رقم 5 نتائج كل من الاختبارين (ADF) و (PP)

PP				ADF				
T.statistic	الفروق الاولى	T.statistic	عند المستوى level	T.statistic	الفروق الاولى	T.statistic	عند المستوى level	
المحسوبة		المحسوبة		المحسوبة		المحسوبة		
-	-	-3.526609	-	-3.533083	-	-3.526609	-3.923909	<b>Gdp</b>
3.529758	9.492075		4.029357		6.107238			
-3.529758	-	-3.526609	-	-3.557559	-	-3.526609	-	<b>M2</b>
	25.17458		5.220578		3.845102		5.220578	
-3.529758	-	-3.526609	-	-3.529758	-	-3.548490	-	<b>Tr</b>
	5.194006		1.756197		5.152739		4.971068	

(من اعداد الطالبين)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ليست كل السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى **level**، في كل من اختبار **ADF** و **PP** وذلك لان كل من معدل الكتلة النقدية كان مستقرين عند المستوى (عند معنوية 5%) إلا أن معدل إعادة الخصم كان غير مستقر، لهذا قمنا بتطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى و خلصنا إلا أن السلاسل الزمنية مستقرة في الدرجة الأولى في كل من الاختبارين **ADF** و **PP** و يتم الحكم على استقرار المتغيرات من خلال المقارنة بين القيمة المحسوبة **T** و القيمة الجدولية، انطلاقا من فرضية العدم التي تفرض عدم استقرارية المتغيرات و عليه بما أن السلاسل الزمنية كلها مستقرة في نفس الدرجة (الدرجة الأولى)، فان شرط التكامل المتزامن قد تحقق، أي معنى أن السلاسل الزمنية تعد متكاملة من الدرجة الأولى.

## 2-3-2 تقدير نموذج النمو:

بعد التطرق لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية على مجموعة متغيرات الدراسة، نقوم بتحديد الشكل الرياضي للنموذج إذ يعد من أولى و أهم مراحل بناء النموذج القياسي .

بحيث يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج من خلال الدالة التالية :

$$GDP = F(M2, TR)$$

$$GDP = C + M2 + TR + u$$

أي

المتغير التابع : معدل النمو والذي يقاس ب (GDP) الناتج الداخلي الخام .

المتغيرات المستقلة : اعادة الخصم TR ، الكتلة النقدية M2.

حيث تمثل :

C : الثابت

U : البواقي

### - اختبار فترة الإبطاء المثلى :

لتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى تستخدم عدة معايير أهمها معيار (AIC) ، معيار (SC) ، معيار (LR) ، معيار (FPE) ومعيار (HQ) ، ويتم الحصول على هذه المعايير من خلال تحديد درجة تأخير نموذج الانحدار الذاتي (VAR). ونتائج هذا الاختبار أشارت إلى فترتين (2) للتباطؤ الزمني كما هو موضح في الجدول التالي:

### جدول رقم 6 اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria  
 Endogenous variables: GDP M2 TR  
 Exogenous variables: C  
 Date: 06/19/21 Time: 20:54  
 Sample: 1980 2020  
 Included observations: 38

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-318.7588	NA	4541.808	16.93468	17.08306	16.98057
1	-274.2199	79.70115	701.2924	15.08421	15.58134*	15.24820*
2	-263.6703	17.21258*	653.1318*	14.98265*	15.88763	15.30463
3	-260.5889	4.543881	914.5733	15.29405	16.68688	15.75403

\* indicates lag order selected by the criterion  
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
 FPE: Final prediction error  
 AIC: Akaike information criterion  
 SC: Schwarz information criterion  
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

( مخرجات برنامج Eviews12 )

0،1،2،3 تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني

**LR** : تدل على نسبة الإمكان .

**FPE** : تدل على معيار خطأ التنبؤ النهائي .

**AIC** : تدل على معيار أكايك .

**SC** : تدل على معيار شوارترز .

**HQ** : تدل على معيار هانان-كوين .

### - اختبار Granger للسببية :

قبل تقدير نتائج النموذج القياسي نستعرض العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة باستعمال اختبار **Granger** للسببية وذلك حسب الفرضيتين التاليتين:

$M2 : H_0$  لا تسبب **GDP** بمفهوم **Granger (Ft)Fc**

$M2 : H_1$  تسبب **GDP** بمفهوم **Granger (Ft)Fc**

و كذلك يتم تحديد السببية من عدمها بناء على معنوية النموذج فاذا كانت الاحتمالية اقل من 5%، هنا نرفض  $H_0$ ، وذلك يعني وجود سببية حسب جرانجر كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم 7 نتائج اختبار السببية لجرانجر بين معدل النمو و كل من معدل الكتلة النقدية و معدل اعادة

الخصم

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 06/19/21 Time: 20:59			
Sample: 1980 2020			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
M2 does not Granger Cause GDP	39	1.59218	0.2183
GDP does not Granger Cause M2		0.10159	0.9037
TR does not Granger Cause GDP	39	4.11531	0.0251
GDP does not Granger Cause TR		3.82644	0.0317
TR does not Granger Cause M2	39	1.03064	0.3677
M2 does not Granger Cause TR		0.04936	0.9519

(مخرجات برنامج Eviews12)

بالنسبة للمتغيرين M2 و GDP :

نقبل فرضية العدم أي أن الكتلة النقدية لا تتأثر في معدل النمو و معدل النمو لا يؤثر في الكتلة النقدية و ذلك لان قيمة  $F$  لإحصائية  $F$  اكبر من 0.05 كما هو مبين في الجدول أعلاه .

بالنسبة للمتغيرين TR و GDP :

نرفض فرضية العدم أي أن معدل إعادة الخصم يؤثر في معدل النمو و معدل النمو يؤثر في معدل إعادة الخصم و ذلك لان قيمة  $F$  لإحصائية  $F$  اصغر من 0.05 كما هو مبين في الجدول أعلاه .

- دراسة علاقة التكامل المتزامن :

كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى ، مما يعني يمكن اختبار وجود علاقة فيما بين المتغيرات في المدى الطويل، من خلال اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن **Johanson**، وفق فرضية العدم ( $H_0$ ) التي ترفض بانه لا يوجد متجهات تكامل متزامن في النموذج و الذي تظهر نتائجه كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم 8 نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن - نتائج اختبار الاثر -

Date: 06/19/21 Time: 21:19  
Sample (adjusted): 1982 2020  
Included observations: 39 after adjustments  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: GDP M2 TR  
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.596112	51.40956	29.79707	0.0001
At most 1 *	0.278188	16.05146	15.49471	0.0412
At most 2	0.082025	3.337832	3.841466	0.0677

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

(مخرجات برنامج Eviews12)

(\*): تدل على رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 5% .

**None** : عدم وجود تكامل متزامن .

**Atmost 1** : وجود متجه واحد على الأكثر .

**Atmost2** : وجود متجهين على الأكثر .

نتائج اختبار الأثر الموضحة في الجدول السابق تؤدي بنا إلى رفض الفرضية الصفرية **H0** أي لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أكبر من القيمة الجدولة لها عند مستوى معنوية 5% .

وهذا يعني أن مؤشر النمو متكامل تكامل مشترك مع المتغيرات المستقلة معدل سعر الخصم و الكتلة النقدية و عدد أشعة التكامل هو 2. مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات محل الدراسة .

### - تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM :

بما أن هناك علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرات هذا يسمح لنا بإجراء اختبار **VECM** ومن النتائج المتحصل عليها من خلال اختبار **Eviews12** تظهر نتائج التقدير التالية :

### جدول رقم 9 نتائج تقدير النموذج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Date: 06/19/21 Time: 21:35				
Sample (adjusted): 1983 2020				
Included observations: 38 after adjustments				
D(GDP) = C(1)*( GDP(-1) - 0.13929407618*M2(-1) + 0.351320793303*TR(-1) - 2.83574214704 ) + C(2)*D(GDP(-1)) + C(3)*D(GDP(-2)) + C(4)*D(M2(-1)) + C(5)*D(M2(-2)) + C(6)*D(TR(-1)) + C(7)*D(TR(-2)) + C(8)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.903488	0.310662	-2.908267	0.0068
C(2)	0.129896	0.233731	0.555751	0.5825
C(3)	0.139802	0.182245	0.767112	0.4490
C(4)	-0.079004	0.043644	-1.810195	0.0803
C(5)	-0.013277	0.037425	-0.354747	0.7253
C(6)	-0.537153	0.257399	-2.086854	0.0455
C(7)	0.170201	0.262853	0.647514	0.5222
C(8)	-0.067542	0.318240	-0.212234	0.8334
R-squared	0.447407	Mean dependent var	-0.044737	
Adjusted R-squared	0.318469	S.D. dependent var	2.371760	
S.E. of regression	1.958004	Akaike info criterion	4.366392	
Sum squared resid	115.0134	Schwarz criterion	4.711147	
Log likelihood	-74.96144	Hannan-Quinn criter.	4.489053	
F-statistic	3.469932	Durbin-Watson stat	2.090290	
Prob(F-statistic)	0.007672			

(مخرجات برنامج Eviews12)

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل تصحيح الخطأ (1)C سالب و معنوي لان احتمالاه اصغر من 5% و هو يمثل قوة الرجوع نحو توازن الآجال الطويلة، و الذي يعني أن الانحراف عن التوازن يصحح كل سنة بمقدار 90.34%، و بالتالي قبول نموذج تصحيح الخطأ والتأكد من وجود علاقة تكامل متزامن ما بين متغيرات الدراسة.

كما تحصلنا على معادلة تصحيح الخطأ التالية :

$$D(GDP)=-0.903488*GDP(-1)-0.13929407618*M2+0.351320793303*TR(-1)-2.83574214704+0.129896*D(GDP(-1))+0.139802*D(GDP(-2))-0.079004*D(M2(-1))-0.013277*D(M2(-2))-0.537153*D(TR(-1))+0.170201*D(TR(-2))-0.067542$$

$$D(M2)=3.845586*(GDP(-1)-0.13929407618*M2(-1)+0.351320793303*TR(-1)-2.83574214704-3.115115*D(GDP(-1))-1.984018*D(GDP(-2))-0.166435*D(M2(-1))-0.083101*D(M2(-2))-0.321891*D(TR(-1))+0.955179*D(TR(-2))-0.771791$$

$$D(TR)=-0.305491*(GDP(-1)-0.13929407618*M2(-1)+0.351320793303*TR(-1)-2.83574214704+0.170359*D(GDP(-1))-0.053912*D(GDP(-2))-0.034739*D(M2(-1))-0.003144*D(M2(-2))+0.114529*D(TR(-1))+0.147485*D(TR(-2))+0.13392$$

### - تقدير النموذج :

كانت نتائج التقدير وفق الجدول التالي:

### جدول رقم 10 نتائج تقدير النموذج لمعدل النمو

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 06/19/21 Time: 21:38				
Sample: 1980 2020				
Included observations: 41				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.765173	0.774244	4.863035	0.0000
M2	0.037981	0.034496	1.101033	0.2778
TR	-0.268667	0.093557	-2.871693	0.0066
R-squared	0.192925	Mean dependent var	2.780259	
Adjusted R-squared	0.150448	S.D. dependent var	2.212700	
S.E. of regression	2.039471	Akaike info criterion	4.333614	
Sum squared resid	158.0589	Schwarz criterion	4.458997	
Log likelihood	-85.83909	Hannan-Quinn criter.	4.379272	
F-statistic	4.541816	Durbin-Watson stat	1.474988	
Prob(F-statistic)	0.017036			

(مخرجات برنامج Eviews12)



وفقا للنتائج أعلاه كانت نتائج تقدير النموذج لمعدل النمو على النحو التالي :

$$\text{GDP} = 3.76517309544 + 0.0379812835574\text{M2} - 0.268666616831\text{TR}$$

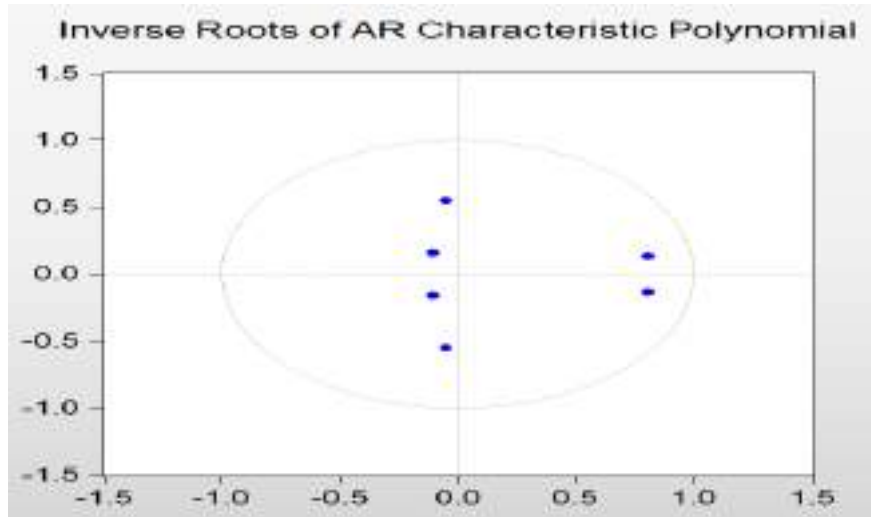
نلاحظ من نتائج تقدير النموذج أن معدل النمو له علاقة طردية مع معدل الكتلة النقدية أي كلما تزيد الكتلة النقدية في المجتمع ب 1% يزيد معها معدل النمو 0.037% و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية أي كلما زادت الكتلة النقدية زادت البرامج التنموية، الأمر الذي يرفع من معدلات النمو في آخر المطاف ،أما بالنسبة لمعدل إعادة الخصم فهناك علاقة عكسية بينه وبين معدل النمو أي كلما ارتفع معدل إعادة الخصم ب 1% انخفض معدل النمو ب 0.26% أي أن ارتفاع معدل إعادة الخصم يؤدي إلى خفض المعروض النقدي في المجتمع و بالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .

كما نلاحظ من خلال معامل التحديد  $R^2$  أن معدل الكتلة النقدية و معدل إعادة الخصم يؤثران على معدل النمو بنسبة صغيرة جدا وهي 19% أي أن المتغيرات المفسرة تتحكم في 19% من تغيرات معدل النمو ،أما نسبة 81% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و المتمثلة في حد الخطأ.

#### - دراسة استقرارية النموذج من الناحية الإحصائية :

حين يكون النموذج مستقرا عموما فلا بد أن تكون متغيراته تشكل نظاما ديناميكيا مستقرا، و لهذا يجب أن تكون جذور كثير الحدود المميزة لهذا النموذج تقع داخل دائرة الوحدة ،فيما معناه ان جميع المعاملات اصغر من الواحد،حيث أن نتائج هذا الاختبار كانت موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم 13 اختبار استقرار النموذج



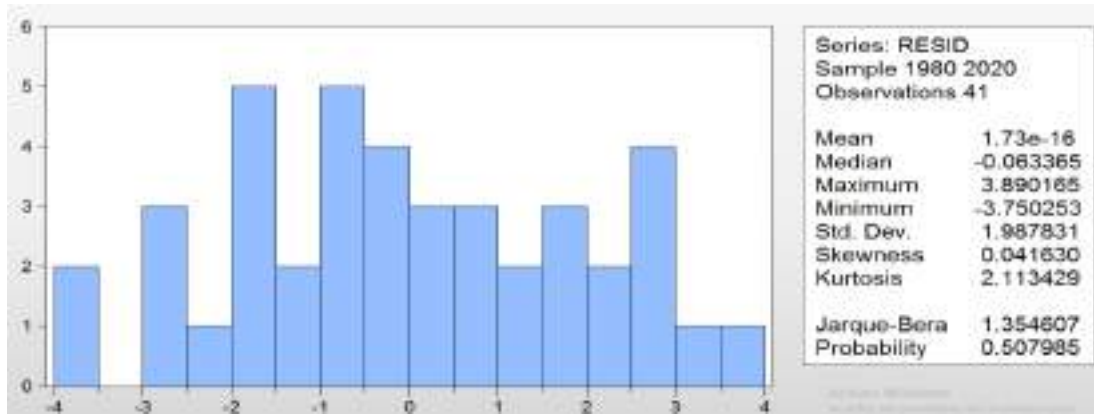
(مخرجات برنامج Eviews 12)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن النموذج مستقر عموماً لأن جذور كثير الحدود المميزة لهذا النموذج تقع داخل دائرة الوحدة، فيما معناه أن جميع المعاملات أصغر من الواحد مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين .

### - اختبار فحص بواقي النموذج (Normality-test)

نفسر في هذا اختبارات التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج بهدف التأكد إذا ما كانت سلسلة البواقي تحمل خصائص التوزيع الطبيعي .

### شكل رقم 14 اختبار فحص بواقي النموذج (Normality-Test)



(مخرجات برنامج Eviews 12)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه نستنتج أن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية و بالتالي سوف نقبل فرضية العدم (البواقي تتبع توزيع طبيعي).

### - اختبار ثبات تباين الأخطاء :

لاختبار عدم تجانس تباين الأخطاء للنموذج نقوم باختبار ARCH، فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية نقبل بتجانس التباين لحدود الأخطاء في النموذج أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء . كما هو موضح في الشكل التالي:

### جدول رقم 11 اختبار ثبت تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.202003	Prob. F(1,38)	0.1461
Obs*R-squared	2.190939	Prob. Chi-Square(1)	0.1388

(مخرجات برنامج Eviews12)

– الدراسة الديناميكية :

تتم من خلال استخدام استجابة الدفعة **impulse respons** من اجل دراسة استجابة المتغيرات المختلفة لأي صدمات وكيف سينعكس ذلك على تفسيرها لأحد المتغيرات يكون ذلك في شكل رسومات. و أيضا عن طريق استخدام تفكك التباين **variance decomposition** من اجل معرفة تأثير المتغيرات على بعضها البعض حسب حاجة الدراسة، حيث عند توزيع التباين على المتغيرات المختلفة تكون النتائج في شكل جدول يوضح التأثيرات في الفترات المختلفة .

– تحليل تباين خطأ التنبؤ :

يستخدم هذا الاختبار من اجل معرفة مقدار نسبة التنبؤ أي تلاين الخطأ الذي يفسر بالصدمات في المتغير نفسه أو المقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، و المقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى و عند استخدامنا للنموذج تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي :

جدول رقم 12 تحليل تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو

Variance Decomposition of GDP:				
Period	S.E.	GDP	M2	TR
1	1.874033	100.0000	0.000000	0.000000
2	2.194822	82.85573	1.374683	15.76959
3	2.338959	74.40884	9.893826	15.69734
4	2.390646	75.18388	9.568976	15.24715
5	2.419395	75.48624	9.347095	15.16667
6	2.429651	75.17141	9.682459	15.14614
7	2.433179	75.03299	9.864752	15.10226
8	2.434032	75.01204	9.878924	15.10904
9	2.434524	74.98187	9.886400	15.13173
10	2.435519	74.94491	9.890002	15.16509

(مخرجات برنامج Eviews12)

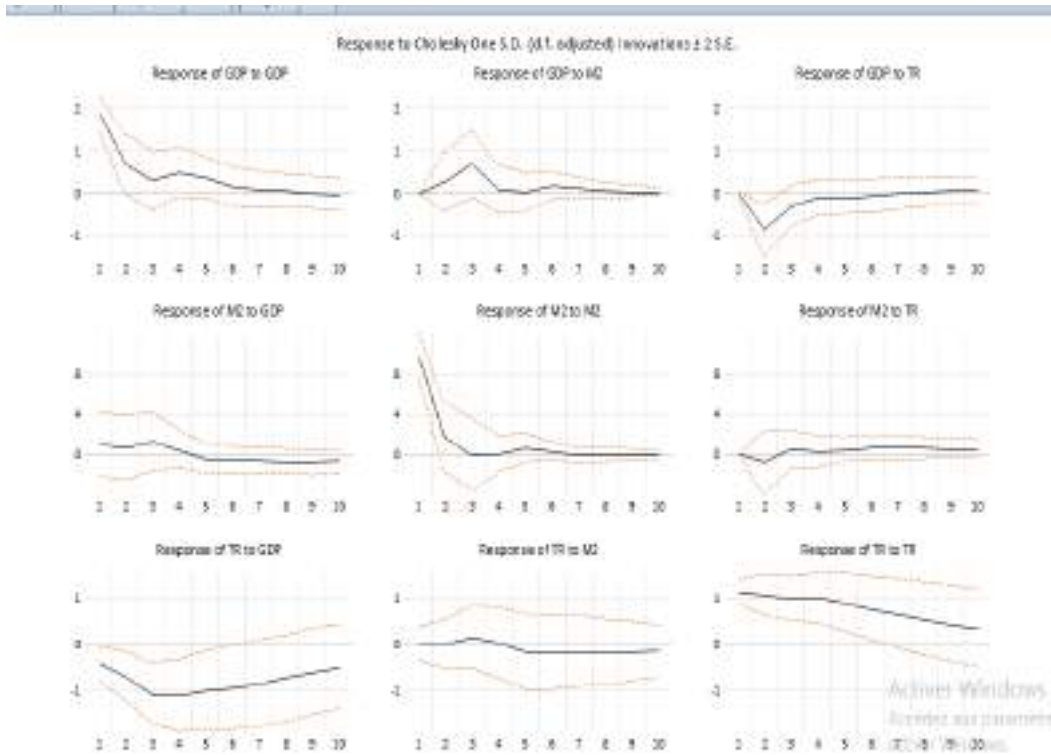
نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو خلال الفترة الأولى يغطي نفسه 100% ثم تبدأ هذه النسبة بالانخفاض تدريجيا ابتداء من الفترة الثانية حتى وصلت إلى 74.94% في السنة العاشرة بمعنى مقدار التغير الذي يخص المتغيرات الأخرى يقدر ب 20.60% و عليه فالمساهمة الأكبر لتقلبات معدل النمو فهي ترجع إلى معدل إعادة الخصم بنسبة 15.16% ثم معدل الكتلة النقدية بنسبة 9.89% .

فالكتلة النقدية تفسر في الفترة الثانية و الثالثة بنسبة 1.37% و 9.89% على الترتيب من خطأ التنبؤ في معدل النمو، وهذه التفسيرات هي ضئيلة لتتخفف بعد ذلك خلال الفترات الرابعة و الخامسة، ثم ارتفعت بعد ذلك بنسبة ضئيلة حتى وصلت للفترة العاشرة بنسبة 9.89% من خطأ التنبؤ في معدل النمو فهي تحتل المرتبة الثانية من حيث تفسير خطأ التنبؤ في معدل النمو في الفترة الأخيرة .

أما بالنسبة لمعدل إعادة الخصم يفسر في الفترة الثانية و الثالثة بنسبة 15.76% و 15.69% على الترتيب من خطأ التنبؤ في معدل النمو و بعدها انخفضت النسب انخفاضاً ضئيلاً حتى وصلت للفترة العاشرة بنسبة 15.16% من خطأ التنبؤ في معدل النمو و هو يحتل المرتبة الأولى من حيث تفسير خطأ التنبؤ في معدل النمو في الفترة الأخيرة .

### - تحليل الصدمات و دوال الاستجابة :

شكل رقم 15 تحليل الصدمات ودوال الاستجابة



(مخرجات برنامج Eviews12)

ومن خلال تحليلنا للشكل البياني لهذه الدوال خرجنا بالملاحظات التالية :

#### 1- مدى استجابة الناتج الداخلي الخام لمعدل الكتلة النقدية :

نلاحظ أن استجابة الناتج الداخلي الخام لمعدل الكتلة النقدية كان إيجابياً من الفترة الأولى حتى الفترة الرابعة ثم تحول إلى تأثير سلبي خلال الفترة الخامسة ثم استعاد تأثيره الإيجابي خلال الفترة السادسة لينعدم بعد ذلك حتى نهاية الفترة .

**2 - مدى استجابة الناتج الداخلي الخام لمعدل إعادة الخصم :**

نلاحظ أن استجابة الناتج الداخلي الخام لمعدل إعادة الخصم كان سلبي من الفترة الأولى إلى الفترة السادسة ثم تحول إلى تأثير ايجابي ولكن بنسبة ضعيفة جدا من الفترة الثامنة حتى نهاية الفترة.

## خلاصة الفصل الثالث :

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لتبيان الأثر الذي تتركه أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020 وذلك بإتباع منهجية الاقتصادي القياسي حيث تم تحديد متغيرات النموذج من اجل بناءه و القيام بمجموعة من الاختبارات بغية الوصول إلى هدف الدراسة . و ذلك عن طريق معرفة أهم التغيرات التي تحدث على هذه المتغيرات، باستخدام أدوات السياسة النقدية و المتمثلة في (معدلات الكتلة النقدية ومعدلات إعادة الخصم ) ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية وذلك بالاعتماد على برنامج **Eviews12**، انطلاقا من استخدام اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية ثم اختبار العلاقة السببية بين أهداف السياسة النقدية وأدواتها محل الدراسة، بعدها تطرقنا إلى اختبار التكامل المتزامن بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ثم إلى الدراسة الديناميكية التي شملت دراسة الاستجابة الدفعية و تحليل التبيان .

و قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- إن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، وهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى مما سمح لنا باختبار التكامل المتزامن فيها .
- من خلال التكامل المتزامن تبين لنا أن هناك علاقة طويلة توازنية الأجل مابين المتغيرات المستقلة (معدل الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم) والمتغير التابع معدل النمو أي توجد علاقة تكامل مشترك .
- كذلك أوضحت النتائج الإحصائية لاختبار العلاقة (اختبار جرانجر) إن هناك علاقة سببية بين معدل إعادة الخصم و معدل النمو بينما لا توجد علاقة سببية بين معدل النمو و معدل الكتلة النقدية.
- بالاعتماد على نتائج تقديرات اختبارات المعنوية الكلية للنموذج، وبالضبط على معامل التحديد  $R^2$  حيث يمكننا تبيان أن معدل إعادة الخصم و معدل الكتلة النقدية يؤثران على معدل النمو بنسبة 19 %.
- نلاحظ من نتائج تقدير النموذج أن معدل النمو له علاقة طردية مع معدل الكتلة النقدية وهذا مايتوافق مع النظرية الاقتصادية أي كلما زادت الكتلة النقدية زادت البرامج التنموية، وهو الأمر الذي يرفع من معدلات النمو.
- أما بالنسبة لمعدلات إعادة الخصم فهناك علاقة عكسية بينه وبين معدل النمو أي ان ارتفاع معدل إعادة الخصم يؤدي إلى خفض المعروض النقدي في المجتمع و بالتالي تنخفض البرامج التنموية ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .

خاتمة

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولية في تحقيق الاستقرار العام للأسعار، و التوازن ميزان المدفوعات و التشغيل التام من خلال الأدوات التي يستعملها البنك المركزي باعتباره المسؤول الأول عن السياسة النقدية هذا بالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والذي تم التركيز عليه في هذا الموضوع و من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، وهذا ما قادنا إلى معالجة الموضوع من خلال وضع ثلاث فصول لهذه الدراسة ففي الفصل الأول كانت لنا تغطية لجل مفاهيم السياسة النقدية من تعريف و أدوات وأهم نظريات المفسرة لها أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى مفاهيم النمو الاقتصادي و أيضا محددات و المقاييس، وكذا التطرق إلى التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي و الفرق بينهما و أهم النظريات المفسرة له، و أخيرا تم إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2020 بدراسة قياسية التي ضمت ثلاث متغيرات تمثلت في الناتج الداخلي الخام و الكتلة النقدية و معدل إعادة الخصم ، و تمكنا بفضل هذه الدراسة من الوصول إلى جملة من النتائج و التوصيات نلخصها في النقاط التالية:

### أولاً- النتائج النظرية:

- إلزامية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها للتأثير على حجم الكتلة النقدية و ذلك بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية و توفير أرصدة نقدية جديدة.
- تعمل السياسة النقدية على تحقيق ، الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، العمالة الكاملة ، رفع معدل النمو الاقتصادي ، توازن ميزان المدفوعات.
- و لذا يمكن القول أن متخذو القرارات يسعون إلى اختيار السياسات التي تحقق أفضل الأهداف بأقل تأثيرات سلبية على التوازن الاقتصادي.
- دور كل من الأدوات الكمية و الكيفية للسياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي ، من خلال زيادة حجم الاستثمار و المعروض النقدي.
- تختلف فعالية أدوات السياسة النقدية من بلد لآخر ففي البلدان المتقدمة يمكن أن تعتمد على بعض الأدوات والتي فعاليتها كسياسة السوق المفتوح وهذا لتوفرها على أسواق مالية نقدية متطورة، بينما لا تحقق فعاليتها في البلدان النامية نظرا لضيق السوق المالية .
- حظي النمو الاقتصادي بأهمية لما يحققه من مزايا ومحاسن للفرد والدولة.
- تحتاج السلطة النقدية عند وضع أية سياسة نقدية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة ووجود جملة من الأهداف الوسيطة والتهائية .
- يعمل النمو على إحداث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي بما يحقق زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي.
- هناك علاقة بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي ، حيث أن الزيادة في حجم المعروض النقدي تؤدي لزيادة النشاط الاقتصادي و منه ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.



## ثانيا- النتائج التطبيقية:

- إن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، وهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى مما سمح لنا باختبار التكامل المتزامن فيها .
- من خلال التكامل المتزامن وجدنا أن عدد الأشعة هو 2 أي تبين لنا أن هناك علاقة طويلة توازنية الأجل ما بين المتغيرات المستقلة (معدل الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم) والمتغير التابع معدل النمو أي توجد علاقة تكامل مشترك .
- كذلك أوضحت النتائج الإحصائية لاختبار العلاقة (اختبار جرانجر) إن هناك علاقة سببية بين معدل الخصم و معدل النمو بينما لا توجد علاقة سببية بين معدل النمو و معدل الكتلة النقدية.
- نلاحظ من نتائج تقدير النموذج أن معدل النمو له علاقة طردية مع معدل الكتلة النقدية، أي كلما زادت الكتلة النقدية زادت البرامج التنموية، الأمر الذي يرفع من معدلات النمو .
- أما بالنسبة لمعدل إعادة الخصم فهناك علاقة عكسية بينه وبين معدل النمو أي أن ارتفاع معدل إعادة الخصم يؤدي إلى خفض المعروض النقدي في المجتمع وبالتالي تنخفض البرامج التنموية ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
- بالاعتماد على نتائج تقديرات اختبارات المعنوية الكلية للنموذج، وبالضبط على معامل التحديد  $R^2$  حيث يمكننا تبيان أن معدل إعادة الخصم و معدل الكتلة النقدية يؤثران على معدل النمو بنسبة 19%.

## اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى:** زيادة حجم الكتلة النقدية تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي فرضية صحيحة بما أن هناك علاقة طردية و ايجابية بين الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي من خلال فترة الدراسة فقد لوحظ أن الكتلة النقدية أثرت بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي فكلما زادت الكتلة النقدية زادت معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .
- الفرضية الثانية:** زيادة معدلات إعادة الخصم تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي فرضية خاطئة لأن هناك علاقة عكسية بينه وبين معدل النمو أي أن ارتفاع معدل إعادة الخصم يؤدي إلى خفض المعروض النقدي في المجتمع وبالتالي تنخفض البرامج التنموية ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
- و كنتيجة نهائية للدراسة توصلنا إلى أن السياسة النقدية لم تكن فعالة على النمو الاقتصادي وذلك عائد لخصوصيات الاقتصاد الجزائري والسياسة المتبعة وتمثل في :

- عدم استقلالية البنك المركزي .

- عدم وجود سوق مالي كفى .
- كون ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي .

### التوصيات و الاقتراحات :

من خلال دراستنا للموضوع و النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات و المقترحات التي يمكن أن تساهم في النمو الاقتصادي و تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية و من أهمها :

- السعي لأتباع سياسة نقدية أكثر فاعلية، تتماشى مع الوضع الاقتصادي السائد، وذلك من سلطة نقدية أكثر صرامة و تتمتع بالاستقلالية و الشفافية و الدقة في اتخاذ القرارات المناسبة.

- لا يمكن للسياسة النقدية أن تعمل بمفردها بل تحتاج إلى المساعدة من بقية السياسات الأخرى ولذلك لابد من التنسيق بينهم .

- توسيع وتطوير السياسة النقدية عن طريق التنويع في أدوات السياسة النقدية ما يمنحها مزيدا من الفعالية في إدارة السياسة النقدية .

ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية و المالية و السير معا في اتجاه واحد من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها النمو الاقتصادي المنشود.

- لابد من توفر سياسة نقدية تساهم بفعالية في تحقيق الاستقرار النقدي و تفعيل مسارات الإصلاحات النقدية وذلك من خلال سلطة نقدية اثر صرامة تتمتع بالشفافية و الدقة في اتخاذ القرارات المناسبة .

- التنسيق بين أهداف السياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي و السياسة العامة للدولة.

- الاعتماد على السياسة النقدية الغير مباشرة مثل الإقناع الأدي بغرض تشجيع الاستثمارات الداخلية و التخلص من التبعية.

- على السلطات النقدية الجزائرية أن تمنح الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي، ليتمكن من ممارسة السياسة النقدية وفقا لما يراه مناسباً.

- أثر التقدم التكنولوجي و التجديدات التقنية على النمو الاقتصادي الجزائري.

# قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

السامرائي ،زكرياء الدودي ،يسرى .(2006) .البنوك و السياسات النقدية .الاردن :الطبعة العربية.

الطاهر لطرش .(2012) .الاقتصاد النقدي و البنكي .ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 2.

القريشي محمد صالح تركي .(2009) .علم اقتصاد التنمية .الاردن :دار اثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى.

حسني بن هاني .(2002) .اقتصاديات النقود و البنوك .عمان :دار الكندي للنشر و التوزيع.

حسين عوض الله زينب .(1994) .اقتصاديات النقود و المال .بيروت :الدار الجامعية.

عبد الحلیم عمار غربي .(2018) .الوجيز في الاتصاد النقدي و المصرفي .كتاب الاقتصاد الاسلامي الالكتروني :الاصدار الاول .

عبد المنعم السيد،نزار سعد الدين العيسى .(2004) .النقود و المصارف و الأسواق الكلية .عمان :دار الحامد للنشر و التوزيع:الطبعة الاولى.

عبدہ ,علي عبد الوهاب نجا ، محمد عزت ، محمد غزلان ، عبير شعبان .(2014) .اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية . الاسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة 1.

علي جدوع الشرفات .(2010) .التنمية الاقتصادية في العالم لعربي .عملن :دار جليس الزمان للنشر و التوزيع الطبعة الاولى.

علي كنعان .(2011) .النقود و الصيرفة و السياسة النقدية .دمشق :الطبعة 1.

فليح حسن خلف .(2006) .التنمية والتخطيط الاقتصادية .الاردن :جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى.

فهمي حسين كامل .(2002) .أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي .جدة :المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب.

محمد احمد الافندي .(2018) .الاقتصاد النقدي و المصرفي .عمان :الطبعة 1.

محمد أحمد الرزار .(2000) .اقتصاديات النقود و البنوك .دار الثقافة العربية.

محمد ضيف الله القطابري (2009). دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية. الاردن: دار غيداء للنشر و التوزيع.

مدحت القريشي (2007). التنمية الاقتصادية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى.

ميشيل تودار (2006). التنمية الاقتصادية ، ترجمة و مراجعة د. محمود حسن حسني ، د. محمود حامد عبد الرزاق. القاهرة: دار المريخ للنشر.

نجا، محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف و علي عبد الوهاب (2008). التنمية الاقتصادية. جامعة الاسكندرية، كلية التجارة. نجلاء محمد بكر (2000). اقتصاديات النقود و البنوك. مصر.

يوسف حسين (2015). البنوك المركزية و دورها في اقتصاديات الدول. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

#### المذكرات:

الشيخ احمد ولد الشيباني (2013). فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق النوازات الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي "دراسة حالة موريطانيا". رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية "اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية": جامعة سطيف.

الغرابوي شادي جمال (2015).، اثر راس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين. رسالة ماجستير، كلية العلوم التجارية: جامعة غزة.

الوليد قسوم الميساوي (2018). اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر (1993-2018) اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية: جامعة بسكرة.

اية وازوز (2010). مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري. أطروحة الدكتوراه، كلية القانون: جامعة تيزي وزو.

بقب ليلي اسمهان (2015). الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و موقوفاتها الداخلية "دراسة قياسية". أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية "مالية و بنوك": جامعة تلمسان.

بلعوز علي (2006). أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية "حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية: جامعة سطيف.

- بلقربوز مصطفى (2014). دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة (الجزائر، نيجيريا، بوتسوانا). (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية) إدارة اعمال: جامعة وهران.
- بلواي محمد (2013). أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي " حالة الجزائر ". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية : جامعة سطيف.
- بن عمرة عبد الرزاق (2015). أهم قنوات انتقال تأثير السياسة النقدية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية :جامعة بومرداس.
- بن مصطفى عبد القادر (2010). ادارة سعر الصرف ونظرية تعادل القوى الشرائية (دراسة قياسية حالة الجزائر، تونس، المغرب). (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية :جامعة تلمسان.
- بن نافلة نصيرة (2018). تقييم السياسة النقدية في الجزائر " دراسة قياسية ". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية " نقود مالية و بنوك ": جامعة تلمسان.
- بناني فتيحة (2009). السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية). (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية :جامعة بومرداس.
- حاجي سمية (2015). دور السياسة النقدية في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات ، حالة جزائرية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية "اقتصاديات النقود و البنوك و أسواق المال ":جامعة بسكرة.
- حداشي حكيم (2014). اثر النفقات العمومية علة النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية) ادارة اعمال: جامعة وهران.
- حسين، والء نوري (2017). دراسة العلاقة طويلة بين المتغيرات الاقتصاد الكلي واثرها على النمو الاقتصادي في العراق-1988 (2014)أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية :جامعة كربلاء.
- حمني حورية (2006). الية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية :جامعة قسنطينة.
- ديش فاطمة الزهراء (2018). دور السياسة النقدية و المالية في الحد من الأزمات الاقتصادية " دراسة حالة أزمة الديون السيادية في منطقة الورو ". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية "بنوك و مالية ":جامعة تلمسان.
- زيرمي نعيمة (2016). اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية :جامعة تلمسان.
- سيدي احمد كبداني (2013). اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة قياسية). (كلية العلوم الاقتصادية، اطروحة دكتوراه :جامعة تلمسان.

- شبي عبد الرحيم. (2007). السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازي. رسالة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية :جامعة تلمسان.
- صالح مفتاح. (2003). النقود و السياسة النقدية "حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية :جامعة بسكرة.
- ضيف احمد. (2015). اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر. (1989-2012)اطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية :جامعة الجزائر.
- طالب سومية شاهيناز. (2017). الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة حالة الجزائر. اطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية :جامعة سيدي بلعباس.
- طرويا نذير. (2010). دراسة تأثير تغيرات اسعار النفط علة النمو الاقتصادي الجزائري. (1971-2006)رسالة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية :جامعة وهران.
- عادل زقير. (2015). اثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر. (1998-2012)اطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية :جامعة بسكرة.
- عبد الله محمد بن مطلق. (2019). تحليل جوانب استدامة النمو الاقتصادي وعلاقتها باساليب الحوكمة السليمة في تجربة شركة بترول ابوظبي ادنوك. رسالة ماجستير ,كلية العلوم الانسانية والاجتماعية :جامعة الامارات العربية المتحدة.
- محمد ابرير. (2008). السياسة النقدية و مدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية. رسالة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية "مالية و بنوك":جامعة تلمسان.
- حي الدين حمداني. (2009). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل)حالة الجزائر. (اطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية :جامعة الجزائر.
- مزارشي فتيحة. (2018). اثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة. أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية :جامعة سطيف.
- مغنية هواري. (2010). دور السياسة الجبائية في النمو الاقتصادي الجزائري. رسالة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية :جامعة وهران.
- موسى مبارك احلام. (2005). الية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية. رسالة ماجستير ,كلية علوم التسيير :جامعة الجزائر.
- وردة شيبان. (2016). العلاقة السببية بين كمية النقود و الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر. أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية "اقتصاد مالي":جامعة باتنة.

ولد عمري عبد الباسط .(2016) .اسهام التعليم في النمو الاقتصادي -حالة الجزائر- في فترة .(1980-2013)رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية :جامعة بومرداس.

ياسين ,عبد الله .(2014) .دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية .رسالة ماجستير .جامعة وهران ,كلية العلوم الاقتصادية "مالية دولية ."

يحيى سعيدي .(2007) .تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .رسالة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية :جامعة قسنطينة.

المراجع باللغة الأجنبية :

E.hansen, B. (2021). econometrics . departement of economics , university of wisconsin.

s.mishkin, Frédéric. (2001). les canaux de transmission monétaire : leçons pour la politique monétaire. *bulletin de la banque de France*. france

Nwoko, Nnenna M و Ihemeje, J. C .(2016)The Impact of Monetary Policy on the Economic Growth of Nigeria , Michael Okpara University of Agriculture, Umudike Abia State, Nigeria



الملاحق

ملحق رقم 1 تطور متغيرات الدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال  
الفترة (1980-2020)

السنوات	gdp	m2	Tr
1980	0,79060697	17,380065	2,75
1981	2,99999609	16,6935717	2,75
1982	6,40000412	26,3261081	2,75
1983	5,40000302	20,3321488	2,75
1984	5,59999653	17,351711	2,75
1985	3,69999726	14,9668493	2,75
1986	0,400001	1,4098097	2,75
1987	-0,69999753	13,6025655	5,5
1988	-1,00000549	13,5981171	5,7
1989	4,40000216	5,182189	10,5
1990	0,80000058	11,4156555	10,5
1991	-1,20000059	20,8027985	10,5
1992	1,8000023	31,2748797	11,5
1993	-2,10000076	7,29664105	15
1994	-0,89999655	15,7048391	14
1995	3,79999479	9,46358192	12
1996	4,09999847	14,6446455	11
1997	1,09999994	18,2594754	9,5
1998	5,10000361	19,5726203	7,5
1999	3,20000155	13,9471736	7,5
2000	3,8	14,1315028	6
2001	3	54,0514087	5,5
2002	5,6	18,0521154	4
2003	7,2	16,3061557	4
2004	4,3	10,4512235	4
2005	5,9	11,6936035	4
2006	1,7	19,6447766	4
2007	3,4	23,0907392	4
2008	2,4	16,0370823	4
2009	1,6	4,8408351	4
2010	3,6	13,5484317	4
2011	2,9	19,9070033	4
2012	3,4	10,9369171	2,9

2013	2,8	8,40999984	3,1
2014	3,8	14,4236739	4
2015	3,7	0,29713103	4
2016	3,2	0,8157745	3,5
2017	1,3	8,380855	3,75
2018	1,2	11,1022592	3,75
2019	0,8	-0,75753111	3,75
2020	4,7	7,09848826	3,75

ملحق رقم 2 دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى (اختبار ديكي فولر):

Null Hypothesis: M2 has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.220578	0.0006
Test critical values: 1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TR has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.971068	0.0016
Test critical values: 1% level	-4.252879	
5% level	-3.548490	
10% level	-3.207094	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم 3 الدراسة استقرارية المتغيرات عند الفروقات الأولى (اختبار ديكي فولر):

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.107238	0.0001
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.845102	0.0269
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.152739	0.0008
Test critical values: 1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم 4 دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى (اختبار فيليبس بيرون):

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.152739	0.0008
Test critical values: 1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.152739	0.0008
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TR has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.756197	0.7069
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.029357	0.0155
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

## ملحق رقم 5 دراسة استقرارية المتغيرات عند الفروقات الأولى (اختبار فيليبس بيرون)

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.492075	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 24 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-25.17458	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.194006	0.0007
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

### ملحق رقم 6 نموذج تصحيح الخطأ لمعدل النمو

Vector Autoregression Estimates  
 Date: 06/24/21 Time: 22:20  
 Sample (adjusted): 1982 2020  
 Included observations: 39 after adjustments  
 Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GDP	M2	TR
GDP(-1)	0.176281 (0.16881) [ 1.04426]	0.119929 (0.88230) [ 0.13593]	-0.153380 (0.10800) [-1.42013]
GDP(-2)	-0.106487 (0.16549) [-0.64346]	0.666911 (0.86496) [ 0.77104]	-0.215221 (0.10588) [-2.03266]
M2(-1)	0.026605 (0.03339) [ 0.79692]	0.172825 (0.17449) [ 0.99046]	-0.000679 (0.02136) [-0.03179]
M2(-2)	0.061003 (0.03516) [ 1.73523]	-0.043094 (0.18374) [-0.23453]	0.019999 (0.02249) [ 0.88914]
TR(-1)	-0.778726 (0.26494) [-2.93920]	-0.656947 (1.38476) [-0.47441]	0.942750 (0.16951) [ 5.56154]
TR(-2)	0.607635 (0.24817) [ 2.44850]	1.344357 (1.29707) [ 1.03646]	-0.134974 (0.15878) [-0.85008]
C	2.342298 (1.12606) [ 2.08008]	6.267632 (5.88548) [ 1.06493]	1.878367 (0.72046) [ 2.60718]
R-squared	0.413917	0.121834	0.899748
Adj. R-squared	0.304026	-0.042822	0.880950
Sum sq. resid	112.3840	3070.028	46.00413
SE equation	1.074022	0.704912	1.100012



---

R-squared	0.413917	0.121834	0.899748
Adj. R-squared	0.304026	-0.042822	0.880950
Sum sq. resids	112.3840	3070.028	46.00413
S.E. equation	1.874033	9.794813	1.199012
F-statistic	3.766628	0.739932	47.86568
Log likelihood	-75.97662	-140.4733	-58.55941
Akaike AIC	4.255211	7.562732	3.362021
Schwarz SC	4.553799	7.861320	3.660609
Mean dependent	2.825641	14.29780	5.857692
S.D. dependent	2.246368	9.591601	3.475034

---

Determinant resid covariance (dof adj.)	417.5043
Determinant resid covariance	230.6307
Log likelihood	-272.1118
Akaike information criterion	15.03137
Schwarz criterion	15.92714

---